المهندس الزراعي العربي

مجلة دورية .. تصدر عن الأمانة العامة لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب بدمشق

• العدد الثاني/آذار - مارس/١٩٨١م •

ملف العدد :

اجتماع وزراء الزراعة العرب .. في دمشق

- حديث للأمين العام للجامعة العربية
- لقـــاءات مع وزراء الزراعـــة العرب
- توصيات لجنة الشرق الأدنى للتخطيط الزراعـــي

المهندس الزراعي العربي

المدير المسؤول ورئيس التحرير

الدكتور

يحيى بكور

سكرتارية التحرير

هشام بشير

عبد الوهاب المصري

آراء الكتّاب لا تعبّر بالضرورة عن آراء الاتحاد

في هذا العدد

- المكتب التنفيذي للاتحاد في دورته الاستثنائية
- ملف العدد :

  اجتماعات وزراء الزراعة العرب بدمشق
- حديث للشاذلي القليبي

  الأمين العام للجامعة العربية
- لقاءات للمجلة

  مع وزراء الزراعة العرب
- ماذا نريد من الزراعة ؟!
- دورة تقويم المشروعات الزراعية .
- اعتبارات في تحديد الاحتياجات من المجموعات

  الغذائية الهامة في الوطن العربي
- تمويل مشروعات التنمية في بلدان العالم الثالث
- توصيات لجنة الشرق الأدنى للتخطيط الزراعي ..
- وثائق
- احصائيات عن تمويل الزراعة

كلمة العدد

اطلع المكتب التنفيذي لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب على العدد الأول من «المهندس الزراعي العربي» ، وأثنى على مبادرة الأمانة العامة باصداره ، وعلى العدد نفسه شكلاً وموضوعاً .

إننا نعتز بهذا الثناء مرتين .. الأولى لأنه ، الثناء ، يمثل ثناء المهندسين الزراعيين في كافة أنحاء الوطن العربي . والثانية لأن هذا الثناء انعكس بصورة موافقة على اصدار المجلة فصلية بشكل دوري ، وتكليف المنظمات الأعضاء بتسمية مسؤول اعلامي في كل من المنظمات الأعضاء ليتولى تأمين المقالات والأخبار والاشتراكات للمجلة .

لقد لاقى العدد الأول ترحيباً وتقديراً لم نكن نتوقعهما ، ولم نكن لنحس بهما أيضاً لولا طلبات الاشتراك الكثيرة ، وبعشر نسخ في بعض الحالات ، التي تواردت إلينا من المنظمات العربية والدولية العاملة في قطاع الزراعة والتنمية الريفية ، وكانت مرفقة برسائل التقدير لمبادرة اصدار المجلة .. تلك الرسائل التي نحتفظ بها ونعتز بها كثيراً .

إلا أننا ، وهذه الـ«إلا» تنغص علينا دوماً ، وبالرغم من حداثة عملنا الاعلامي هذا ، لم نكن راضين عنه ! ذلك لأننا كنا نتوقع أن تشترك في تحريره أقلام من كافة الأقطار العربية ، خاصة وأن الأمانة العامة للاتحاد قد أرسلت إلى كافة المنظمات

الأعضاء تطلب تسمية مسؤول اعلامي وموافاتها بمساهمات تغني المجلة . إضافة إلى أن العدد الأول نفسه قد وجه الدعوة إلى كافة الكتاب والباحثين العرب لرفد المجلة بمساهماتهم . وعلى الرغم من ذلك كله ، لم تصلنا أية مساهمات من خارج بلد مقر الاتحاد .

وهكذا صدر العدد الثاني من «المهندس الزراعي العربي» خلواً من أقلام المهندسين والمختصين العرب الذين أثبتوا كفاءة في كل ما أوكل إليهم من أعمال .. أعمال كان آخرها وليس «أخيرها» دراسات برامج ومشاريع الأمن الغذائي العربي «موضوع ملف العدد» ، والتي اتسمت بالدقة والواقعية اللتين لم يكن تحقيقهما ممكناً لولا خبراؤنا العرب .

كنا وعدنا ، في العدد الأول ، أن تكون المجلة وسيلة للتعريف بالزراعة وأخبارها في الوطن العربي والعالم .. وها نحن ، نقدم ، في هذا العدد ، تغطية لكل ما يهم المهندسين الزراعيين من نشاطات وأخبار دولية واقليمية وعربية ، آملين أن نؤدي المهمة في المستقبل ، وبالتعاون مع الأقلام العربية والمسؤولين الاعلاميين في المنظمات العربية الأعضاء ، على أكمل صورة وأفضل وجه .

هيئة التحرير

مقررات وتوصيات
المكتب التنفيذي لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب
في دورته السابعة عشرة الاستثنائية في دمشق

مذكرة عن الأمن الغذائي إلى الملوك والرؤساء العرب

ثلاث اتفاقيات بين الاتحاد ومنظمات التنمية الزراعية العربية

عقد المكتب التنفيذي لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب دورة انعقاده السابعة عشرة «استثنائية» في مقر الاتحاد بدمشق في الفترة الواقعة بين ١٠/١١/١٩٨٠ و ١٢/١١/١٩٨٠ . وبحضور كافة ممثلي المنظمات الأعضاء في الاتحاد عدا ممثلي كل من العراق والجماهيرية .

«الزعبي» يرعى حفل افتتاح
المقر الجديد للاتحاد !

وقد تضمن برنامج الاجتماعات حفل افتتاح المقر الجديد لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب بدمشق وبرعاية الزميل المهندس الزراعي محمود الزعبي رئيس مكتب الفلاحين في القيادة القطرية السورية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، وبحضور السيد الدكتور حامد مسوكر وزير الزراعة والاصلاح الزراعي في سورية وعدد من السادة الزملاء والمسؤولين في وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي والقطاع الزراعي السوري .

وقد ألقى الدكتور يحيى بكور الأمين العام للاتحاد في مستهل حفل الافتتاح كلمة افتتاحية شكر فيها الزميل محمود الزعبي على تفضله برعاية حفل تدشين المقر الجديد للاتحاد وافتتاح اجتماعات المكتب التنفيذي وعلى جهوده التي يبذلها لدعم الاتحاد بتوفير الامكانيات اللازمة للقيام بدوره كاملاً في خدمة القطاع الزراعي العربي ، كما شكر السيد وزير الزراعة والاصلاح الزراعي على حضوره حفل الافتتاح ومساعدته للاتحاد والمهندسين الزراعيين لتأدية مهامه ، كما أكد في كلمته على توجيه أسمى آيات الشكر للسيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية على عطاءاته الخيرة ودعمه المادي والمعنوي للاتحاد ، ذلك الدعم الذي وفر للاتحاد الامكانيات اللازمة لاستمرار مسيرته بفعالية ونشاط ملحوظين وتأسيس المقر والتجهيزات اللازمة لعمله .

ثم ألقى المهندس الزراعي مصطفى السعدي أمين سر نقابة المهندسين الزراعيين السوريين كلمة رحب فيها بالزملاء أعضاء المكتب التنفيذي في اجتماعهم بدمشق ، وأشاد بالنتائج الايجابية لصدور القانون رقم /٥٧/ القاضي بتنظيم مهنة الهندسة الزراعية في القطر السوري .

ثم ألقى الزميل محمد الحاج عمر رئيس الاتحاد كلمة شكر فيها السيد الرئيس حافظ الأسد على الدعم الذي قدمه للاتحاد حتى استطاع التغلب على الظروف الصعبة التي اجتازها كما شكر المسؤولين في القطر ونقابة المهندسين الزراعيين السوريين على ما قدموه ويقدمونه للاتحاد في مسيرته الحالية .

ثم تحدث عن الأمن الغذائي باعتباره من العناصر الأولية التي يجب تأمينها للوصول إلى الاستقرار ، وعلى ضرورة الاستثمار الأمثل لمواردنا الطبيعية والبشرية .

وأخيراً ألقى المهندس الزراعي محمود الزعبي رئيس مكتب

الفلاحين القطري كلمة رحب فيها بأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد في دمشق متمنياً لهم اجتماعات موفقة وقرارات بناءة تدفع مسيرة الاتحاد والتنمية الزراعية العربية إلى الأمام ، وتحدث عن دور المهندسين الزراعيين في عملية التنمية ، وفي اثبات ان الزراعة هي القطاع الأهم في قطاعات الاقتصاد في الوطن العربي .

ثم تحدث عن الأهمية التي تمنحها القيادة السياسية في القطر للقطاع الزراعي وتوفير الامكانيات اللازمة لتطويره والاستفادة من جميع الخبرات العربية في هذا المجال .

وبين الزميل الزعبي الأخطار الجسيمة التي تواجه الأمة العربية والتي تتمثل في تمزيق الصف العربي واشغاله بمعارك هامشية لا تخدم القضية القومية ، وتوجيه الطاقات والجهود الممكن وضعها في خدمة التنمية والدفاع ، وجهة خاطئة تضر المصلحة العربية العليا ، وبين في كلمته عن تصميم القطر على الوقوف في مواجهة المخططات الاستعمارية مهما بلغت التحديات وزاد التشويش على سياسته .

وفي ختام كلمته أكد استعداد المسؤولين في سورية على دعم الاتحاد في مسيرته وتنفيذ جميع مقررات مؤتمراته الفنية وتوفير الامكانيات اللازمة لتحقيق أهدافه .

مقررات وتوصيات المكتب التنفيذي للاتحاد :

وبعد انتهاء حفل افتتاح المقر الجديد للاتحاد ، بدأ المكتب التنفيذي اجتماعه بدراسة المواضيع المدرجة في جدول أعماله . فاستعرض تقرير الأمين العام عن نشاط الاتحاد وانجازاته في فترة ما بين دورته السابقة والحالية وأبدى ارتياحه واعجابه لما تحقق من انجازات خلال الفترة القصيرة وخاصة فيما يتعلق بتجهيز مبنى الاتحاد الجديد بحيث أصبح جاهزاً لعقد الاجتماعات واقامة الندوات في هذا المبنى .

كما اثنى على الجهود التي يبذلها الأمين العام لتنفيذ توصيات ومقررات الدورة السابقة وخاصة فيما يتعلق بتوصيات المؤتمر الفني الدوري الرابع ، كما يشكر نقابة المهندسين الزراعيين السوريين على دعمها للاتحاد .

وبعد مناقشة مستفيضة لجدول الأعمال اتخذ المكتب التنفيذي القرارات والتوصيات التالية :

مذكرة الاتحاد
لمؤتمر القمة العربي

فقد وافق المكتب التنفيذي على المذكرة المقرر رفعها إلى مؤتمر القمة العربي بالصيغة التي اعدتها الأمانة العامة ، وعلى أن يتم توزيعها على أصحاب الجلالة والسيادة وأمين عام جامعة الدول العربية والمدراء العامين للمنظمات المتخصصة بالأمور الاقتصادية .

«رفعت هذه المذكرة وهي منشورة في مكان آخر من هذا العدد» .

كما قرر المكتب التنفيذي تكليف المنظمات الأعضاء بالاتحاد بتنفيذ ما ورد في الدراسة المعدة من الامانة العامة لجامعة الدول العربية والادارة العامة للشؤون الاقتصادية بموضوع العمل الاقتصادي العربي المشترك .

«المهندس الزراعي العربي» مجلة دورية تصدر عن الاتحاد !

أما فيما يتعلق بمجلة «المهندس الزراعي العربي» ، فقد حظيت مبادرة الأمانة العامة باصدار العدد الأول من هذه المجلة بتقدير عالٍ ، وتقرر تطويرها لتصبح دورية وفق ما يلي :

- الموافقة على اصدار أربعة أعداد سنوية تصدر في نهاية كل فصل من فصول السنة .

- تكليف المنظمات الاعضاء بتسمية مسؤول اعلامي في كل منظمة ليتولى تأمين المقالات والاشتراكات الخاصة بالمجلة ، وتوجيه كتاب للمنظمات الاعضاء لتسمية ممثليها خلال اسبوعين من تاريخه .

- تخصيص باب خاص لاخبار النشاطات الزراعية والعربية والعالمية .

- قبول الاعلانات التي تخدم الزراعة العربية والتي لا تمس أو تسيء إلى مبادىء وأهداف الاتحاد .

- توزيع العدد الأول مجاناً على المنظمات الأعضاء ، أما بالنسبة للمنظمات والجهات غيرالأعضاء فترسل نسخ من هذا العدد مرفقة بكتاب يبين قيمة الاشتراكات السنوية .

ثلاث اتفاقيات بين الاتحاد
ومنظمات التنمية الزراعية العربية

في مجال التعاون بين اتحاد المهندسين الزراعيين العرب والمنظمات العربية للتنمية الزراعية ، اتخذ المكتب التنفيذي قراره بالموافقة على مشاريع ثلاث اتفاقيات تعاون مع كل من :

- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة واتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، وتقرر توجيه الشكر إلى السيد المدير العام للمركز على دعمه ومساندته للاتحاد في تحقيق مهامه .

- الاتحاد والمنظمة العربية للتنمية الزراعية لتكون أساساً للتعاون المخطط بين المنظمتين . كما تقرر بهذا الشأن توجيه الشكر للسيد المدير العام للمنظمة على دعمه المستمر للاتحاد مادياً ومعنوياً اضافة لما قدمه للمنظمة من تطوير في نشاطاتها في هذه المرحلة القصيرة منذ استلامه مسؤولية ادارتها .
- الاتفاقية بين الاتحاد والاتحاد العربي لمنتجي الأسماك .

مكان وزمان انعقاد المؤتمر الفني الدوري الخامس للاتحاد :

تقرر الموافقة على عقد المؤتمر الفني الدوري الخامس للاتحاد في الكويت في عام ١٩٨٢ وتفويض الأمين العام باجراء الاتصالات مع المنظمات الاعضاء ومنظمة الكويت لتحديد الزمن المناسب .

كما تقرر تفويض الأمانة العامة مع منظمة الكويت لتحديد موضوعات المؤتمر ووضع التوجيهات اللازمة للباحثين للعمل بموجبها .

مكان وزمان عقد اجتماعات المكتب التنفيذي والمجلس الأعلى للاتحاد في دورتها القادمتين :

تقرر أن تكون اجتماعات الدورة الثامنة عشر للمكتب التنفيذي موافقة لاجتماعات المجلس الأعلى للاتحاد ، وقبول دعوة المغرب لعقدها في المغرب في شهر حزيران (يونيو) أو آب (اغسطس) وتفويض الأمانة العامة لتحديد التاريخ بالاتفاق مع منظمة المغرب .

وفي حال تعذر عقد الاجتماع في المغرب تقرر الموافقة على عقد الاجتماع في دول المنظمات الأعضاء بشكل دوري وعقد الاجتماع في الأردن في الفترة ذاتها .

تمثيل الاتحاد في مؤتمر الامن الغذائي والصناعات الغذائية في الخليج العربي والجزيرة العربية .

تقرر الموافقة على قبول الدعوة للاشتراك في هذا المؤتمر وتكليف الزميل محمد بلحاج عمر رئيس الاتحاد بتقديم دراسة لهذا المؤتمر ، وتفويض الأمين العام والرئيس بتسمية ممثل الاتحاد في حال تعذر حضور الرئيس المؤتمر بالذات .

متابعة تنفيذ قرارات وتوجيهات المؤتمر الفني الدوري الرابع

اطلع المكتب التنفيذي على التجاوب الذي ابدته وزارات الزراعة والمنظمات الزراعية في الوطن العربي ، ورغبة في متابعة التنفيذ تقرر ما يلي :

- تقديم مذكرة باسم الاتحاد الى مؤتمر وزراء الزراعة العرب المقرر عقده في دمشق تتضمن أهم التوصيات على الصعيد القومي ومقترحات تنفيذها .
- الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية تبني التوجيهات المكلفة بها وادراجها ضمن برنامج عمل المنظمة للعام ١٩٨١ .
- طباعة الدراسات التي عرضت في المؤتمر بكتاب يوزع مجانا على المنظمات الأعضاء والمنظمات والهيئات والشركات المشتركة الزراعية في الوطن العربي والباحثين الذين قدموا دراسات في المؤتمر .

الأنظمة الادارية والمالية للاتحاد :

تقرر طباعة النظام الأساسي والنظام الداخلي والنظام المالي ونظام العاملين في الاتحاد في كتيب يوزع على المنظمات الأعضاء والمنظمات والاتحادات الأخرى من أجل ضمها إلى مكتباتها .

شعار الاتحاد :

اطلع المكتب التنفيذي على النماذج الثلاثة المقترحة لتكون شعاراً للاتحاد وتبين عدم تلبية هذه النماذج متطلبات الشعار الجديد . وتقرر

تكليف الأمانة العامة بتقديم اقتراحات لشعار يرمز إلى كل من الانتاج النباتي والحيواني والصناعات الزراعية في الوطن العربي وتفويض الأمانة العامة باعتماده وفقاً للتوجيهات السابقة .

وفي نهاية الاجتماعات كرر أعضاء المكتب التنفيذي الشكر لنقابة المهندسين الزراعيين السوريين وللأمانة العامة والعاملين في الاتحاد والمسؤولين في القطر لما وفروه لهذه الاجتماعات من امكانيات ولما بذلوه من جهود .

الأمن الغذائي العربي

من خلال مذكرة الاتحاد المرفوعة إلى ملوك الدول العربية ورؤسائها

انطلاقاً من المهام التي يحملها على عاتقه اتحاد المهندسين العرب ، ولإدراكه ان توفير الامن الاستراتيجي العربي يمر حتماً عبر مجابهة حاسمة لمشكلة الامن الغذائي العربي .

فقد رفع المكتب التنفيذي للاتحاد مذكرة الى اصحاب الجلالة والسيادة ملوك ورؤساء الدول العربية حول قضية الامن الغذائي العربي ، أكد فيها ان توفير هذا الأمن للامة العربية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية التعاون العربي ووحدة الجهود وتنسيقها وتوجيهها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .

وقد عرض الاتحاد في مذكرته الجهود العربية المبذولة في هذا المجال وقدم مقترحات لتكون اساساً في استراتيجية عربية لتحقيق التكامل الزراعي العربي ، وناشد الاتحاد في مذكرته الملوك والرؤساء العرب اتخاذ القرار السياسي لتنفيذ هذه الاستراتيجية وتحقيق هذا الامن الغذائي العربي .

ونظراً لأهمية ما جاء في هذه المذكرة ، فان «المهندس الزراعي العربي» تنشرها فيما يلي وبنصها الحرفي :

الامن الغذائي العربي
والتبعية الاقتصادية !

نالت مشكلة نقص الغذاء في العالم الكثير من اهتمام جميع الهيئات الدولية ومراكز البحوث وصدر في شأنها عدد كبير من البحوث والدراسات التي تشرح اسبابها وكيفية التخفيف من آثارها .

ولا شك ان الوطن العربي لا يختلف في وضعه الغذائي من حيث خطة العام عن البلاد النامية وان اختلف في التفاصيل ، حيث يعاني من فجوة كبيرة في جميع السلع الغذائية الرئيسية الامر الذي يجعل مستقبلها الغذائي تكتنفه الكثير من المخاطر

الاقتصادية والسياسية ، مما يستوجب تكثيف الجهود في مجال الزراعة لتحسين الاوضاع الغذائية المتردية في الوطن العربي .

ومن جهة اخرى فإن الوطن العربي باعتباره أقل مناطق العالم أمنا في الغذاء ، قد فرض على الأمة العربية درجة من التبعية الاقتصادية والاعتماد على عدد محدود من الدول المصدرة للغذاء ذات الاطماع الاستعمارية الامر الذي يجعلها قادرة على تهديد الاقطار العربية بقطع الغذاء عنها .

تخلف الزراعة العربية واتساع الفجوة الغذائية

ويزداد الامر خطورة باستمرار اتساع الفجوة الغذائية من عام لآخر نظرا لتخلف الزراعة العربية وعدم مسايرة انتاجها لمعدلات النمو السريع والمتزايد في الطلب على المنتجات الغذائية والمواد الأولية الزراعية اللازمة للصناعة ، الامر الذي أدى الى عجز الميزان التجاري للسلع الغذائية في الوطن العربي في الفترة ٦٠ ـ ١٩٨٠ وخاصة فيما يتعلق بالقمح والسكر واللحوم والالبان .

لذلك فقد ازدادت قيمة الفجوة الغذائية من ١٫١ مليار دولار في عام ١٩٧١ الى ٤,٧ مليار دولار في عام ١٩٧٥ أي بوسطي معدل زيادة قدرها ٤٤٪ سنويا :

ومما يزيد الامور سوءاً لجوء الاقطار العربية الى الحلول الانفرادية ودون التنسيق بين خطط التنمية العربية ، وعدم منح قطاع الزراعة الأهمية والدعم اللازمين لتمكينه من القيام بالاعباء الجسام الملقاة على عاتقه .

انخفاض في نصيب المواطن العربي من الارض الزراعية !

ونظراً لأن الزراعة العربية تتصف بانخفاض في انتاجية الهكتار من المحاصيل اذا ما قورنت بمثيلتها في الدول الاخرى ، وان الفترة القادمة ستشهد انخفاضاً في متوسط نصيب الانسان العربي من المساحة المحصولية (من ٠,٢٥ هكتار في عام ١٩٧٥ الى ٠,٢١ هكتار في عام ٢٠٠٠) ، وان الانتاج الحيواني في الوطن العربي يتصف بقلة الانتاجية (بسبب استخدام الحيوانات في العمل الزراعي على حساب انتاج اللحوم والالبان) وبقلة نمو عدد الحيوانات (٢,٣٪ سنويا في الفترة ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠) ، فإن نمو الانتاج الزراعي سوف يزداد عجزا عن مواجهة الطلب المتزايد (بسبب زيادة السكان وزيادة الدخول) ، وبحيث سيبلغ العجز في عام ٢٠٠٠ ، وعلى سبيل المثال ، حوالي ٢٦,١ مليون طن في مجموعة الحبوب وحوالي ٣,٥ مليون طن في السكر ، وحوالي مليون

الحلول الانفرادية «القطرية» غير قادرة على تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء

طن في الزيوت وحوالي ٥,٥ مليون طن في الالبان . وسيؤدي ذلك كله الى ان تبلغ قيمة الفجوة الغذائية الاجمالية في الوطن العربي في عام ٢٠٠٠ حوالي ١٢,٣ مليار دولار . الامر الذي سيلقي عبئاً كبيرا على عاتق الميزان التجاري للسلع الغذائية .

الفجوة الغذائية العربية .. الى اين !!

ان تفاقم الفجوة الغذائية له آثاره الاقتصادية على المديين القريب والبعيد . فاذا كانت الدول النفطية العربية قد استطاعت تمويل وارداتها الغذائية باستخدام العائدات النفطية فان ذلك ما تم الا على حساب عملية التنمية الزراعية في تلك الاقطار .

اما بالنسبة للاقطار العربية غير النفطية فان اطراد الزيادة في وارداتها الغذائية قد أدى الى زيادة العجز في موازين مدفوعاتها وبكل مما ينطوي عليه ذلك من آثار على قدراتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتزداد خطورة هذا الوضع على هذه الاقطار اذا ما علم ان جزءاً من الواردات الغذائية يعتمد على

المعونات الاجنبية الامر الذي يجعل تعرضها للضغوط السياسية والاقتصادية الخارجية أكثر احتمالا وأكثر تأثيراً .

العمل العربي المشترك جزء من مقومات الامن الاستراتيجي العربي

ومن هذا المنطلق أصبح لا مناص امام الامة العربية من العمل الجدي باتجاه السيطرة على الفجوة الغذائية من خلال العمل العربي المشترك في مجال التنمية الزراعية بوجه عام وتنفيذ برنامج الامن الغذائي العربي بوجه خاص ، واعتبار هذه المشكلة أمنية من الدرجة الاولى وجزأ رئيسيا من مقومات الامن الاستراتيجي العربي ذلك ان تحقيق الامن الاستراتيجي يتطلب بالدرجة الاولى الاعتماد على مصادر مضمونه ـ لتأمين غذاء السكان وتحقيق الاكتفاء الذاتي منه على الاقل ، وتظهر المشكلة بشكل أشد خطورة اذا نظرنا الى طبيعة السوق الاحتكارية والى استخدامها للغذاء كوسيلة للضغط الاقتصادي في سبيل تحقيق اهداف سياسية لذلك فان الفجوة الغذائية في الوطن العربي اصبحت في الوقت الحاضر واحدة من اكبر التحديات التي تواجه أمتنا العربية ، وازاء هذه التحديات فقد أظهرت بعض الاقطار العربية اهتماما بالزراعة وخاصة عقب أزمة الغذاء العالمية التي حدثت في الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ ، الا ان هذا الاهتمام ظل حبيسا داخل الحدود القطرية بسبب تبني كل قطر على انفراد اهداف الاكتفاء الذاتي بعيدا عن حسابات آثار الميزة النسبية في استخدام الموارد المتاحة ضمن الابعاد القومية لعملية التنمية الزراعية ، ودون الاخذ في الاعتبار القواعد الاساسية التي تفرض باقامة التكامل الزراعي العربي (انطلاقا من التوزيع الجغرافي لموارد الوطن العربي وامكانياته المتنوعة) كخطوة هامة على طريق تكامل الاقتصاديات العربية التي يشكل القطاع الزراعي ركنا أساسيا فيها .

استراتيجية عربية لتحقيق الامن الغذائي

ان موضوع الامن الغذائي قومي في طبيعته وابعاده الاقتصادية ، وان تحقيقه يتوقف أساسا على تضافر الجهود لكافة الاقطار العربية . كما ان السيطرة على الفجوة الغذائية يتطلب عملا عربيا مشتركا ، ولن يحدث ذلك الا باتخاذ قرار سياسي على أعلى المستويات يقضي باقرار استراتيجية عربية لانتاج الغذاء تكفل تحقيق الامن الغذائي العربي ، ومن الضروري ان تأخذ الاستراتيجية العربية المقترحة النقاط الآتية بعين الاعتبار .

١ ـ ضرورة التنسيق بين السياسات الزراعية القطرية في اطار

اهداف التكامل ـ الزراعي العربي ووضع اهداف مشتركة للتنمية الغذائية تضمن تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي كما تتضمن اهدافا انتاجية للمحاصيل الاساسية كالقمح والسكر وغيرها .

٢ ـ الاخذ بمبدأ التخصيص الزراعي في الاقطار العربية وفقا للميزة النسبية مع الاخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية القطرية ، مع ضمان اسهام جميع ـ الاقطار العربية في التنمية الزراعية وتنفيذ مشروعات التوسع الانتاجي وانتاج مستلزمات التوسع الزراعي من صناعات كيماوية وهندسية ومعدنية .

٣ ـ وضع ميثاق للتكامل الزراعي بين الاقطار العربية تلتزم من خلاله هذه الاقطار بتوفير كافة الضمانات وتأمين الحماية المناسبة لمشروعات الامن الغذائي مع تقديم جميع التسهيلات اللازمة لها وازالة كافة العقبات التي تعترض سبيلها ، ومع ضمان مساهمة رؤوس الاموال العربية في مشروعات استصلاح الاراضي .

٤ ـ الالتزام بمبدأ حرية انسياب الموارد الزراعية والسلع الزراعية ومستلزمات انتاجها عبر الحدود الجغرافية للاقطار العربية وذلك عن طريق فصل السوق الزراعية العربي عن السوق العالمية واتباع السياسات التسويقية المشتركة في مجالات الاسعار

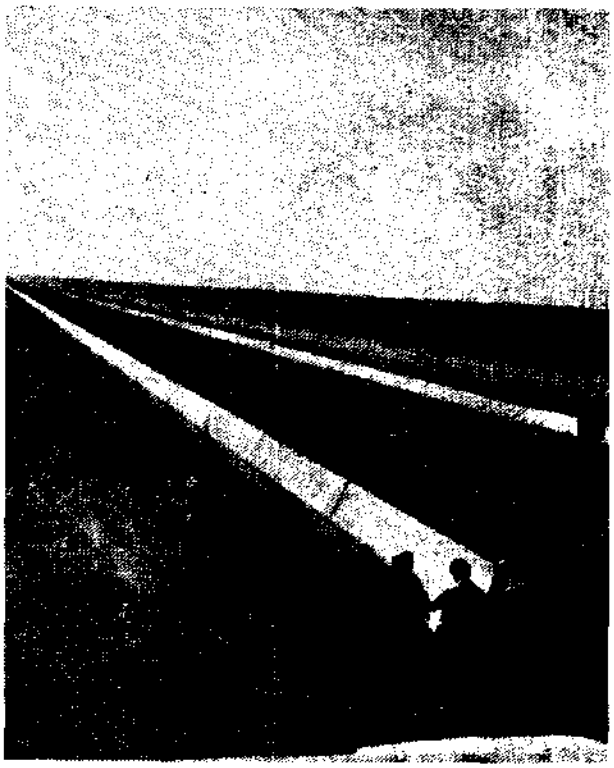

والحماية الجمركية .

٥ ـ مراجعة مهام واعمال المنظمات والهيئات والشركات العربية العاملة في مجال الزراعة ، سواء أكانت قائمة ضمن نطاق جامعة الدول العربية ومجالسها او ضمن نطاق تعاون اقليمي او ثنائي ، بهدف تحديد دور كل منها في التنمية الزراعية العربية ضمن اطار الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي .

٦ ـ تخصيص الاستثمارات اللازمة لتطوير الزراعة بوضع عام من اجل استغلال كافة الموارد المتاحة الاستغلال الامثل والحد من الفاقد في الزراعة واستغلال الطاقة السمكية الكامنة . والعمل على توسيع البحوث العلمية التطبيقية الزراعية والاستفادة من التكنولوجيا الزراعية .

كيف تنفذ هذه الاستراتيجية !

ان تنفيذ استراتيجية سد الفجوة الغذائية العربية يتطلب اتخاذ سلسلة من الاجراءات أهمها قياس حجم الفجوة الغذائية وحصر الموارد الزراعية القائمة والمحتملة حصرا فنيا واقتصاديا واعداد وتجهيز مشروعات التنمية الزراعية التي يتطلب تنفيذها المشاركة العربية ، وتحديد الاهداف المشتركة للتنمية على اساس حجم التمويل المتاح ووفق الأولوية الاقتصادية للمشروعات ، اضافة الى متابعة نتائج تنفيذ المشروعات وتقييم النتائج .

«٣٣» مليون دولار لتحقيق برامج الامن الغذائي العربي !

لقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بوضع تصوراتها لتحقيق الامن الغذائي العربي عن طريق رفع نسبة الاكتفاء الذاتي وضغط الفجوة الغذائية الى أقل حجم ممكن باتجاه الوصول الى الاكتفاء الذاتي الكامل ، مع الاخذ بعين الاعتبار توثيق عرى الترابط بين الاهداف القطرية والاهداف القومية دون الاخلال بمبدأ تحقيق الامن الغذائي العربي في ظل ابعاده القومية ، ووفق هذا التصور جاءت المشروعات التي اقترحتها ملبية لخطة العمل التي رسمتها فكان هناك عدد من مشروعات التوسع الرأسي والتوسع الافقي الى جانب تطوير النظم المؤسسية والهيكلية والبنى الاساسية في الريف وخدمات الارشاد الزراعي ووقاية المشروعات ومؤسسات البحوث ومراكز انتاج البذور المحسنة وذلك ضمن النظرة الشمولية للامن الغذائي العربي . وغطت المشروعات المقترحة جوانب النشاط الزراعي حيث عالجت مشاكل الحبوب والزيوت والسكر والانتاج الحيواني والداجني والانتاج السمكي اضافة الى تأمين الطاقات التخزينية المناسبة . وكان نصيب هذه الانشطة بالقدر الذي يتناسب وحجم المشكلة . وقدرت جملة الاستثمارات خلال الفترة من ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠ بنحو ٣٣,٢٥ مليار دولار منها ٨,٥١ مليار دولار يمكن تأمينها لتنفيذ المشاريع التي ستنفذ قطريا في اراضيها كالعراق والسعودية ، وتصبح الاستثمارات التي يجب توفيرها لتنفيذ المشاريع عن طريق العمل العربي المشترك نحو ٢٤,٧٣ مليار دولار تنفذ خلال الفترة الزمنية التالية .

الفترة الاولى	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	١١,٧٦	مليار دولار
الفترة الثانية	١٩٨٦ ـ ١٩٩٠	٧,٦٦	مليار دولار
الفترة الثالثة	١٩٩١ ـ ١٩٩٥	٧,٧٦	مليار دولار
الفترة الرابعة	١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠	٦,٠٦	مليار دولار

اما التكاليف الجارية السنوية اللازمة لتنفيذ مشروعات الامن الغذائي فتقدر بنحو ٧,٧ مليار دولار سنويا .

ويقدر العائد السنوي من مشروعات الامن الغذائي المقترحة بنحو ٦,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ ، وهذا يعني انخفاض الفجوة الغذائية في ذلك العام من ١٤,٢ مليار دولار الى ٧,٤ مليار دولار ، اما العائد التراكمي خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ فيقدر ان يبلغ حوالي ٦٨,١٣ مليار دولار ، وبذلك تنخفض القيمة التراكية للفجوة الغذائية خلال الفترة نفسها من حوالي ١٧٠ مليار دولار الى حوالي ١٠٢ مليار دولار .

العمل العربي المشترك جزء من مقومات الأمن الاستراتيجي العربي

الاستراتيجية العربية لتحقيق الأمن الغذائي والقرار السياسي المطلوب

الانسان هدف ووسيلة التنمية معاً :

ولقد أكد اتحاد المهندسين الزراعيين العرب دائما ان الانسان هو الاساس في التنمية وهو يشكل الهدف والوسيلة معا ، فلا المال ولا الموارد الطبيعية بقادرة على ان تنتج وتبدع بغير الفكر الانساني والجهد البشري الخلاق .

لذلك فقد درس اتحادنا ويتعمق هذه القضية الاساسية وتوصل من خلال مؤتمراته المتخصصة الى ان تحقيق التكامل العربي في مجال الاستفادة المثلى من العنصر البشري في التنمية الزراعية يتطلب توفير الاسس والمقومات التالية :

١ ـ ضرورة حصر وتصنيف الموارد البشرية على مستوى الوطن العربي اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية بأقسامها وتخصصاتها المختلفة . ويمكن انجاز ذلك عن طريق المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالاشتراك مع منظمة العمل العربية واتحاد المهندسين الزراعيين العرب .

٢ ـ الاعتماد على الأطر الفنية العربية واعطائها الاولوية في العمل قبل اللجوء الى الاستفادة من الخبرة الفنية الاجنبية وعدم التفرقة في المعاملة بين الخبرات الفنية العربية والخبرات الاجنبية طالما تؤدي نفس الاعمال وتتوفر فيها نفس المواصفات ـ والاشتراطات التأهيلية .

٣ ـ اشراك نقابات ومنظمات المهندسين الزراعيين بالدول العربية في رسم وتخطيط ـ سياسات التعليم والتدريب على المستوى القطري والقومي بما يتفق وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٤ ـ انشاء مجلس عربي أعلى للتعليم والتدريب الزراعي يساهم في تحديد الاحتياجات القومية وتطوير خطط ومناهج التعليم بما يواكب احتياجات التنمية العربية والتقنيات الزراعية الحديثة .

٥ ـ اتخاذ التدابير الكفيلة بوضع حد لاستنزاف الكفاءات العلمية والفنية العربية بواسطة الدول المتقدمة خارج الوطن العربي حتى يمكن الاستفادة من خبراتها في برامج التنمية والتقدم التكنولوجي .

٦ ـ قيام المنظمات العربية بايجاد نظام لتبادل المعلومات والخبرات والبيانات والاحصاءات عن الاقطار العربية ووضع الأسس التي تكفل استمرار تغذيتها بالمعلومات الدورية وخاصة تلك المتعلقة بتصنيفات القوى البشرية ووفرتها والاحتياجات اللازمة لخطط التنمية في بلاد الندرة النسبية ، مع التأكيد على أهمية تعاون هذه المنظمات مع المكتب المركزي العربي للاحصاء التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في نشر هذه البيانات والمعلومات وتعميم نتائجها .

٧ ـ المساواة بين المهندسين الزراعيين وبقية الاختصاصات الهندسية الاخرى في الاقطار العربية التي لم تتحقق بها هذه المساواة حتى الآن تقديرا للدور الطليعي للمهندسين الزراعيين في تحقيق التنمية الزراعية وتطوير وتحديث الانتاج الزراعي ودعم البنيان الاقتصادي القومي ومواجهة الظروف الصعبة التي يعملون فيها .

٨ ـ ايجاد صيغة لتبادل الخبرات وكذلك المعلومات المحققة من نتائج البحوث وتطبيقاتها ونتائج تقييم التنظيمات الزراعية والوسائل والاساليب المتبعة في معالجة القضايا والمسائل المشتركة ، عملا على الاستفادة بهذه النتائج وتعميما للايجابيات واثراء للفكر الزراعي العربي .

ان تحقيق التكامل الزراعي العربي على اساس الاكتفاء الذاتي سيدفع بحركة التكامل الاقتصادي العربي قدما ، ويبطل مفعول استخدام السلع الغذائية ضد العرب ، ويؤيد من قوة مساهمة العرب في السوق الدولية ، ويدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي الى الامام . وان منح موضوع العنصر البشري ما يستحق من أهمية ودعم سيؤدي الى أفضل استثمار للموارد البشرية ويخلق انسانا عربيا ايجابيا تجاه خطط التنمية .. انسانا منتجا خلاقا .. انسانا يحقق ذاته ويفيد أهله ووطنه وأمته .

ان اتحاد المهندسين الزراعيين العرب الذي يضع بين أيديكم هذه المذكرة المتواضعة ليثق ان مؤتمركم سيولي قضية التنمية الزراعية في الوطن العربي أهمية خاصة لما لها من تأثير كبير على تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى في معظم اجزاء الوطن العربي .

مجمعات زراعية صناعية في دولة الامارات العربية المتحدة

أكد اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة على أهمية البدء في اتباع أسلوب انشاء المجمعات الزراعية الصناعية في خطط التنمية لتحقيق تكامل بين القطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية .

وتشير دراسة أعدها الاتحاد إلى أهمية تحقيق التشابك بين الانتاج والصناعة التحويلية عن طريق المجمعات الصناعية الزراعية حيث يقام المصنع على نفس المزرعة التي تقوم بتزويده بالخامات الأولية ليقوم بتصنيعها أو تحويل المنتجات سريعة التلف إلى منتجات ذات قيمة أكبر يمكن نقلها وتخزينها .

وتقترح الدراسة قائمة بالصناعات التي يمكن أن تساهم في تحقيق التشابك مع القطاع الزراعي ، ومنها صناعة المواد الغذائية ، وصناعة للغزل والنسيج وما يرتبط بها من أنشطة صناعية أخرى كالصباغة والتجهيز ، وصناعة غزل الصوف بافتراض التوسع في تربية الأغنام ، وصناعة الخشب والمنتجات الخشبية والأثاث .. وهذه تقتضي التوسع في زراعة الأشجار . إضافة إلى الصناعات الجلدية والورقية والكيماويات كالمبيدات والأسمدة الكيماوية وصناعة الآلات الزراعية لأهميتها في مكننة الزراعة .. ويمكن أن تقام هذه الصناعة في إطار تعاون خليجي عربي نظراً لكبر حجم الصناعة .

وتقول الدراسة إنه لتنمية تلك الصناعات ، يمكن استيراد الكثير من المنتجات الأولية كمدخل إلى بعض الصناعات التحويلية بدلاً من استيرادها في شكل منتجات غذائية مصنعة .

وتؤكد الدراسة التي أعدها اتحاد غرف التجارة والصناعة أنه برغم صعوبة الظروف الطبيعية في دولة الامارات العربية المتحدة وارتفاع نسبة الأراضي الحصوية والرملية ، وكلها عوامل تفرض حدوداً لتطوير الانتاج النباتي ، إلا أن المجال يتسع لمزيد من الجهود التنموية لتطوير الزراعة وخاصة في مجالي الانتاج الحيواني والانتاج السمكي .

الزراعة على المجاري في الكويت

صرح الشيخ علي الجسار رئيس لجنة المناقصات في الكويت بأنه يدرس حالياً مشروع للإفادة من المجاري الصحية للأغراض الزراعية .

اتفاقية

بين «الاكساد» واتحاد المهندسين الزراعيين العرب

اجرت الامانة العامة للاتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، وبتفويض من المجلس الاعلى للاتحاد اتصالات مع المنظمات والهيئات العربية العاملة في القطاع الزراعي من اجل وضع صيغة للتعاون معها في سبيل خدمة الزراعة العربية .

ونتيجة للاتصالات التي كانت قامت مع الدكتور محمد الخش المدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ، فقد كان هناك تجاوب لاقامة تعاون بناء تحقيقاً لاهداف الاتحاد والمركز العربي التي تلتقي فيا بينها في معالجة مشاكل الزراعة العربية .

وقد وقعت الامانة العامة مع الادراة العامة للمركز العربي اتفاقية تعاون فيا بينهما صادق عليها المكتب التنفيذي في الاتحاد في دورته السابعة عشرة الاستثنائية والتي انعقدت في دمشق بتاريخ ٩٨٠/١١/١١ . «المهندس الزراعي العربي» تنشر فيا يلي نص هذه الاتفاقية .

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة واتحاد المهندسين الزراعيين العرب يلتقيان في كثير من اهدافها الرئيسية والتي من ضمنها احياء الارض البور ومعالجة مشاكل الزراعة العربية فقد اتفق الطرفان على التعاون فيا بينهما في المجالات المشتركة وعلى الاخص على الوجه التالي :

أولاً : يدعو اتحاد المهندسين الزراعيين العرب ممثلين عن المركز الى الندوات والمؤتمرات التي يقيمها والتي لها صلة باختصاصات المركز ويتحمل المركز النفقات المالية الناجمة عن ذلك .

ثانياً : يدعو المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ممثلين عن اتحاد المهندسين الزراعيين العرب الى الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية التي يقيمها والتي لها صلة باختصاصات الاتحاد ، ويتحمل الاتحاد النفقات المالية الناجمة عن ذلك .

ثالثاً : يتبادل كل من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة واتحاد المهندسين الزراعيين العرب التقارير والنشرات والبحوث العلمية الصادرة عن كل منهما مجاناً ولكل طرف الحق في الحصول على اعداد اضافية لقاء دفع قيمتها .

رابعاً : يقدم المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة مساهمة مالية سنوية قدرها /٥٠٠٠/ دولار بدءاً من عام ١٩٨١ .

خامساً : تخضع هذه الاتفاقية لتصديق مجلس ادارة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة والى الامانة العامة لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب .

موسوعة للثروة الحيوانية في الوطن العربي

أقرت اللجنة الاستشارية لموسوعة الثروة الحيوانية في الوطن العربي ، في اجتماعاتها الأخيرة التي عقدتها في المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) بدمشق ، تطوير موسوعة السلالات وفق ما اقترحه أكساد والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو) ، وذلك لتكون مرجعاً مناسباً يمكن الاستفادة منه في تنمية وتطوير الانتاج الحيواني بهدف تحقيق الأمن الغذائي للوطن العربي .

وقد أقرت اللجنة التوصيات الختامية وتعديل المخطط التنفيذي للموسوعة ، والذي سيتم على مرحلتين : المرحلة الأولى وتمتد بين عامي ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ ويشمل البرنامج لتلك المرحلة سورية وتونس في عام ١٩٨٠ والمغرب والسودان والكويت والبحرين ولبنان في عام ١٩٨١ والجزائر والصومال وجيبوتي وقطر والإمارات العربية المتحدة والعراق في عام ١٩٨٢ وليبيا واليمن الشمالي واليمن الجنوبي والسعودية والأردن في عام ١٩٨٣ وموريتانيا ومصر وسلطنة عمان وفلسطين في عام ١٩٨٤ . أما المرحلة الثانية ومدتها سنتان فيتم خلالها تنفيذ الموسوعة المتكاملة للوطن العربي .

وأوضحت اللجنة أنه فيا يختص بمعلومات موسوعة سورية ، فإن التنفيذ ما يزال في مراحله الأولى وأن البيانات الاحصائية سوف تستكمل طبقاً لجدول المحتويات الذي أقرته اللجنة الاستشارية والمتوفرة معلوماته لدى الأجهزة الاحصائية والفنية في سورية .

مائة مليون ليرة سورية قيمة مبيعات شركة توزيع الآليات الزراعية في سورية من الجرارات

بلغ عدد الجرارات التي باعتها شركة توزيع الآليات الزراعية في سورية (حلب) خلال عام ١٩٨٠ الماضي (٢٦٧٥) جراراً قيمتها الاجمالية (١٠٠١٥٦٠٠٠) ليرة سورية بينما بلغت مبيعات الشركة في عام ١٩٧٩ ما مجموعه (٢٠٣٠) جراراً قيمتها (٥٩٣٧٥٠٠٠) ليرة سورية .

الهجرة من الريف.. والهجرة المعاكسة!

النزوح إلى المدينة أبقى الريف على تخلفه وفقره!

هل نطمح إلى هجرة معاكسة من المدينة إلى الريف؟!

الهجرة من الريف إلى المدينة ظاهرة آخذة في الانتشار في وقتنا الحاضر بالنسبة لبلاد كبلادنا آخذة في التمو مما يشكل خطراً على التنمية الاقتصادية لا سيا وأن بلادنا عموماً هي من البلاد الزراعية .

وهذه المشكلة تبدو ذات علاقة كبيرة بالاقتصاد الزراعي الذي يفرض أصلاً لارتقائه ونموه نوعاً من الاستقرار الديموغرافي في الريف كما يفرض نوعاً من التزايد السكاني وليس من التناقص . وهذا ما يجعلنا نولي اهتماماً رئيسياً لهذه المسألة التي تعتبر أساسية بالنسبة للتنمية الزراعية من خلال بحث أسبابها ودوافعها وبالتالي النتائج المترتبة عليها .

ولا شك أن هناك أسباباً مرت فيها الهجرة من الريف في الدول المتقدمة تنطبق بشكل أو بآخر على الهجرة من الريف في بلادنا إضافة إلى الأسباب الخاصة بنا والتي تمر عبر الظروف التي نعيشها . فما هي هذه الأسباب ؟!

عصر الصناعة والهجرة في البلدان المتقدمة :

فهذه الدول انتقلت نتيجة الثورات الصناعية الكبرى من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي المتطور وأصبحت المدن مراكز للصناعات مما حدى بها إلى امتصاص القوى البشرية الموجودة في الريف وتسخير هذه القوى لطاقات الانتاج الصناعي هذا الانتاج هو بحد ذاته تطور انعكس على المجتمع عامة سواء منه الريفي أو المدني وكان ذا تأثير فعال في تطوير الريف نفسه رغم تدفق بعض القوى من الريف .

والتطور الصناعي بالطبع وقد أتاح التطور الصناعي فرص العمل لطالبيها من الريفيين بحيث استطاعت هذه الاعداد الهائلة أن تجد لنفسها مكاناً في المصانع والمعامل الكبيرة على اختلاف أنواع الصناعات بسبب كثرة المعامل .

كما أن عصر الصناعة هذا تطلب مراحل عليا وتخصصية في العلوم ارتقاءاً بها حتى العلوم (الكونية وعلوم الذرة وغيرها إضافة إلى العلوم الفيزيائية والكيميائية وغيرها) بما اقتضى التركيز على المدن حيث الجامعات والمخابر والمعاهد العليا التي لا يمكن أن توجد في الريف .

وهذا ما سبب هجرة المتعلمين والنوابغ ومن أتموا دراساتهم الثانوية ليكملوا طريقهم في المدن .

تشجيع النظم المتقدمة (من اشتراكية ورأسمالية) بحكم تقدمها على النزوح من الريف إلى المدن وتهيئة المناخ المناسب للريفيين المهاجرين والذي أصبحوا عمالاً ضمن تجمعات أومدن عمالية كبيرة وقدرة المدن على إمتصاص العدد الكبير منهم .

أسباب الهجرة في البلدان النامية :

بالرغم من أن الأسباب في هذه الدول مبنية على هذه الأسس أيضاً إلا أن ظاهرة غير مرتبطة بدخول عصر التصنيع وإنما بالاستهلاك لأنه فرض على هذه البلاد اللحاق بركب الحضارة .

وبما أنها مستغلة بطرق أو بأخرى من الاستعمار فهي مضطرة إلى الاعتماد على الاستهلاك كتعبير جزئي عن دخولها في الحضارة .

ومن الأسباب :

آ ـ **الهروب من مظاهر التخلف** : فالريف في هذه البلاد نتيجة لظروف طويلة من القهر والاستعمار متخلف جداً ومغلق على نفسه مما يجعل المدن ذات اشعاع قادر على إجتذاب أبناء الريف نظراً لتحضرها النسبي وسهولة العيش فيها مما يعوض الريفي الحرمان من الكثير من الأشياء الضرورية التي كان يفتقدها في الريف والتي تصل أحياناً إلى الماء النظيف أو الشارع المعبد أو نور الكهرباء ، إضافة لما في المدن من مغريات تدعو إلى الانغماس فيها والتعويض حتى عن ساعات الكدح الطويل للعامل الذي ينشد شيئاً من التسلية والرفاه .

ب ـ **الواقع الزراعي السيء** : والاعتماد على الأساليب البدائية في الزراعة وعدم استصلاح الأراضي ووجود آفات زراعية وقلة المياه والانتظار طويل الأمد للمحصول الذي يعتمد على عوامل الطبيعة وبالتالي فإن التغلب على هذا الواقع السيء لاستنباط خيرات الأرض يتطلب جهداً شاقاً .

ج ـ **عدم دخول المكننة الزراعية إلى الريف** : وبقائه رهيناً بالأساليب التقليدية والبدائية في زراعاته مما ينعكس بشكل سلبي على امكانية تطوير الريف .

د ـ **الفقر الناتج عن التخلف** : الذي لا يتيح للريفي أن يحسن أوضاعه ويرتقي بزراعته أو يحطم الصعوبات الناتجة عن هذا الواقع المتخلف والعلاقة لا شك جدلية بين الفقر والتخلف وكلاهما سبب ونتيجة للآخر .

واقع الهجرة في الوطن العربي !!

هذه الاسباب العامة في دول العالم الثالث تنطبق جزئياً أو كلياً على واقع الهجرة من الريف في الوطن العربي ونستطيع أن ندل على النقاط التالية :

١ ـ أن العاصمة والمدن الكبرى تستطيع أن تجتذب أبناء الريف نظراً للفارق بينها وبينه مع اختلاف جوهري هو أن العاصمة تجتذب أبناء الريف في كافة المناطق بينما المدن الكبرى تجتذب من الريف المحيط بها أو القريب منها .

٢ ـ التغيرات السياسية والاجتماعية التي طرأت على بنية المجتمع العربي والتي استطاعت أن تهدم الفوارق الطبقية وأن تفتح المجال أمام أبناء الريف لكل الوظائف والمهن وتصل القنوات والجسور التي كانت مقطوعة بين أبناء الريف وبين ممارسة حقوقهم في اختيار ما يناسب امكانياتهم وتطلعاتهم .

٣ ـ وجود تجمعات عمالية حول العاصمة والمدن الكبرى نتيجة النمو الاقتصادي مما استقطب اعداداً من الريفيين وجدوا لأنفسهم عملاً في المدن أو مسوغاً لهجرتهم من الريف المفتقر إلى ظروف العمل المتجددة والمتنوعة .

٤ ـ تخلف الريف بون شاسع بينه وبين المدن فالقرى لا تتوفر فيها أبسط أساليب العيش من ماء وكهرباء ومدارس ثانوية ... الخ ، بينما يتوفر كل ذلك وبسهولة من المدن .

٥ ـ ندرة وجود مؤسسات اقتصادية واجتماعية في الريف مما يسهل معه اقتلاع الريفي من أرضه لينغرس في أي مكان آخر لأن وجود مثل هذه المؤسسات كما دلت التجربة سواء في النظام الاشتراكي أو النظام الرأسمالي أثبت على أنها فعالة وذات تأثير في خلق الجو والمناخ المناسبين لارتباط الفلاح بأرضه أولاً وبإحساسه بالرضى عن كونه ريفياً ، وهذا ما يسد احتياج نفسي معين لدى الإنسان في أن يكون فاعلاً ومنفعلاً في البيئة التي يعيش فيها من خلال عمله بالذات .

٦ ـ تخلف أساليب ووسائل الانتاج الزراعي واعتماده على الجهد العضلي الفردي الشاق الأمر الذي يدفع القوى العاملة في الريف إلى البحث عن أعمال أخرى ، خاصة وأن الآلة موجودة نسبياً في المدن أكثر منها في الريف وساعات العمل محدودة بينما العمل في الأرض لا حدود له ويمكن أن يمتص جهد الانسان ليل نهار .

٧ ـ تأخر قوانين توزيع الأراضي والاصلاح الزراعي عن التغيرات الاجتماعية والسياسية مما يستدعي حتمياً تدفق قوى الريف العاملة إلى المدن دون افادة المدن عموماً منها لأن التصنيع محدود والبديل هو الاستهلاك .

٨ ـ هجرة الشباب المتعلم قبل أو بعد الشهادة الثانوية طلباً للتعليم العالي وتركز هذا التعليم في المدن : فقبل أن توجد في قرية مدرسة ثانوية وفي أبسط احتمال توجد في المدن الصغيرة التي تقرب فكرة الهجرة من القرية لأن هذا الانتقال بحد ذاته يعتبر هجرة صغيرة قد تمتد لتصل إلى المدينة كبرى أو عاصمة .

٩ ـ تفشي الأمية والجهل والتأخر في الريف مما يحدث هوة بين الشباب المتعلم وبين الواقع الأسروي والاجتماعي وهذا ما يلاحظ عموماً في التذمر والسخط اللاواعيين إذ يبديهما الفتيان في الريف ويظنون أن الحل في رحلة الهجرة رغم أنها تكون مجهولة النتائج عندهم .

١٠ ـ فقر الموارد عموماً في الريف ومحدودية الزراعة فيه وعدم وجود مشاريع زراعية كبرى تتحمل نفقاتها الدولة وبالتالي عجز الفلاح عن القيام بمشاريع صغيرة لأن رأس المال غير متاح له والمصارف الزراعية لاتمده بالعون المادي الحقيقي الذي يكفل له إقامة مشروع وتمويله وتسديد المبالغ للمصرف بشكل غير مرهق له لأن الزراعة بوسائلها البدائية غير مضمونة النتائج ، وليس حال الفلاح كحال الموظف أو التاجر إذ يقترض من المصارف ، وهذا يشكل نوع من الخوف عند الفلاح للإقبال على القروض الزراعية لأن الأمر يظل بالنسبة إليه في يد قوى أكبر منه هي قوى الطبيعة .

١١ ـ انحسار الأسرة الريفية كبيرة الأفراد وظهور الأسرة الصغيرة التي لا تستطيع أن تقوم بعبء الأرض ، مفهوم الأسرة الزراعية يرادف في السابق العدد الكبير من أفراد الأسرة وتعدد الزوجات وكثرة الاولاد مما يساعد على النهوض بالأرض ، بينما اقتصرت الخلية الاجتماعية الحديثة على الأب والأم والأولاد بشكل رئيسي فعوضت بالآلة من كثرة العدد ، هذا في البلاد الأخرى أما في سوريا فالأسرة تقلصت ولم تكن الآلة هي البديل .

١٢ ـ التفكك الاجتماعي في الريف نتيجة دخول أضواء من الحضارة تجعل الريفي أمام خيارين : المحافظة العمياء على التقاليد ، أو الأخذ بهذا القسط اليسير من الحضارة ونمنه عادة باهظ ، فيفضل الريفي الهروب من ريفه .

١٣ ـ سطحية التفكير لدى العناصر الشابة وتفضيلهم المدن على الريف وقلة الوعي لأهمية الأرض والارتباط بها .

١٤ ـ الهروب والنزوح عن الأرض (حرب حزيران) .

١٥ ـ الكوارث الطبيعية كالقحط والتصحر والجفاف (البادية)

١٦ ـ امتصاص مشاريع كبرى (مشروع سد الفرات) لأيدي عاملة في الزراعة يسبب نزوح الفلاحين عن أراضيهم إلى مواقع العمل غير الزراعي الجديد .

١٧ ـ اختلاف الأجور نسبياً بين العامل الزراعي والصانع أو العامل اليدوي أو المهني .

ماذا الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف ؟!

في الدول المتقدمة أصبحت الحياة الريفية أكثر رفاهية وأقل إضطراباً وتكلفة مما حدا ببعض ساكني المدن إلى تفضيلها على الحياة في المدينة وأدى إلى ما يسمى بالهجرة المعاكسة .

أما في الأقطار العربية فلا توجد حالياً بوادر للهجرة المعاكسة من المدن إلى الريف فيما عدا بعض الأفكار الحالمة التي تمر بأذهان المثقفين أو الريفيين الذين تعلموا أو عاشوا في المدن وبدؤوا يشعرون لا بالحنين إلى الريف وإنما بعدم جدوى العيش في المدن مادياً ومعنوياً ، وبأن المدن نظراً لكثافة السكان فيها أصبحت الحياة فيها مرتبكة عالية التكاليف مصابة بالتلوث البيئي وبالأمراض الاجتماعية وهي عموماً ليست مدناً كبرى تستطيع أن تمتص الناس وتغير ما لديهم من بنيات إجتماعية موروثة .

أما الأسباب لعدم وجود هذه البوادر فهي :

١) أن الريف لا يزال على حاله والعودة إليه شبه مستحيلة على الذين اعتادوا المدن لأن الفارق كبيرجداً .

٢) عدم وجود وسائل انتقال أو مواصلات تسهل الربط بين المدن والريف بشكل منتظم وبتوقيت دقيق (شبكة قطارات مثلاً) حتى يتاح للعائدين إلى الريف الاتصال بشريان الحياة في المدن .

٣) الفارق الشاسع بين مجتمع الريف ومجتمع المدينة .

٤) عدم توفر الأسباب الأولية للحياة الفكرية والترفيه كالنوادي والسينما والمسرح والمركز الثقافي ... الخ .

٥) إعطاء الأولوية في الفرص لساكني المدن وليس لساكني الأرياف .

٦) ارتفاع أسعار مواد البناء وتوازيها بين الريف والمدينة بحيث يفضل المواطن أن يبني البيت نفسه في المدينة إذا كانت التكلفة نفسها في الريف .

٧) عدم تحضر البيئة الريفية عموماً مما يجعل المهاجر إلى الريف يشعر بضربة حقيقية حتى ولو كان بالأصل ريفياً .

٨) ركود النشاط الثقافي والفني والأدبي والصحفي أو انعدامه في

الريف مما يعيق خلق أجواء طبيعية لمن يقومون بالهجرة المعاكسة .

٩) عدم وجود الفارق الكبير في أسعار السلع الاستهلاكية بين الريف والمدينة فيما عدا ما تنتجه الأرض وهو انتاج محدود لا يفي بكل الاحتياجات .

١٠) التأقلم السريع مع المدن والتخلي عن الاصالة الريفية حتى كأن العودة إلى الريف هي عودة إلى التخلف وترك الحضارة مع أن التحضر واحد سواء في الريف أو في المدينة وهناك ريف متحضر وآخر متخلف وكذلك المدن .

ونذكر هنا أنه قبل البدء بهجرة معاكسة يجب وقف وتنظيم الهجرة الريفية وذلك بتشجيع الهجرة الزراعية على حساب الهجرة الريفية بتحسين المعيشة والخدمات الصحية والاجتماعية في الريف .

أما تشجيع الهجرة المعاكسة :

فهو من واجب الدولة وعليها أن تذلل الصعوبات من أجل هذه الهجرة لصالح المدن ولصالح الريف بآن معاً .

ولعل بعض النظم كالادارة المحلية والمنظمات الشعبية والمؤسسات الفنية والثقافية والأدبية خطوة على هذا الطريق ، كما أن رصد قروض أو سلف من المصارف لبناء بيوت ريفية أو قرى نموذجية يساعد على تنشيط الهجرة المعاكسة ، وكذلك فإن تسهيل سبل الحياة في الأرياف القريبة من العاصمة أو المدن الكبرى هو أمر هام بحيث يصبح الفارق ضئيلاً كما أن المسافة هي حكماً قليلة وهذا ما يسمح بالتحرك ضمن مثلث المدينة ـ الريف ـ المدينة .

وهي دعوة يجب أن يحمل عبئها ليس فقط المسؤولين والجهات المعنية بالتخطيط الاقتصادي والزراعي وإنما أيضاً المثقفون والكتاب ليس فقط بالتغزل بتلالي الحقول في ضوء القمر وشعر الحنين إلى (الضيعة) بل بأعمال أدبية تشجع على هذه الهجرة وتكرس لها ، ولعل الادباء والمثقفين في أكثر بلاد العالم هم الذين يحملون لواء الهجرة المعاكسة قبل سواهم . ففي أكثر دول العالم نجد بيوت الفنانين والأدباء في الريف وليس في المدن .

الهندسة الزراعية
لينا كيلاني

الجهات العاملة في مجال الزراعة .. دولياً واقليمياً

تنشر «المهندس الزراعي العربي» فيما يلي بياناً بأسماء بعض المنظمات والمؤتمرات والهيئات واللجان الرسمية والشعبية ، الدولية والاقليمية ، العاملة في مجال الزراعة مع ذكر مراكزها وأسمائها المختصرة ، وذلك استناداً إلى نشرة المصطلحات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة الدولية (رقم/٢٧/ ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٧٩) حول الأسماء المختصرة التي تستعملها المنظمة لأسماء المنظمات والمؤتمرات والهيئات واللجان وغيرها .

- اتحاد الفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب (طرابلس)
- اتحاد المهندسين الزراعيين العرب (دمشق)
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (الخرطوم) ـ AOAD
- المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والأراضي الجافة (سورية ـ دمشق)ACSAD
- الاتحاد الدولي للمهندسين الزراعيين الفنيين (روما) CITA
- المركز الدولي للطيران الزراعي (هولندة) IAAC
- المجلس الدولي للموارد الوراثية النباتية (روما) IBPGR
- اللجنة الدولية للصناعات الزراعية (باريس) ICAI
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (روما) IFAD
- الجمعية الدولية لعلوم البستنة (هولندة) ISHS
- الاتحاد الدولي لمنظمات بحوث الحراج (اوسلو) IUFRO
- مجلس القمح الدولي (لندن) IWC
- الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا NENARACA
- الاتحاد الدولي لعمال الزراعة والغابات والمزارع الكبرى (براغ) TUIAFPW
- المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعة والتنمية الريفية (روما) WCARRD
- مجلس الأغذية العالمي (الأمم المتحدة ـ روما) WFC
- يوم الأغذية العالمي (الفاو) WFD
- برنامج الأغذية العالمي (الفاو ـ روما) WFP
- الهيئة العالمية لعلم الدواجن (مالطا) WPSA
- الهيئة البيطرية العالمية (جنيف) WVA

وزراء الزراعة العرب

يناقشون في اجتماعات مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية

برامج ومشاريع الأمن الغذائي العربي

اجتمع وزراء الزراعة العرب في دمشق ضمن اطار اجتماعات الدورة العاشرة العادية لمجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية خلال الفترة من ١٩٨٠/١٢/١٣ وحتى ١٩٨٠/١٢/١٦ .

عقدت هذه الاجتماعات تحت رعاية الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية في فندق شيراتون بدمشق ؛ وقد حضرته وفود جميع الدول العربية عدا مصر .

كما حضر أيضاً وفد جامعة الدول العربية برئاسة الأمين العام للجامعة السيد الشاذلي القليبي والذي ضم في عضويته الأمين العام المساعد للجامعة الدكتور عبد الحسن زلزلة .

وحضر اجتماعات الدورة بصفة مراقبين وفود مثلت المنظمات والهيئات العربية والاقليمية والدولية والصناديق العربية التالية :-

- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
- منظمة العمل العربية .
- الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية .
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية .
- البنك الاسلامي للتنمية .
- منظمة الأغذية والزراعة الدولية .
- الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك .
- المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا) .
- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة .

ومثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية المدير العام الدكتور حسن فهمي جمعة وعدد من معاونيه .

«الأمن الغذائي العربي» والدور الهام لاجتماعات الدورة العاشرة !

تأتي أهمية اجتماعات الدورة العاشرة لمجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي حضرها شخصياً غالبية وزراء الزراعة العرب ، من كونها تعالج إحدى أهم القضايا الحيوية والمصيرية في تاريخ الأمة العربية ، وهي مشكلة الغذاء والأمن الغذائي العربي ، كما عبر عنها الدكتور حسن فهمي جمعة مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية بكلمته في حفل افتتاح اجتماعات دورتها العاشرة فقضية الأمن الغذائي العربي لم تعد فنية واقتصادية بل سياسية في الدرجة الأولى ، فالغذاء قد أضحى أمضى سلاح لقهر الشعوب وسلبها ارادتها السياسية واخضاعها للتبعية ، ولن ترضى أمتنا أن تقهر بسلاح تملك هي كل مقوماته من موارد طبيعية ومالية وبشرية وإرادة قوية لاستغلال هذه الموارد بالشكل العلمي الذي يؤهلها لانتاج أضعاف احتياجاتها . فمنذ أن تفاقمت مشكلة الغذاء في أوائل عقد السبعينات الذي مضى والعالم كله يعمل جاهداً لدراسة هذه المشكلة ووسائل التغلب عليها . وقد تنبهت أمتنا العربية ، والتي تأثرت بدرجة أكبر بهذه المشكلة ، وتبينت الأخطار المترتبة عليها والتي تتهددها فبذلت الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة الكثير من الجهد في سبيل تشخيص طبيعة المشكلة وأبعادها والآثار المترتبة عليها وصولاً إلى وضع استراتيجية ناجحة لمجابهتها . وكان في طليعة هذه الجهود أن برزت فكرة تأسيس المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي تم انشاؤها ومباشرتها نشاطها في أواخر عام ١٩٧٢ .

لقد أولت المنظمة منذ قيامها اهتمامها الكبير بمشكلة الغذاء والأمن الغذائي العربي ووضعها في المكان اللائق بها حيث احتلت مركز الصدارة في برامج عملها . وأمكن خلال تلك الفترة تحديد أسباب المشكلة وأبعادها على المستويين القطري والقومي وتحديد حجم الفجوة الغذائية الحالية وتطورها المستقبلي حتى نهاية القرن الحالي وعلاقاتها بمشكلة الغذاء العالمي ككل .

المنظمة نفذت مقررات مؤتمر الرباط وأعدت دراسات وبرامج الأمن الغذائي العربي :

لقد كرس وزراء الزراعة العرب اجتماعات مجلس المنظمة في دورته الثامنة عام ١٩٧٨ اهتمامهم وجهودهم لمشكلة الأمن الغذائي ، وأصدروا آنذاك بيانهم حول الأمن الغذائي العربي ، وكلفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمقتضى هذا البيان «بيان الرباط» وضع برامج تستند إلى استراتيجية محددة للأمن الغذائي العربي وفقاً للمعطيات التالية :

- تحديد أولويات السلع الغذائية وفقاً لأهميتها الحالية والمستقبلية ووفقاً لأهميتها في النمط الغذائي العربي وأهميتها السياسية والاستراتيجية .
- تحديد المناطق الانتاجية لكل سلعة داخل الاحزمة الانتاجية الزراعية وذلك وفقاً لميزتها النسبية وتوفر الموارد الأرضية والمائية والبشرية اللازمة .
- تحديد المشروعات الانتاجية والتسويقية لكل سلعة داخل المناطق الانتاجية وما يتضمنه ذلك من إضافة أراضي جديدة علاوة على تكثيف الانتاج الزراعي في المناطق القائمة .
- تحديد البرامج الزمنية والأولويات لتنفيذ تلك المشروعات لمواجهة الحجم المتزايد للفجوة الغذائية .

رئيس الوزراء السوري :

الأمة العربية مطالبة باستراتيجية اقتصادية موحدة بقدر ما هي مطالبة بصيغة سياسية لتحقيق الوحدة القومية

- تقدير حجم الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ تلك المشروعات وتوزيعه جغرافياً وزمنياً .
- وضع نظام لانتقال السلع المنتجة وتبادلها وتسويقها بين الأقطار العربية .

وبالفعل قام خبراء المنظمة العرب بانجاز واعداد برامج ومشاريع الأمن الغذائي العربي لسد الفجوة الغذائية العربية والتي شملت :

١ ـ برنامج القمح والحبوب .
٢ ـ برنامج الانتاج الحيواني والأعلاف .
٣ ـ برنامج السكر .
٤ ـ برنامج الزيوت النباتية .
٥ ـ برنامج الانتاج السمكي .
٦ ـ برنامج المخزون الغذائي الاستراتيجي .
٧ ـ برنامج صيانة وتطوير الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر .

وقد هدفت هذه البرامج إلى وضع سياسات قصيرة الأمد حتى عام ١٩٨٥ وسياسات بعيدة الأمد حتى عام ٢٠٠٠ ، وذلك إلى جانب دراسة مشاكل تبادل وانسياب السلع . وقد بنيت هذه البرامج على الدراسات الشاملة السابقة حول اقتصاد الغذاء في الوطن العربي ومستقبل اقتصاد الغذاء حتى عام ٢٠٠٠ التي أنجزتها المنظمة أيضاً في مجالات الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية واتجاهاتها في الوطن العربي . حيث شكلت المنظمة فرقاً متخصصة من خبراء عرب على مستوى عال من الدراية والمعرفة لكل من هذه البرامج وقامت هذه الفرق بزيارة الأقطار العربية ، لاجراء الدراسات وجمع المعلومات والمباحثة بغرض الاتفاق معهم على طبيعة وعناصر المشاريع المطلوبة في كل من هذه البرامج .

«١٥٣» مشروعاً قومياً في ثلاثة عشر قطراً عربياً !

نعود لنؤكد أن أهمية أجتماعات الدورة العاشرة لمجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية تستمد أهميتها من تخصيص وزراء الزراعة العرب لبرامج الأمن الغذائي العربي التي أعدتها المنظمة موضوعاً رئيسياً لاجتماعهم في مجلس المنظمة ، والتي تضمنت «١٥٣» مشروعاً قومياً في ثلاث عشرة دولة عربية ، بكلفة ٣٣,٢ مليار دولار . احتل الانتاج الحيواني والأسماك المرتبة الأولى بينها من حيث عدد المشاريع المخصصة والتي بلغت تسعة وستين ، واحتلت مشروعات السكر ثلاثة وأربعين منها ، في حين احتلت برامج الحبوب المرتبة الثالثة وبلغ عددها ثلاثة وثلاثون ، في حين بلغ عدد مشاريع الزيتون سبعة .

وهكذا فقد كان على وزراء الزراعة العرب مناقشة هذه المشروعات والبرامج وإعادة النظر فيها وإعادة ترتيبها بحسب أولوياتها ، موضوعياً وزمنياً ، في اطار استراتيجية العمل العربي المشترك ، وعلى ضوء قدرة

قطاع العمل المشترك على استيعاب مثل هذه الاستثمارات الضخمة بكفاءة وفاعلية .

افتتاح اجتماعات مجلس المنظمة برعاية الرئيس الأسد

في الساعة الخامسة من مساء يوم السبت ١٩٨٠/٢/١٣ أقيم في قاعة أمية بفندق شيراتون بدمشق حفل افتتاح اجتماعات مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

وقد أناب السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية وراعي المؤتمر ؛ السيد الدكتور عبد الرؤوف الكسم رئيس مجلس الوزراء السوري في افتتاح اجتماعات مجلس المنظمة .

وحضر حفل الافتتاح عدد من أعضاء القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، والسيد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية والدكتور عبد الحسن زلزلة الأمين العام المساعد والدكتور حسن فهمي جمعة المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية والسيد صلاح جمعة المدير المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية لشؤون الشرق الأدنى والدكتور محمد الخش المدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والدكتور عبد الله التنيان المدير العام للشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والدكتور محمد عبد الله نور المدير العام لمساعد للمركز الدولي في المناطق الجافة الايكاردا والمهندس محمد ابريق المدير العام للشركة العربية للتنمية الزراعية والمهندس سعد الدين غندور عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس المجلس الأعلى لاتحاد المهندسين الفلسطينيين . بالاضافة إلى عميد كلية الزراعة في جامعة دمشق وأعضاء الهيئة التدريسية والسادة رؤساء وأعضاء الوفود العربية لوزارات الزراعة في أقطار الوطن العربي والأمانة العامة للجامعة العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ورجال السلك الدبلوماسي بدمشق وممثلي المنظمات ومراكز البحوث العربية والدولية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي وعدد كبير من المهندسين الزراعيين والمدعوين .

كلمة الدكتور حامد مسوكر وزير الزراعة السوري

وقد بدأت الجلسة الافتتاحية لمجلس المنظمة بكلمة ألقاها السيد الدكتور حامد مسوكر وزير الزراعة والاصلاح الزراعي في القطر العربي السوري رحب فيها بالضيوف العرب ولقائهم في دمشق قلب العروبة النابض بحيوية البذل والفداء ، وموطن كل عربي يحمل في وجدانه حب أمتنا العربية العظيمة وتحقيق أهدافها في الوحدة والتحرر .

وقال : إن سورية تقف صامدة في مجابهة العدو الصيهوني الغادر ، وتولي الزراعة اهتمامها الكبير في نفس الوقت ، فموارد سورية الزراعية تشكل أحد الدعامات الرئيسية في تنفيذ الاستراتيجية الغذائية العربية ، وتساهم مع الأقطار الأخرى في القضاء على العجز الغذائي الراهن ، وكسر حاجز التبعية الغذائية ، والوقوف أمام التحديات والتكتلات الاقتصادية التي تحاول محاصرة مواردنا ، ومستويات حياتنا .

قدرات الأمة العربية .. ارضاً وانساناً :

وأضاف الدكتور مسوكر ان قدرات الأمة العربية ـ أرضاً وانساناً ـ تدخل في حيز الحقائق البديهية ، كما هي في حيز الواقع العملي الملموس في أنها كبيرة جداً ، وأن الانسان العربي أثبت على مر الحقب التاريخية صدق انتمائه لأرضه ، فربط مصيره بمصيرها مختاراً ، وابتنى عليها أعرق الحضارات وأغناها عطاءاً وابداعا ، وكان التطور في الحياة الزراعية من أولى السمات الحضارية التي تميزت بها أمتنا العربية في تتالي حقب التاريخ .

وفي عصرنا الحديث إذا ما أجرينا مقارنة موضوعية بين واقع الطاقات الانتاجية الغذائية والقدرات التي ما زالت حبيسة في دور السكون ، لتبين لنا الصورة الدقيقة لما يتوجب علينا طرحه من مسائل على خارطة التخطيط لترسيخ استراتيجية عربية موحدة ، تضمن للجماهير العربية مستقبلها الغذائي المتطور ، وتحميها من الأخطار التي تهددها في المستقبل المنظور .

وبعد ان استعرض وزير الزراعة السوري واقع الزراعة العربية والفجوة الغذائية العربية أكد على على أننا كعرب يجب أن نخلق فيما بيننا شكلاً جديداً واعياً من التعاون ، لتجاوز الفجوة الغذائية المتزايدة وأن نؤكد على التطلع القومي للأمة العربية إلى التعاون لترسيخ التكامل في تحقيق الأمن الغذائي .

واختتم كلمته بقوله :

لا يسعدنا جميعاً أن نظل مستوردين للأغذية أو أن نضع سياساتنا لنظل مستوردين وليس لنا خيار إلا وضع خطة عربية موحدة ومدروسة بشكل يحقق تكاملاً شاملاً وحقيقياً للنهوض بالانتاج على مستوى قومي شامل .

كلمة الدكتور حسن فهمي جمعة
مدير عام المنظمة

ثم ألقى الدكتور حسن فهمي جمعة مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية كلمة قال فيها :

إن اجتماعات هذا المجلس تمثل حدثاً كبيراً بالنسبة للادارة العامة للمنظمة ، وننتظره ونعد له ونتطلع إليه في نهاية كل عام باهتمام زائد وحرص كبير ، لما يتحصل عنه من فائدة عظيمة وتوجيهات صائبة في تحديد مسار عمل المنظمة .

وأضاف إن اجتماعكم هذا يكتسب أهمية خاصة من حيث التوقيت والمواضيع المعروضة عليه لبحثها ، فهو يعقد في ظروف بالغة الدقة والخطورة تتعرض فيها مكاسب أمتنا وحقوقها إلى خطر حقيقي ماثل في مختلف أوجه العمل العربي مما يستوجب معه التكاتف والتضامن لمجابهتها وهو ما يسعى قادتنا جاهدين على تحقيقه ، فلندع لهم بالتوفيق والسداد ، واثقين من أن أمتنا العربية المجيدة ستجتاز هذه الظروف العارضة وهي أكثر قوة ومنعة ، مستهلمة عريق ماضيها ومتطلعة إلى المستقبل معتمدة على الطاقات الكامنة في أبنائها وما تملك من خبرات وامكانات تؤهلها لأن تحتل مكانها اللائق بها بين شعوب العالم المتحضر .

وبعد أن عرض أبعاد استراتيجية الأمن الغذائي العربي التي وضعها وزراء الزراعة العرب في دورة المنظمة بالرباط عام ١٩٧٨ منوهاً باهتمام المنظمة بمشكلة الغذاء والأمن الغذائي العربي ووضعها في المكان اللائق ، واعدادها لدراسات برامج ومشروعات هذا الأمن . قال الدكتور حسن فهمي جمعة :

توصلنا إلى صيغة محددة واضحة المعالم
وآن الأوان لنبدأ العمل والتنفيذ !

الوقت يمضي في غير صالحنا ، خاصة وقد أمضينا الكثير منه في الحديث عن المشكلة وأبعادها ، وآن الاوان لكي نبدأ العمل والتنفيذ لا سيما وقد توصلنا إلى صيغة محددة واضحة المعالم نقدمها لكم بكل تواضع ، وقد يرى البعض فيها ، لأول وهلة ، ضخامة المتطلبات ، ولكني أقول أن حجم المشكلة كبير ، وأمتنا التي عانت كثيراً تطالبنا بالمزيد من الانجاز ، الأمر الذي يجعل هذه المتطلبات متضائلة أمامها .

وزير الزراعة السعودي : الدراسات تزداد
والانتاج الزراعي في تناقص مروع !

الدكتور عبد الرحمن بن عبد العزيز آل الشيخ وزير الزراعة والري في المملكة العربية السعودية ورئيس الدورة التاسعة لمجلس

المنظمة ألقى كلمة أكد فيها على خطورة الوضع الغذائي العربي وتزايد مستورداته من الغذاء ، ودعا إلى الخروج من نطاق الدراسات والنظريات إلى العمل والتنفيذ لتقليص الفجوة الغذائية العربية .

وأنتى في نهاية كلمته على الدراسات المتكاملة للأمن الغذائي على مستوى الوطن العربي التي أعدتها اللجان الفنية للمنظمة ، ودعا المجلس إلى بحث واقرار هذه الدراسات ليصار إلى عرضها على مؤتمر القمة للملوك والرؤوساء . ونقتطف فيما يلي بعض ما جاء في كلمته :

لنشمر عن السواعد ونخرج من دائرة النظريات إلى العمل الجاد !

كلنا يعرف ما يزخر به وطننا العربي .. من امكانات هائلة غير محدودة .. لانتاج الغذاء .. فهو غني ولله الحمد بامكاناته البشرية والفنية .. غني بموارده الطبيعية .. إلى جانب غناه بتراثه الديني والانساني العريق ..

مؤتمر استثنائي في طرابلس لإقرار برامج ومشاريع الأمن الغذائي العربي

ومع توفر هذه المقومات والعناصر الهامة .. فلا عذر لنا .. إذا لم نحقق لأمتنا ووطننا .. مستوىً رافياً من الحياة .. يحتل به وضعه الطبيعي بين الأمم .. ويعطيه صفته الاستقلالية المميزة .. ولن يتأتى لنا ذلك .. إلا إذا عقدنا العزم .. على الخروج بجهودنا وأعمالنا ..

من دائرة النظرية والتقارير والدراسات .. إلى دائرة العمل والتنفيذ والانجاز .. فنشمّر عن السواعد .. ونتجه كلية للعمل والعمل وحده .. فالوقت يمضي بسرعة والهوّة بين احتياجاتنا الغذائية وما يتم انتاجه فعلاً تزداد .. والنظريات والتقارير والدراسات تزداد أيضاً .. أما الانتاج الزراعي فهو بكل أسف .. لا يواكب هذه المتطلبات ..

بل هناك نقص مروّع .. ومشكلة الكوارث من نقص الغذاء .. وربما المجاعات تقترب منا .. فهي قاب قوسين أو أدنى .. وليس أمامنا للخروج من ذلك .. إلا العمل الجماعي الصادق .. والتركيز على الجانب الانتاجي في القطاع الزراعي .. الذي يمثل لنا جميعاً مصدر الدخل الوطني الثابت .. والمتجدد .

الشاذلي القليبي يلقي كلمة هامة في حفل الافتتاح

ألقى السيد الشاذلي القليبي كلمة هامة في حفل افتتاح اجتماعات مجلس المنظمة استهلها بالتعبير عن سعادته للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر الذي ينعقد في هذه العاصمة المجيدة وفي هذا البلد الذي يعتبر رمزاً للصمود بقيادة السيد الرئيس حافظ الأسد ، هذا البلد الذي ضرب أروع الأمثال على التمسك بالحق العربي والغيرة على القضايا العربية . ووجه الشكر للجمهورية العربية السورية رئيساً وحكومة وشعباً لاحتضانها هذا المؤتمر الهام مدللة بذلك على أنها دوماً في طليعة العمل العربي المشترك من أجل تحقيق التنمية والأمن القومي .

وأكد أن الأمن القومي يظل مهدداً ما لم يتركز أيضاً على الأمن الغذائي وما لم ترسم السبل لتذليل العقبات التي تواجه تنمية القطاع الزراعي .

وقال القليبي : إن الأمة العربية تواجه مجموعة من التحديات المصيرية على الصعيدين الداخلي والخارجي تتمثل في التخلف والتجزئة والغزو الحضاري وإن مواجهة هذه التحديات لا يمكن أن تتم إلا بفضل جهد عربي مشترك على أساس رؤية شاملة في مستوى الأمة العربية وان انعدام التصور الانمائي الشامل كان من أهم أسباب وهن التفاعل بين الاقتصاديات العربية وضعف التحامها وانعدام الارتباط العضوي بين مؤسساتها الانتاجية وفقدان التنسيق الفعال بين خططها القطرية «حديث للشاذلي القليبي في مكان آخر من هذا العدد» .

وفي نهاية الحفل ألقى الدكتور عبد الرؤوف الكسم رئيس الوزراء السوري ممثل راعي المؤتمر السيد الرئيس حافظ الأسد كلمة رحب فيها بالوزراء والضيوف العرب في دمشق ونقل لهم تحيات الرئيس الأسد وتمنياته بأن تلقى جهودهم ما هي جديرة به من التقدم والنجاح في خدمة البحث العلمي وتحقيق التكامل الاقتصادي للوطن العربي .

وأكد الدكتور عبد الرؤوف الكسم في كلمته أن الأمة العربية مطالبة باستراتيجية اقتصادية موحدة بقدر ما هي مطالبة بصيغة سياسية لتحقيق الوحدة القومية الكبرى .

وقال : لا يكفي أن تعلن في بعض المؤتمرات والقمم ما يتطلب ذلك من شعارات تتحكم فيها المناورات السياسية بل ان نقرن ذلك

بخطوة عملية تطبيقية وجدية وشاملة ومنسقة ووفق ما تتطلب حاجات التنمية العربية الشاملة تقتضيها التحديات الموجهة إلى الأمة العربية .

وأضاف أن سورية كانت أول من صاغ وأطلق منذ عشرات السنين كل فكرة عن العمل العربي الموحد وفي كل المجالات .

البقاء العربي والاستراتيجية العربية الزراعية الموحدة !

وبعد أن تحدث الدكتور الكسم عن مشكلة الغذاء العربي دعا إلى خطوات جادة في مضمار التطبيق الفعلي للاستراتيجية العربية الزراعية الموحدة ، وأن تصبح مشاركة كل قطر عربي بدوره الحقيقي في تنفيذ هذه الاستراتيجية ، أمراً يعادل البقاء والمحافظة على الوجود في عالم لا ترحم فيه القوة أي ضعف وفي غد معيار الفوز فيه هو الاكتفاء الاقتصادي الذاتي .

وقال : ان بعض الأصوات لا تتباكى على مستقبل جياع آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية بقدر ما تتباكى على مستقبل يخشى أن لا يستمر فيه الغذاء نهباً مقسماً بين الدول والشعوب المتقدمة وهي لذلك تريد رسم خارطة اقتصادية سياسية ترسم على أساسها الخارطة الغذائية لعالم يستمر فيه الأغنياء أغنياء والفقراء فقراء وبشكل من الأشكال .

الشعارات لا تكفي ولا بد من خطوات تطبيقية مجدية !

ومما جاء في كلمة رئيس مجلس الوزراء السوري قوله :

وأمام هذه الحقيقة التي قد يشكل واقع اليوم بتفاوتاته وتناقضاته وفروقه استمرار الصورة القاتمة لمستقبل غده تتجلى ما على الشعوب النامية من مهام معقدة وجسيمة وتتجلى أمامنا نحن العرب ما يمثله التنهيج التنموي للوطن العربي من حاجة حيوية متزايدة فنحن مطالبون باستراتيجية اقتصادية موحدة بقدر ما نحن مطالبون بصيغة سياسية لتحقيق الوحدة القومية الكبرى ولا يكفي أن نعلن في بعض المؤتمرات والقمم ما يتطلب ذلك من شعارات تتحكم فيها المناورات السياسية بل أن نقرن ذلك بخطوة عملية تطبيقية وجدية وشاملة ومنسقة ووفق ما تتطلبه حاجات التنمية العربية الشاملة وتقتضيها التحديات الموجهة إلى الأمة العربية .

بعد انتهاء حفل الافتتاح عقد مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية جلسة اجتماعاته الأولى انتخب فيها الدكتور حامد مسوكر وزير الزراعة والاصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية رئيساً لدورة المجلس العاشرة خلفاً للشيخ الدكتور عبد الرحمن عبد العزيز آل الشيخ وزير الزراعة والمياه في المملكة العربية السعودية رئيس الدورة التاسعة .

وبعد اقرار جدول الأعمال المقترح ، تم اختيار السادة الآتية أسماؤهم رؤساء للجان التالية :ـ

ـ السيد الدكتور محمد حسن الجاك وزير الدولة للزراعة والأغذية والموارد الطبيعية في السودان رئيساً للجنة الفنية .

ـ السيد المهندس بشير جودة أمين اللجنة الشعبية للاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية رئيساً للجنة المالية والادارية .

ـ السيد المهندس سعد الدين غندور ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية رئيساً للجنة الصياغة وانتخب مندوبون من الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية أعضاء في لجنة الصياغة .

واستعرض المجلس في جلسة أعماله الأولى تقرير المدير العام للمنظمة

دراسات لإقامة تصنيع زراعي عربي ولتأمين انسياب السلع بين الأسواق العربية

المجلس يمدد اجتماعاته يوماً اضافياً لمتابعة مناقشة برامج الأمن الغذائي !!

وفي اليوم الثاني خصص جزء من الجلسة الصباحية لمجلس المنظمة لمناقشة نشاط الادارة العامة للمنظمة فيما بين الدورتين في مجال :

ـ الدراسات القومية
ـ الدراسات القطرية
ـ المشروعات التنفيذية
ـ المعونات التنفيذية
ـ الدورات التدريبية والندوات
ـ نشاط المكاتب الفرعية
ـ التعاون مع المنظمات والهيئات العربية والدولية .

إضافة إلى برامج عمل المنظمة لعام ١٩٨١

أما باقي الجلسات فقد خصصت لمناقشة برامج ومشروعات الأمن الغذائي العربي : فبالرغم من أن هذه الجلسات استمرت صباحية ومسائية حتى وقت متأخر من اليومين الثاني والثالث لهذه الاجتماعات ، إلا أنها ولأهميتها أقتضت تمديد اجتماعات أعمال المنظمة يوماً رابعاً استمرت فيه مناقشة هذه البرامج والمشاريع . ومن الجدير بالذكر أن بعضاً من هذه الاجتماعات كان مغلقاً واقتصر على رؤساء الوفود العربية .

قرارات وزراء الزراعة العرب في مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية

وخلال اجتماعات الوفود عقدت اللجنتان الفنية والمالية والادارية ، سلسلة من الاجتماعات رفعت بعدها توصياتها إلى مجلس المنظمة .

وفي جلسة خاصة وأخيرة استمرت إلى ما بعد منتصف الليل ، نوقشت فيها جميع أعمال الدورة العاشرة لمجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، توصل المجلس إلى مجموعة من القرارات نعرض أهمها :

قبول «جيبوتي» عضواً ، وإعفاء لبنان من التزاماته المادية

قرر المجلس قبول طلب جمهورية جيبوتي بالانضمام لعضوية المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، كما قرر أيضاً اعفاء الجمهورية اللبنانية من التزاماتها المادية لمدة خمس سنوات نظراً لظروفها الحالية .

برامج الأمن الغذائي العربي وقرارات المنظمة !

فيما يتعلق ببرامج ومشاريع الأمن الغذائي العربي التي قدمت دراسته إلى مجلس المنظمة اتخذ المجلس القرارات التالية :

● قرر المجلس تكليف الادارة العامة للمنظمة بدراسة ملاءمة أقامة مركز لدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعات برامج الأمن الغذائي ووضع هيكله التنظيمي ولوائحه الادارية والمالية وكيفية تمويله وذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء .

مصرف عربي للتنمية الزراعية ..

كما قرر تكليف الادارة العامة أيضاً بالاتصال بالصناديق العربية المتخصصة لأغراض التنمية الاقتصادية في الوطن العربي لتمويل المشاريع الزراعية . وفي حال عدم تمويل هذه الصناديق التنموية للمشاريع الزراعية يعمل على انشاء مصرف عربي للتنمية الزراعية من أجل تنفيذ هذه المشاريع وخصوصاً مشاريع الأمن الغذائي .

رئيس الدورة التاسعة :

لنشمر عن السواعد ونخرج من دائرة النظريات إلى العمل الجاد

مؤتمر استثنائي في «طرابلس الغرب»

لاقرار برامج الأمن الغذائي العربي

اتخذ وزراء الزراعة العرب في مجلس المنظمة قرارا بتوجيه الشكر إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية على ورقة العمل المقدمة بشأن برامج الأمن الغذائي في الوطن العربي واستكمالاً لهذه الجهود المشكورة تقرر تشكيل لجنة من الدكتور حامد مسوكر وزير الزراعة السوري رئيس الدورة العاشرة ووزراء الزراعة في كل من الاردن ، الجماهيرية ، قطر ، الكويت ، ممثل فلسطين في مجلس المنظمة والمدير العام العام للمنظمة .

وقد أنيط بهذه اللجنة مهام تقويم مشاريع برامج الأمن الغذائي العربي ودراسة جدوى تنفيذها بعد وضع أولويات عملية لها خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر يدعى المجلس بعدها لدورة استثنائية لمناقشتها واقرارها وذلك في طرابلس الغرب . وتجتمع اللجنة بدعوة من رئيس المجلس ولها أن تستعين بمن تشاء من أهل الخبرة .

رئيس الدورة العاشرة :

ليس لنا سبيل إلا التحقيق التكامل الشامل والمتناسق

مؤسسة جديدة

للتنمية الزراعية !

وفي هذه الاجتماعات كلفت المنظمة بوضع تصور لاحداث مؤسسة للتنمية الزراعية تضم قسمين أساسيين أحدهما للانتاج الحيواني والآخر للانتاج النباتي ، وعلى أن يتضمن هذا التصور خطة لتمويل هذه المؤسسة ووضع تفاصيل الخطوات العملية لانشائها . كما اتخذت أيضاً قرار بانشاء قسم للتوثيق يتبع ادارة الاقتصاد في المنظمة وآخر للتعاون الفني !

دراستان لاقامة تصنيع زراعي عربي

ولتأمين انسياب السلع الزراعية بين الأسواق العربية !

وقد تقرر أيضاً القيام بدراسة مشتركة بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية للخطوط العريضة

للسياسة الزراعية المشتركة التي تسهل تبادل المنتجات والمستلزمات وتضمن لها أسواقاً عربية بحيث يتم على أساسها تعزيز الأمن الغذائي العربي .

كما طلب المجلس من المنظمة العربية للتنمية الصناعية دراسة الاستثمارات والمستلزمات والمعدات والتجهيزات ومعدات التصنيع الزراعي التي تناولتها دراسات برامج الأمن الغذائي كماً ونوعاً بهدف استبيان أقصى ما يمكن تصنيعه من هذه الاحتياجات في البلاد العربية وذلك بالاتفاق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

رؤوساء فرق البحث قدموا عرضاً لبرامج الأمن الغذائي التي أعدوها !

هذا وقد استمع المجلس في جلسة خاصة إلى عرض لمشاريع برامج الأمن الغذائي قام بتقديمه السادة رؤوساء الفرق التي أعدت هذه المشاريع .

أما آخر القرارات التي اتخذت في مجال برامج الأمن الغذائي العربي فكانت احالة مشروع المخزون الاستراتيجي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية وتكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية باعداد تقارير دورية عن مسار الاقتصاد الغذائي في البلاد العربية وبصفة خاصة عن تطورات الفجوة الغذائية وكفاءة برامج الأمن الغذائي بالنسبة للسيطرة على هذه الفجوة ويوكل أمر تأمين المتطلبات لهذه المهمة إلى لجنة مالية تشكل لهذه الغاية .

برنامج عمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام ١٩٨١

أما فيما يتعلق ببرنامج عمل المنظمة لعام ١٩٨١ ، فبعد مناقشات مستفيضة أقر المجلس هذا البرنامج الذي تضمن اجراء العديد من الدراسات سواء أكانت قومية أو قطرية أو ذات طابع مشترك ، إلى جانب عدد من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية في الوطن العربي ، كما تضمن هذا البرنامج عدداً من المشروعات التنفيذية في بعض الأقطار العربية .

ففي مجال الدراسات القومية فقد تقرر أن تقوم المنظمة بتنفيذ :

- مشروع حصر وتوحيد المصطلحات الزراعية ، وتكليف المنظمة بالتعاون مع مكتب تنسيق التعريب في المغرب والجهات الأخرى .
- مشروع تقييم الدور الذي تلعبه بعض أمراض الحيوان الوبائية ووضع اطار لتنسيق الجهد العربي في مجال مكافحتها .
- انجاز المرحلة الأخيرة من مشروع دراسة البيئة الزراعية في الوطن العربي .
- مشروع دراسة استخدام الطاقة الشمسية في الأغراض الزراعية ، وعقد ندوة في عام ١٩٨١ للتعرف على استخدامات الطاقة الشمسية في الأغراض الزراعية كما كلفت المنظمة بجمع المعلومات عن جميع مراكز الطاقة الشمسية في الأقطار العربية .

في مجال الدراسات المشتركة

- استكمال الدراسات التي يقوم بها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والقاحلة حول حصر وتقييم مصادر الاعلاف في الوطن العربي .
- البدء بتنفيذ برنامج الاحصاءات الزراعية في الوطن العربي وتكليف الادارة العامة باصدار الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية في الوطن العربي .
- تنفيذ مشروع السياسات السعرية وانسياب السلع المشتركة على أن تقوم المنظمة بالدراسات المشتركة لهذا الموضوع بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وهيئاتها المتخصصة .
- دعم اقامة مشروع ادارة للاحصاء الزراعي بجمهورية موريتانيا الاسلامية

الدراسات في الأقطار العربية

على صعيد الدراسات القطرية قرر مجلس المنظمة دعم مشروع صامد لانتاج الحليب والتابع لمنظمة التحرير الفلسطينية مادياً وفنياً .

كما تقرر دعم مشاريع الدراسات التي تقدمت بها كل من الأقطار العربية التالية : سلطنة عمان - السودان - الصومال - موريتانيا - اليمن الشمالي - جيبوتي . إلى جانب تقديم الدعم المادي لتنفيذ دراسة واحدة في كل قطر من الأقطار العربية التي لم تتقدم إلى المجلس بمشروعات للدراسات في حال تقديمها .

الدورات التدريبية والحلقات الدراسية

وفي مجال التدريب اتخذ وزراء الزراعة العرب في اجتماعات مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية قرارهم باجراء عدد من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية ضمن الوطن العربي ، كما

الشاذلي القليبي: التخلف والتجزئة والغزو الحضاري تحديات تواجه الأمة العربية

اقروا سياسة للتدريب خارج الوطن العربي :

ففي مجال التدريب في الوطن العربي ، تقرر تكليف المدير العام للمنظمة باقامة الدورات والحلقات الدراسية التالية خلال عام ١٩٨١ :

- دورة تدريبية حول الحجر الزراعي في المغرب
- دورة تدريبية حول الانتاج المكثف للأغنام
- دورة تدريبية حول ادارة المراعي
- حلقة دراسية حول الزراعة المروية في الوطن العربي
- حلقة دراسية حول قيادات العمل الزراعي العربي

وضمن اتفاقية التدريب المعقودة بين العراق والمنظمة تقرر اقامة سبع دورات تدريبية حول المواضيع التالية :

- ادارة تربية الأبقار
- المحاصيل الزيتية
- وقاية المزروعات
- تربية وانتاج الدواجن
- الغابات والمراعي
- زراعة الحبوب في المناطق الجافة
- زراعة وانتاج محصول البنجر السكري

التدريب خارج الوطن العربي

في هذا المجال قرر مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية التوسع في مجال التدريب الفني القصير والمتوسط غير الأكاديمي نظراً لأهمية التركيز عليه وعلى أن يتم الترشيح للأشخاص المتدربين من قبل الأقطار العربية وعلى أن يقدم برنامج للتدريب يتضمن نوع الدورات ومدتها وعدد المتدربين ويقر من قبل مجلس المنظمة لهذه الغاية .

قرارات لمجلس المنظمة في مجال المعاهد والمراكز الاقليمية العربية للتدريب !

فقد اتخذ مجلس المنظمة قراراً بالموافقة على ارتباط المعهد العربي للثروة المائية بالجمهورية العراقية بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية بناء على مذكرة الادارة العامة وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لعام ١٩٧٦ ، واعتماد مبلغ (٩,٥٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي تخصص لتجهيزه لبدء الدراسة والتدريب خلال شهر من تاريخه .

وانسجاماً مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دور انعقاده الخامس والعشرين في بغداد (سبتمبر أيلول ١٩٧٨) وقرار مجلس المنظمة في دورة انعقاده السابقة تقرر أيضاً استمرار اشراف المنظمة العربية للتنمية الزراعية على المعهد المذكور من النواحي المالية والادارية .

مركز اقليمي للتدريب على الآلات الزراعية :

أما فيما يتعلق باحداث المركز الاقليمي للتدريب على استعمال وصيانة المكائن والآلات الزراعية فقد تقرر احالة الموضوع إلى الاجتماع الاستثنائي في طرابلس على أن تقوم المنظمة بدراسة امكانيات الدول العربية في هذا المجال من حيث توفر المراكز لتصبح فروعاً أو مراكز اقليمية

حصر الكفاءات العربية ، حصر التعليم الزراعي ، مشروع تنمية الماعز : قرارات عامة للمجلس

وفي نهاية اجتماعات مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية اتخذ السادة وزراء الزراعة العرب مجموعة من القرارات العامة نلخص أهمها .

- احالة مشروع تنمية الماعز في الوطن العربي إلى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة لاجراء الدراسات والبحوث اللازمة حسب الاختصاص .
- ايصال الاستمارات الخاصة بحصر الكفاءات العربية مع التوضيحات الخاصة بتعبئتها ، واستكمال المعلومات المطلوبة وجمعها في كل قطر وارسالها إلى المنظمة خلال ستة أشهر من مطلع عام ١٩٨١ .
- تكليف المنظمة باجراء حصر للتعليم الزراعي والبيطري في الوطن العربي بمستوياته المختلفة بحيث تشمل عملية الحصر الكليات والمعاهد والمدارس الزراعية والبيطرية .

الدورة الحادية عشرة للمنظمة في بغداد

كما قرر مجلس المنظمة أن تعقد الدورة الحادية عشرة لاجتماعاته في بغداد بالجمهورية العراقية خلال النصف الأول من شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ .

وكلفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع الامانة العربية لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة في تنفيذ برامجها ، بما يكفل التنسيق الفعال بينها .

الدكتور حسن فهمي جمعة

توصلنا إلى صيغة محددة واضحة المعالم وآن الأوان لبدء العمل والتنفيذ

وزيرا الزراعة السوري والسوداني يتحدثان في اختتام اجتماعات المجلس ..

وفي نهاية اجتماعات مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دمشق تحدث السيدان وزيرا الزراعة في كل من القطرين العربيين السوري والسوداني وأشادا في النتائج والقرارات التي توصل اليها مجلس المنظمة من خلال اجتماعاته ، والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه القرارات في دعم مسيرة التنمية الزراعية العربية وتحقيق الامن الغذائي العربي .

وقد اختتم الدكتور حامد مسوكر وزير الزراعة السوري رئيس الدورة العاشرة «الحالية» للمنظمة أعمال مجلس المنظمة بتوجيه الشكر والامتنان للاخوة المشاركين لما ابدوه من تفهم وتعاون مثمر

وجهود كبيرة في انجاح هذه الدورة«كما لا يسعني إلا أن أشكر كافة المساهمين من فنيين واداريين في أعمالها وأخص بالشكر السيد الدكتور حسن فهمي جمعة الذي لولا ادارته الحكيمة وتفانيه الكبير في العمل مع جهازه الفني والاداري وكذلك فرق الدراسة التي ناقشت مشاريع برامج الأمن الغذائي المقدمة للمؤتمر لما توصلنا الى ما توصلنا اليه من نتائج مرضية وخصوصاً على صعيد رسم المعالم الاساسية لاستراتيجية الأمن الغذائي العربي»وأضاف : آمل أن تكونوا قد استمتعتم باقامة طيبة بين ظهرانينا ـ بلدكم المحب سوريا فانني اتمنى لكم عودا حميدا محاطا برعاية المولى امانا واطمئنانا كما آمل أن يحظى ما توصلنا اليه من قرارات وتوصيات باهتمام كبير واحتضان أكيد من كافة المعنيين مسؤولين ومنفذين في اقطاركم لتأخذ هذه القرارات والتوصيات طريقها للتنفيذ ولتحقيق الغاية المنشودة منها والى لقاءات أخرى أكثر اثمارا وفائدة لشعبنا الحبيب وقد تحققت خطى ملموسة في الوحدة والتقدم والمنعة .

مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية يحيي الرئيس حافظ الأسد

وبعد انتهاء اجتماعات مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أرسلت برقية التحية التالية من الدكتور حامد مسوكر رئيس الدورة العاشرة لمجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمناسبة اختتام اجتماعات المجلس في دمشق :

يسعد مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وهو ينهي دورته العاشرة العادية في دمشق العرب عاصمة القطر العربي السوري الشقيق الصامد أن ينقل لسيادتكم شكر المشاركين في هذه الدورة من وزراء ورؤوساء وأعضاء الوفود من كافة الأقطار العربية ، على رعايتكم الكريمة لهذه الدورة ، وشكر الجمهورية العربية السورية حكومة وشعباً من شخصكم على كرم الضيافة ، والتسهيلات الكبيرة التي قدمتها كافة الجهات المختصة من أجل انجاح هذه الدورة الهامة لمجلسنا في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ أمتنا .

ومجلسنا ، وهو يقدر واجباته الوطنية والقومية تجاه التكامل الاقتصادي العربي وحل مشكلة الأمن الغذائي لأمتنا بتأمين اكتفائنا الذاتي من الغذاء . يعاهدكم وجماهير أمتنا العربية على بذل كل الجهود ، والسعي لتأمين الامكانيات اللازمة لوضع برامج مشاريع الأمن الغذائي موضع التنفيذ وفي أسرع وقت ممكن مساهماً في ذلك بدوره القومي إلى جانب المناضلين العرب العاملين من أجل صمود أمتنا وعزتها وتقدمها ، وحتى تتحقق كافة أهدافنا في التحرير والنصر .

رأي في برامج ومشاريع الأمن الغذائي العربي

المقدمة لمؤتمر وزراء الزراعة العرب

لابد من توازن الاستثمارات بين التوسع الرأسي والتوسع الأفقي

احتلت مسألة تحقيق الأمن الغذائي في عالم اليوم انتباه جميع دول العالم واهتمام معظم الدول والهيئات العربية والدولية ، باعتبارها ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الأمن الاستراتيجي وتوفير الطمأنينة إلى مستقبل قوت الشعب .

وأقطارنا العربية التي تمتلك ثروات وامكانات متعددة أصبحت أكثر حاجة إلى سلوك أقصرَ الطرق لتحقيق الأمن الغذائي عن طريق استغلال مواردها الطبيعية بما يمكنها توفيره من استثمارات مالية وقوى بشرية فاعلة .

لقد كان للنتائج التي قدمتها دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية أكبر الأثر في القاء الضوء على مواردها الطبيعية والبشرية غير المستغلة نهائياً أو غير المستثمرة الاستثمار الأمثل ، وبالتالي فقد أوضحت هذه الدراسات مقدار الهدر الواقع في القطاع الريفي العربي واستخلصت النتائج القيمة واقترحت مشاريع مفيدة لتحقيق التنمية الزراعية على الصعيد القومي بأساليب ووسائل ممكنة واستثمارات متواضعة .

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات فإننا نجد أن بعض الثغرات قد برزت بها بشكل يحتاج إلى توضيحها لتلافي آثارها السلبية .

هذا ما قالته مذكرة تقدم بها الوفد السوري إلى اجتماعات مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دور انعقادها العاشر بدمشق . تحدث فيها عن الدراسات المقدمة لوزراء الزراعة العرب في هذه الاجتماعات ، وتحدث فيها أيضاً عن المشاريع المقترح تنفيذها في القطر العربي السوري . فلنستعرض معاً ما جاء في هذه المذكرة .

رأي : في دراسات الأمن الغذائي العربي :

تقول المذكرة إن دراسات الأمن الغذائي لم تراعي بعض النقاط الهامة التي لا بد من توضيحها تلافياً لآثارها السلبية ، وقد أجملتها بالنقاط التالية :

مؤسسات عربية لنقل التكنولوجيا واستمرارية انتاجها :

لم تستطع هذه الدراسات خلق علاقات انتاج بين الدول العربية كايجاد مؤسسات عربية تعنى ليس فقط بنقل التكنولوجيا بل باستمرار انتاجها وسواء أكانت هذه المؤسسات انتاجية أم تجارية وخاصة ما يتعلق بجزء هام من مستلزمات الانتاج التي تعتمد الدول العربية حتى الآن على استيرادها والاعتماد عليها في تحقيق زيادة في الانتاج سواء ما يتعلق بالبذور المحسنة أو أعلاف ومركزات الدواجن أو الآلات الزراعية وغيرها .

توازن الاستثمارات بين التوسع الرأسي والتوسع الأفقي !

كانت معظم الدراسات منطلقة قطرياً وخاصة ما يتعلق بزيادة الانتاج رأسياً ولم تعط موضوع التوسع الأفقي الأهمية التي يستحقها باعتباره يحتاج إلى استثمارات كبيرة مما يخفف ما تعانيه الدول من قلق في ايجاد التوازن بين الاستثمارات للتوسع الأفقي والتوسع الرأسي مما يتيح للدول توجيه امكاناتها لزيادة انتاجية وحدة المساحة المزروعة وتأمين الاستثمارات العربية لاستغلال الموارد المتاحة .

استثمارات رؤوس الأموال وأفضلية التمويل للقطاعات الزراعية

لم تعط الدراسات منطلقات لتحديد كيفية الاستثمار لرؤوس الأموال وأفضلية التمويل للقطاعات الزراعية المختلفة ولم تعط أي علاقات تنظيمية . كما أن الدراسات احتوت على بيانات هامة جداً ، وبذل بها مجهود قيم إلا أن موضوع كلف المشاريع واقتصادياتها كانت غير دقيقة بشكل كاف ، وهذا ما دعى الإدارة العامة للمنظمة اقتراح إجراء دراسات جدوى فنية واقتصادية بشكل تفصيلي للمشروع .

وقالت المذكرة : إن الأهمية الخاصة التي يعطيها القطر العربي السوري للقطاع الزراعي والأولوية التي يعطيها لتنفيذ التوسع الرأسي والأفقي في الانتاج الزراعي تجعله مهتماً اهتماماً كبيراً بالدراسات التي وضعتها المنظمة وبالتوصيات المطروحة في برامجها بشكل عام وما يخص القطر العربي السوري بشكل خاص .

وأضافت المذكرة تقول : ونود هنا التأكيد بأن ما يحول دون تحقيق جميع طموحاتنا في القطاع الزراعي وما يعيق تنفيذ المشاريع المدروسة والمؤكد جدواها الاقتصادية ، هو نقص في الاستثمارات المالية المتاح استخدامها في القطاع الزراعي .

لذلك نجد أن دراسات وبرامج الأمن الغذائي التي وضعتها المنظمة قد أخذت بعين الاعتبار ضرورة تمويل خارجي بنسب متفاوتة من أجل تنفيذ المشاريع المقترحة لتحقيق الأمن الغذائي العربي .

وبعد ذلك انتقلت المذكرة إلى عرض أهم المشاريع المقترحة في سورية ووجهة نظر وفد القطر العربي السوري في هذه المشاريع فقالت :

الموارد الطبيعية :

اقترحت الدراسات تنفيذ خمسة مشاريع استصلاح أراضي مساحتها ١٨ ألف هكتار بكلفة اجمالية مقدارها ١١٧٦ مليون دولار . وهي مشاريع مضمونة العائد ومدروسة دراسة وافية من قبل لجان محلية وهي قابلة للتنفيذ فور توفر الاستثمارات اللازمة لتنفيذها .

إلى جانب مشاريع الاستصلاح والري هذه . فهناك مشاريع أخرى قيد التنفيذ مثل مشروع الفرات الأسفل الهادف لاستصلاح وري ١٦٠ ألف هكتار . أو هي في طور الدراسة النهائية والبحث عن التمويل لها وهي أربعة مشاريع هامة لاستصلاح وري مساحة ٢٠٠ ألف هكتار وإقامة سدود تخزينية بطاقة ٢٩٥ مليون متر مكعب بكلفة اجمالية تقدر بـ ٩١٢ مليون دولار .

مشاريع تطوير انتاج الثروة الحيوانية :

تضمنت مشروعات برامج الأمن الغذائي العربي في سورية مشروعين لتربية الأبقار والأغنام ، ومشروع لتحسين الأبقار المحلية ، ومشروع انتاج أعلاف ، وثلاثة مشاريع صحية وخدمات تبلغ كلفتها الاجمالية بحدود ٢٧٧,٥ مليون دولار . اقترحت منها ١٧٥ مليون دولار تمويل محلي وحوالي ١٠٣ مليون دولار تمويل خارجي .

تأتي هذه المشاريع المقترحة لتدعم انتاج الثروة الحيوانية في القطر الذي وضع في خططه مشاريع إضافية لتطوير المشاريع القائمة فعلاً وإقامة مشاريع شبيهة .

أما فيما يتعلق بتطوير الثروة السمكية فقد اقترح مشروع واحد لتطوير الثروة السمكية في المياه الداخلية للقطر بحدود ٧ آلاف طن عام ٢٠٠٠ وقدرت لها كلفة بحدود ٨٦ مليون دولار .

نحن في سوريا راعينا هذا الموضوع طرحنا إقامة عدة مزارع لتربية الأسماك في مختلف محافظات القطر ويأتي المشروع المقترح في هذه الدراسات ليدعم خطة الدولة في هذا المضمار .

مؤسسات عربية لنقل التكنولوجيا واستمرارية إنتاجها

مشاريع انتاج القمح والحبوب :

شملت أربعة مشاريع بكلفة تقديرية اجمالية ٢٥٤٢ مليون دولار منها ٢٩٢ مليون دولار تكاليف استثمارية ثابتة والباقي تكاليف جارية بمعدل ١٢٥ مليون دولار سنوياً حتى عام ٢٠٠٠ ، هذه المشاريع هي :

● مشروع معالجة الملوحة في ٢٠٠ ألف هكتار ـ مشروع تسميد محاصيل الحبوب .

● مشروع تطوير زراعة الذرة الصفراء ـ مشروع اكثار البذور المحسنة يضاف لذلك مشاريع انتاج المحاصيل الزيتية والتي تتضمن ثلاثة مشتركة مع مشاريع انتاج القمح والحبوب ، ومشروع رابع يختص برفع انتاجية أشجار الزيتون والتي تبلغ كلفته التراكمية حتى عام ٢٠٠٠ مبلغ ٧٨٠ مليون دولار ، تشمل دعم قيمة الأسمدة وتكاليف خدمات زراعية أخرى . وقد اقترح تمويل هذه المشاريع محلياً وخارجياً .

والقطر العربي السوري لمعرفته الأكيدة بإمكانية تطوير انتاج مثل هذه المحاصيل (توسع رأسي) . فهو لا يألو جهداً في تقديم الخدمات الزراعية والارشادية في هذا المضمار وهو واثق أن تنفيذ مثل هذه المشاريع سيعطي دفعاً إضافياً للوصول إلى المستويات المقبولة من معدلات الانتاج .

د ـ مشاريع تطوير انتاج السكر :

اقترحت الدراسات مشروعاً واحداً قسمت مراحل تنفيذه إلى مرحلتين وهو يهدف إلى رفع الطاقة التصنيعية للمعامل القائمة فعلاً وزيادة نسبة الاستخلاص .

المرحلة العاجلة حتى عام ١٩٨٥ قدرت تكاليفه الاستثمارية والجارية بحدود ٥٠٤,٨٩ مليون دولار والمرحلة الآجلة حتى عام ٢٠٠٠ قدرت تكاليفه بحدود ٥٩,٨٤ مليون دولار .

ونظراً لأهمية انتاج واكثار بذار الشوندر السكري فقد قدمت مذكرة القطر العربي السوري اقتراحاً بمشروع لانتاج واكثار هذا البذار وأوضحت أهميته فقالت :

اقتراح : مشروع لانتاج واكثار بذار الشوندر السكري !

تبلغ المساحات المقترح زراعتها بهذا المحصول في الوطن العربي عام ١٩٨٥ حوالي ١٩٧,٦ ألف هكتار ، ستصل إلى ٢٩٤,٥ ألف هكتار عام ٢٠٠٠ يزرع منها في سوريا عام ١٩٨٥ مساحة ٥٦,٥ ألف هكتار ، ستصل إلى ٧٠,٨ ألف هكتار عام ٢٠٠٠ . وفي نفس الوقت فإن كمية البذار (متعددة الأجنة على سبيل المثال) اللازم لزراعة هذه المساحات في الوطن العربي تقدر سنوياً بـ٥/ آلاف طن عام ١٩٨٥ و٧,٤ ألف طن عام ٢٠٠٠ تؤمن جميعها من المصادر الأجنبية وبالقطع الأجنبي . لذا فإننا نقترح مشروعاً لانتاج واكثار بذار الشوندر السكري .

وتضيف المذكرة : نظراً لأهمية هذا المشروع في الإطار القومي ولا سيما وقد تبنت المنظمة العربية للتنمية الزراعية هذا الموضوع اهتمام في القطر العربي السوري فإنه يمكن اعتبار هذه الدراسة دليل عمل لتنفيذ هذا المشروع . كما أن سورية تبدي كل استعدادها ليكون القطر مركز هذا المشروع في المرحلة الأولى ، ثم توسيعه ليشمل أقطاراً أخرى في المرحلة الثانية .

المخزون الغذائي الاستراتيجي :

تضمنت هذه الدراسة مشروعاً لإقامة أربعة صوامع لتخزين الحبوب بطاقة اجمالية سعتها ١٦٥٠ ألف طن بهدف التخزين للبديل القطري ولمدة ثلاثة أشهر وقدرت تكاليف هذه الصوامع حتى عام ١٩٨٥ مبلغ ٣٠٨ مليون دولار وهي تحتاج إلى تمويل خارجي لتنفيذها واستثمارها . وفي النهاية أكدت هذه المذكرة على أهمية هذه المشاريع للمساهمة في تخفيف الفجوة الغذائية في الوطن العربي ، كما أكدت على أهمية معظم المشاريع المقترحة للأقطار العربية الأخرى وضرورة توفير الامكانات اللازمة لتنفيذها

دراسات الأمن الغذائي العربي

عرض لبرامج ومشاريع إنتاج القمح والحبوب المقترحة في الأقطار العربية

البرامج المقترحة وانعكاساتها على تقليص الفجوة الغذائية في الحبوب

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية باعداد دراسات تفصيلية عن مشكلة الأمن الغذائي العربي في نفس الوقت الذي أعدت فيه دراسات لبرامج تتضمن مشاريع مقترحة في الوطن العربي لتحقيق هذا الأمن الغذائي .

وقد ناقش وزراء الزراعة العرب برامج مشاريع الأمن الغذائي العربي «السبعة» خلال اجتماعات مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية الذي عقد في دمشق بنهاية العام الماضي «موضوع ملف العدد» .

ونظراً للأهمية التي تحتلها الحبوب في هذه البرامج وفي الفجوة الغذائية العربية حيث تقف في مقدمة سلع الغذاء المستوردة في الوطن العربي ، كما أنها تمثل أكثر الزراعات انتشاراً في الوطن العربي حيث تغطي حوالي ٨٠٪ من الرقعة المحصولية كما تمثل الحبوب كذلك المصدر الغذائي الرئيسي للمواطن العربي وعلى ذلك فانها تلعب دوراً رئيسياً في قطاع الانتاج أو الاستهلاك أو التجارة الخارجية أو العجز الغذائي على صعيد الوطن العربي .

فان «المهندس الزراعي العربي» تعمد إلى تقديم عرض سريع ونرجو أن يكون وافياً عن دراسة برنامج انتاج «القمح والحبوب» التي نوقشت في هذه الاجتماعات .

خبراء عرب وزيارات ميدانية للأقطار العربية لتنفيذ الدراسة !

قام باجراء هذه الدراسة فريق من خبراء منظمة التنمية الزراعية ، قام بزيارات ميدانية لكل من : السودان ، العراق ، سوريا ، العربية السعودية ، اليمن الشمالي ، تونس ، الجزائر ، والمغرب . وقد ناقش الفريق مع المسؤولين والمختصين في الفرق النظيرة في هذه الأقطار الأوضاع الانتاجية الراهنة ، واحتمالات تطويرها وتنميتها في ضوء الامكانيات والموارد المتاحة ، وكذلك المشروعات المقترحة في إطار استراتيجيات وخطط التنمية القطرية ، مع الأخذ في الاعتبار الاستراتيجية العربية في مجال الأمن الغذائي .

وقد استهدفت هذه الدراسة تحليل شقين رئيسيين أولهما يعالج الأوضاع الاقتصادية الراهنة لانتاج القمح والحبوب في الدول العربية من خلال المتغيرات المختلفة كالمساحة والانتاجية والانتاج والاستهلاك أو التجارة الخارجية ، والمعوقات الرئيسية التي تواجه انتاج الحبوب . في حين يعالج الشق الثاني من الدراسة تحديد عدد من المشروعات الانمائية سواء كانت انتاجية أو خدمية تستهدف تحقيق قفزات في انتاج القمح والحبوب تسهم في محاصرة مشكلة الغذاء في الدول العربية في المستقبل .

وتمثل هذه المشروعات مجالاً واسعاً للعمل العربي المشترك .

معوقات انتاج القمح والحبوب في العالم العربي

عمد فريق الخبراء قبل وضع استراتيجية برنامج انتاج «القمح والحبوب» إلى تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية القائمة فعلاً لانتاج هذه المحاصيل في الوطن العربي . فجاءت دراستهم تقول :

بالرغم من توفر الحيز الكافي من الأراضي الزراعية وملائمة الظروف البيئية لانتاج القمح والحبوب حيث أن أصل منشأ العديد من محاصيل الحبوب وفي مقدمتها القمح والشعير هي منطقة الأمطار الشتوية في الشرق الأدنى وشمال افريقيا . فان مستوى الانتاجية لا زال متدنياً بشكل ملحوظ مقارنة مع المستويات العالمية وحتى الدول النامية . إذ يبلغ متوسط انتاجية الهكتار من الحبوب في الوطن العربي حوالي الطن ، وهو بذلك يقل عن نصف متوسط الانتاجية في الدول المتقدمة ، وقرابة ٦٥٪ من متوسط انتاجية الدول النامية وهذا التدني في الانتاجية ينعكس أيضاً على المستوى المحصولي . في نفس الوقت الذي تسمح فيه الظروف البيئية واتساع الأراضي بانتاج أفضل كذلك بالنسبة للحبوب في مناطق الأمطار الصيفية من الوطن العربي .

تناولت الدراسة أيضاً تشخيص العديد من المعوقات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والتي كانت مجتمعة أو مجزأة ، السبب في تدني الانتاجية والانتاج بدرجات متباينة بالنسبة للأقطار العربية . حيث أوضحت أن التخلف التكنولوجي يشكل السمة المميزة لعمليات انتاج الحبوب في كافة الأقطار العربية وخاصة تحت الظروف والتي تغطي أكثر من ٨٠٪ من مساحات الحبوب في الوطن العربي . إلى جانب مشاكل الهجرة إلى المدن وتفتت الحيازات والافتقار إلى البنيات الأساسية . ومعاناة الأراضي المروية في العراق وسوريا من مشكلة الملوحة .

استراتيجية برامج انتاج القمح والحبوب

واستناداً إلى هذا التحليل للأوضاع الراهنة جاءت استراتيجية برامج القمح والحبوب كأحد البرامج المتكاملة للأمن الغذائي ترتكز على النقاط التالية :

- أن تأتي معظم المشروعات الانمائية المقترحة للحبوب في الوطن العربي مواكبة للاطار العام ومنسجمة مع الخطوط الرئيسية للخطط الزراعية القطرية .
- ان تنطلق المشروعات المقترحة من وضعية ما يعانيه انتاج القمح والحبوب من معوقات . ومن ثم يرتكز عدد كبير من هذه المشروعات على مجال التوسع الرأسي خاصة في المدى القصير ، والتوسع الأفقي في المدى الطويل وبصفة خاصة في الأقطار العربية التي يتوفر لها الامكانات الزراعية المناسبة .
- اهتمت المشروعات المقترحة بتطوير انتاج القمح بصفة خاصة والحبوب بصفة عامة على اعتبار أن القمح يمثل أهم سلع الحبوب الغذائية من جانب كما أن له الثقل الكبير في الفجوة الحبوبية من الجانب الآخر .
- ان تتضمن المشروعات المقترحة الاهتمام بالخدمات الاجتماعية والفنية الأساسية بالاضافة إلى الخدمات الزراعية كالارشاد الزراعي واكثار البذور المحسنة والبحوث الزراعية والتدريب الزراعي ، بحيث تأتي ، المشروعات المقترحة مستهدفة التنمية الريفية المتكاملة خاصة في الأقطار التي تعاني من عجز في هذه الجوانب بالوطن العربي .

البرامج المقترحة وانعكاساتها على تقليص الفجوة الغذائية في الحبوب !

أما عن أثر برنامج الحبوب المقترح على أوضاع محاصيل القمح والحبوب كل على حدة على المستوى القومي العربي . فتقول الدراسة : ان الزيادة الاجمالية في إنتاج الحبوب تبلغ أكثر من ٥ مليون طن سنوياً في نهاية الخمس سنوات الأولى ، وتزداد لتصل ١٢,٣ مليون طن في عام ٢٠٠٠ ، الأمر الذي ينطوي على دفع معدل النمو السنوي في إنتاج الحبوب من ٢,٨٪ بغير البرامج الى نحو ٥٪ سنويا في ظل البرامج لغاية انتهاء السنوات الخمس الأولى والى ٤,٥٪ لغاية عام ٢٠٠٠ . كما سترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من الحبوب من ٦٠٪ الى ٧١٪ في نهاية الخمس سنوات الأولى ، ومن ٦٣٪ الى ٨٠٪ في عام ٢٠٠٠ وينقلص الحجم الكلي لفجوة الحبوب من ١٩ مليون طن الى ١٤ مليون طن في السنوات الخمس الأولى في حين تنخفض من ٢٦ مليون طن الى ١٤ مليون طن في عام ٢٠٠٠ . هذا ويجدر الاشارة الى ان الدراسة لم تتناول مجالات تقليص الضياعات والفقد والتبذير في استهلاك الحبوب والتي تشكل حجماً كبيراً ، علما بأن اعطاء هذه الجوانب

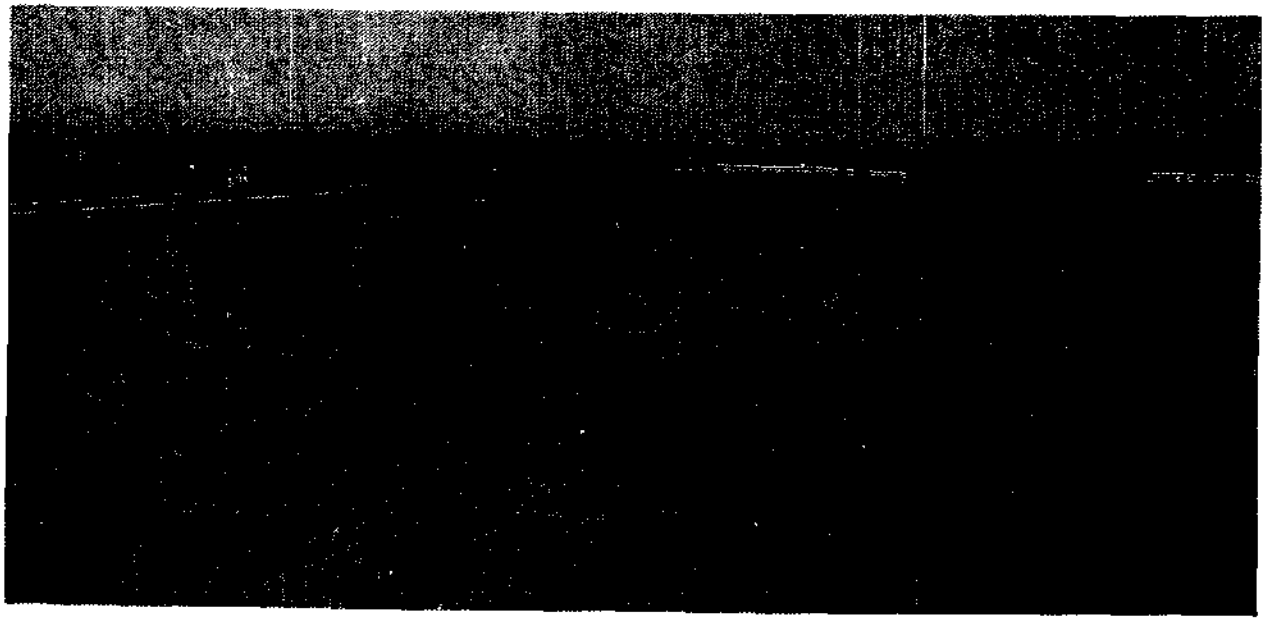

٣٣ مشروعاً لإنتاج القمح والحبوب بكلفة ١٤ مليار دولار

الأهمية الكافية سوف تسهم بلا شك في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من الحبوب .

برامج القمح والاكتفاء العربي الذاتي ...

أما القمح والذي يعد أهم سلع الحبوب غذائياً واستراتيجياً في البرامج المقترحة فمن المتوقع ان يدفع بانتاجه بما يقدر بنحو ٣ مليون طن سنوياً في نهاية الخمس سنوات الأولى للتنفيذ تزداد الى نحو ٦,٥ مليون طن سنوياً مع حلول نهاية القرن الحالي .

ومن المتوقع في ظل هذه الزيادة المنتظرة ان تنكمش الفجوة الغذائية العربية من هذا المحصول والذي يمثل وحده أكثر من ٧٩٪ من فجوة الحبوب من نحو ١٤,٥ مليون طن الى ١١,٥ مليون طن في منتصف الثمانينات ، ومن ١٩,٥ مليون طن الى أقل من ١٣ مليون طن في عام ٢٠٠٠ . وبالتالي فان نسبة الاكتفاء الذاتي العربي سترتفع من ٤٣٪ الى نحو ٥٤٪ في منتصف الثمانينات ، ومن ٤٧٪ الى ٦٥٪ في نهاية القرن الحالي وذلك بتأثير البرامج المقترحة .

واشارت الدراسة الى أنه وبالاضافة الى الآثار الانتاجية المباشرة للبرامج المقترحة فان هناك العديد من الآثار الانتاجية غيرالمباشرة والتي تتمثل فيما يمكن ان تولده المشروعات الانتاجية المقترحة من منتجات ثانوية سوف تفيد ولا شك في تنمية الثروة الحيوانية ، فضلاً عن الآثار الاجتماعية والحضارية الممكن ان ترتبط بشكل مباشر بتنفيذ المشروعات المقترحة .

«٣٣» مشروعاً لانتاج القمح والحبوب بكلفة «١٤» مليار دولار !

وبطبيعة الحال سوف يضفي البرنامج المقترح آثاراً واضحة على الاوضاع الاقتصادية لمحاصيل الحبوب الأخرى ، إذ ينتظر ان يتحقق فائض من الشعير يقدر بنحو ٨٤٠ ألف طن ، ومن الذرة الرفيعة أو البيضاء ما يقرب من ثلاثة ملايين طن وذلك مع حلول نهاية القرن الحالي . كما وسينخفض العجز بفعل البرامج في الذرة الشامية أو الصفراء والأرز . لقد تضمن البرنامج المقترح في الدراسة لتنمية القمح والحبوب على ٣٣ مشروعاً تنوعت بين مشروعات إنتاجية للتوسع الرأسي والأفقي ، ومشروعات خدمية ذات آثار غير مباشرة على الانتاج . وقد قدرت جملة التكاليف اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات بنحو ١٤ مليار دولار ، بالاضافة الى تكلفة جارية سنوية تقدر بنحو ١ مليار دولار بعد وصول المشروعات المقترحة الى مرحلة الاستقرار .

مستوردات عربية بقيمة «ملياري دولار» توفرها هذه المشروعات !

ومن تقييم أثر البرامج في صورة نقدية باستخدام الأسعار العالمية لمحاصيل الحبوب في متوسط الفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٧٨) يتضح ان تنفيذ هذا البرنامج سوف يسفر عن تخفيض قيمة الواردات العربية من الحبوب بما يقرب من ملياري دولار سنوياً بعد وصول المشروعات المقترحة الى مرحلة الاستقرار الأمر الذي يعني أن هذه المشروعات سوف تولد من العائدات الاقتصادية ما يغطي نفقاتها الاستثمارية في فترة لا تتعدى خمسة عشر عاماً . إذ أنه ينتظر ان تحقق عائداً تراكمياً يقدر بنحو ٣١ مليار دولار خلال الفترة التالية وحتى عام ٢٠٠٠ في الوقت الذي تقدر نفقاتها الاستثمارية بنحو ١٤ مليار دولار . هذا إلى جانب ما ذكر من الآثار غير المباشرة لهذه المشروعات .

هيئة عربية لتمويل مشروعات التنمية الزراعية ودراسات جدوى فنية !

وفي النهاية تقدمت الدراسة بعدد من التوصيات نوجز أهمها .

- تضمنت برامج القمح والحبوب ثلاثاً وثلاثين مشروعاً موزعاً على الأقطار العربية ويستلزم الأمر قبل البدء في تنفيذ هذه المشروعات دراسة الجدوى الفنية والخطط التنفيذية لكل منها . وعلى ذلك أوصت الدراسة ان تتولى المنظمة العربية للتنمية الزراعية الاضطلاع بمسئولية الاشراف على هذه الدراسات .
- نظراً لأهمية برامج الأمن الغذائي خاصة في مجال الحبوب والتي تمثل الشق الأعظم والأخطر استراتيجياً في مشكلة الأمن الغذائي العربي .
- أوصت الدراسة بتأسيس هيئة عربية متخصصة في تمويل وتنفيذ مشروعات البرنامج المقترح ، ودعم الصناديق العربية القائمة ، وإعطاء الأهمية المناسبة لتمويل المشاريع الزراعية مع وضع الضمانات اللازمة للأموال المستثمرة في الأقطار العربية وحرية حركتها وحركة أرباحها .
- ضماناً لرفع كفاءة تنفيذ مشروعات برامج إنتاج القمح والحبوب تضمنت الدراسة اقتراحاً بانشاء شركة أو مجموعة شركات متخصصة في تحسين انتاج الحبوب وعلى ان تتلائم أساليب التنفيذ مع الواقع الاداري والاقتصادي لكل قطر من الأقطار العربية كما ويراعي التنسيق الكامل مع شركات انتاج المحاصيل الزراعية الأخرى .
- لتطوير الانتاجية ورفع انتاجية الحبوب في الوطن العربي وضمان استمرارية الأخذ بنتائج البحوث العلمية لضمان نجاح البرامج . لا بد من تطوير ودعم بحوث محاصيل الحبوب خاصة في مناطق الزراعة المطرية ، واقترحت الدراسة ان يوكل للمنظمة العربية للتنمية الزراعية العمل على التنسيق بين مراكز البحوث القطرية والاقليمية والدولية العاملة في بحوث المحاصيل في المنطقة العربية .
- من المتوقع ان يؤدي تنفيذ برامج الأمن الغذائي إلى وجود فوائض في بعض محاصيل الحبوب ومستلزمات الانتاج . لذا أوصت الدراسة بالتنسيق بين السياسات الزراعية للأقطار العربية ، لتسهيل وضمان انتقال فوائض السلع ومستلزمات الانتاج بينها ، مع ضمان استهلاك مشترك للسلع الغذائية واستخدام مستلزمات الانتاج في الوطن العربي .

اخبار زراعية

شركة وطنية للتنمية الزراعية وتطوير الزراعة المحمية في السعودية

ضمن أطار خطة تطوير الزراعة في المملكة العربية السعودية ، أصدرت السلطات في السعودية قرارين جديدين هامين :

ـ القرار الاول اصدره مجلس الوزراء ، ويقضي بتحويل «شركة حرض للانتاج الزراعي والحيواني» الى شركة كبيرة باسم «الشركة الوطنية للتنمية الزراعية» ، برأسمال ٤٠٠ مليون ريال سعودي (١٢٠ مليون دولار تقريبا) تسهم الحكومة السعودية فيها بنسبة ٢٠ بالمئة ، مقابل ٨٠ بالمئة للأشخاص والشركات من القطاع الخاص .

وقد انطلق مجلس الوزراء السعودي في قراره هذا من دراسة للوضع الزراعي في المملكة ، اظهرت ضرورة ايجاد مرتكزات وأدوات مناسبة لتوسيع الرقعة الزراعية وما يستتبعها من أعمال ونشاطات تصنيعية وتخزينية وتسويقية للمنتجات الزراعية .

وسيكون وادي حرض منطلقا لأول مشروع للشركة التي باتت تتمتع بحق الاستثمار الزراعي والغذائي في كافة أرجاء المملكة .

ـ القرار الثاني صدر عن وزير الزراعة السعودي الدكتور عبد الرحمن آل الشيخ ويقضي بالترخيص لمشروع إنتاج الخضار في بيوت محمية في منطقة القصيم على مساحة ٨٢ دونما بطاقة انتاجية مقدرة بـ ٨٠٠ طن من الخيار و٥٦٠ طن من البندورة ، وبكلفة اجمالية ٢٤,٨ مليون ريال (٧,٥ ملايين دولار) .

والترخيص لهذا المشروع يتوافق مع المخطط الانمائي الزراعي ومع الظروف الطبيعية في المملكة التي دفعت المستثمرين والمواطنين الى الاقبال على انشاء الزراعات في البيوت المحمية .

حلقة تخصصية في الخرطوم لقيادات العمل الزراعي العربية

اقامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية حلقة تخصصية لقيادات العمل الزراعي في الوطن العربي .وقد اقيمت الحلقة في الخرطوم ، في الفترة ٦ ـ ١١ فبراير/شباط الماضي وحضرها مندوبون عن معظم الاقطار العربية وبعض المنظمات الدولية والاقليمية . (التفاصيل في العدد القادم) .

الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية :

الأمن القومي يقتضي قاعدة اقتصادية صلبة لا توفرها إلا التنمية العربية الشاملة

حضر السيد الشاذلي القليبي أمين عام الجامعة العربية أعمال مؤتمر وزراء الزراعة العرب ضمن اطار مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية الذي عقد في دمشق خلال الفترة من ١٩٨٠/١٢/١٣ وحتى ١٩٨١/١٢/١٦ . وقد تحدث الشاذلي القليبي عن أعمال هذا المؤتمر والأهمية البالغة التي يتسم فيها من حيث ظروف انعقاده وطبيعة موضوعاته التي جاءت عقب اقرار وثيقة العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي .

و «المهندس الزراعي العربي» تنقل فيما يلي نص هذا الحديث الهام :

سورية : برهنت على أنها دوماً في طليعة العمل العربي المشترك

بدأ السيد الشاذلي القليبي كلامه موجهاً الشكر إلى القطر العربي السوري فقال :

يسعدني أن أحضر ، لأول مرة ، منذ تقلدي مسؤولية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، اشغال مؤتمركم الذي ينعقد في هذه العاصمة المجيدة ، وفي هذا البلد الذي يقوم رمزاً للصمود ، بقيادة سيادة الرئيس حافظ الأسد ، هذا البلد الذي ضرب أروع الأمثال على التمسك بالحق العربي ، والغيرة على القضايا العربية .

كما يطيب لي أن أعبر عن جزيل الشكر للجمهورية العربية السورية رئيساً وحكومة وشعباً ، لاحتضانها هذا المؤتمر الهام ، مقيمة البرهان بذلك لاعداء أمتنا العربية على أنها دوماً في طليعة العمل العربي المشترك ، من أجل تحقيق التنمية والأمن القومي .

أهمية انعقاد مجلس المنظمة

وعن الأمن الغذائي وأهمية انعقاد مجلس المنظمة قال :

إن الأمن القومي يظل مهدداً ما لم يرتكز أيضاً على الأمن الغذائي ، وما لم ترسم السبل لتذليل العقبات التي تواجه تنمية القطاع الزراعي .

وأضاف : أن مؤتمر المنظمة يتسم بأهمية بالغة من حيث ظروف انعقاده ، وطبيعة موضوعاته . فهو يأتي أثر إقرار وثيقة استراتيجية العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي التي تتخذ التكامل وسيلة لتحقيق الأمن والانماء معاً ، في مستوى الوطن العربي . وقد أكدت هذه الوثيقة أن الأمن القومي يقتضي إيجاد القاعدة

الاقتصادية الصلبة ، التي لا توفرها إلا التنمية العربية الشاملة .

فلقد أوضحت الدراسات الاقتصادية التي قدمتها الأمانة ان الأمة العربية تواجه مجموعة من التحديات المصيرية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، تتمثل في التخلف والتجزئة والغزو الحضاري وان مواجهة هذه التحديات لا يمكن أن تتم إلا بفضل جهد عربي مشترك على أساس رؤية شاملة في مستوى الأمة العربية ، وأن انعدام التصور الانمائي الشامل كان من أهم أسباب وهن التفاعل بين الاقتصاديات العربية وضعف التحامها ، وانعدام الارتباط العضوي بين مؤسساتها الانتاجية وفقدان التنسيق الفعال بين خططها القطرية .

ظواهر ثلاث في الاقتصاد العربي تزيد من الوضع تفاقماً !!

يقول الأمين العام لجامعة الدول العربية :

إن الزراعة تمثل فعلاً أضعف حلقة في سلسلة حلقات الأمن الاستراتيجي العربي . ويتفاقم الوضع بفعول بعض الظواهر الجديدة في الاقتصاد العربي ، مما يستلزم الدراسة والمعالجة والمتابعة . واسمحوا لي أن أشير خاصة إلى ثلاث من هذه الظواهر .

تراجع نسبي لدور القطاع الزراعي في الخطط التنموية العربية :

أولها أن العالم العربي يشهد تراجعاً نسبياً في دور القطاع الزراعي في الخطط التنموية العربية ، وانخفاضاً ملحوظاً لقسطه من الناتج القومي الاجمالي ، بالرغم عن استمرار الارتباط العضوي الكبير بينه وبين غالبية السكان .

ومنذ أوائل السبعينات ظهرت بوادر تنبئ بتحول الاقتصاد العربي نسبياً ، من اقتصاد زراعة وخدمات إلى اقتصاد صناعة وخدمات . وقد صاحبت هذه التحولات الهيكلية تحولات ديموغرافية ، تمثلت في تفاقم الهجرة إلى المدن ، وانخفاض نسبة سكان البوادي وتدهور مستوى معيشتهم ، وتوسع الفجوة بين الأرياف والحواضر ، وانخرام التوازن بين الطبقات والفئات الاجتماعية .

التنمية الانفرادية القطرية ومخاطر التجزئة !

أما الظاهرة الثانية فتتمثل في تعزيز الاتجاه نحو التنمية القطرية الانفرادية في معظم الدول العربية ، بكل ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر تعميق التجزئة ، والارتباط غير المتكافي مع الخارج على حساب التكامل العربي .

الشعور بالأمن والرخاء في ظل الازدهار المؤقت ..

أما الظاهرة الثالثة فقد عبر عنها الشاذلي القليبي في الشعور بالأمن والرخاء ، في ظل الازدهار المؤقت الذي تشهده بعض أجزاء وطننا العربي وخطورة هذا الشعور .

وأضاف : أن الازدهار الحالي ليس تابعاً من ازدياد في القدرة

الانتاجية العربية ، أو من تكامل الهياكل الانتاجية ، أو من تحسين الأداء الاقتصادي ، بقدر ما هو قائم على استنزاف سريع لثروة محدودة ، مآلها النضوب .

العلاقات غير المتكافئة والسياسات الاحتكارية للدول المتقدمة

أما عن مشكلة الأمن الغذائي فقال إن لها أبعاداً دولية وقومية وقطرية ، لا أظنها تخفى عن أحد . وحسبي أن أشير إلى أن المشكلة ترتبط أساساً بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي ، وبالعلاقات غير المتكافئة التي أنجزت عنه ، في مستوى العالم الثالث ، وقد زادت هذه المشاكل استفحالاً ، بفعول ما تنتجه الدول المتقدمة من سياسات تمييزية واحتكارية ، في مجالات الانتاج والاستهلاك والتبادل .

ظواهر ثلاث • تراجع نسبي لدور قطاع الزراعة في الخطط التنموية العربية
• التنمية الانفرادية القطرية في معظم الأقطار العربية
• الشعور بالأمن والرضا في ظل ازدهار مؤقت مستنزف

وأضاف قائلاً : إن الدول النامية هي الضحية الأولى بالطبع لتلك الممارسات بسبب ضعف هياكلها الاجتماعية والاقتصادية ، وقلة مواردها ، وضآلة مستواها التكنولوجي .

وفي الوطن العربي ، وعلى صعيد كل قطر فإن الواقع الراهن يجعل منطقتنا أقل المناطق انتاجية ، حتى بالنسبة إلى مثيلاتها في العالم الثالث ، خاصة بسبب ضعف استغلال الموارد المتاحة ، وقصور التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والعلمي .

«٧» ملايين من الدولارات قيمة الأغذية التي تستوردها الأقطار العربية !

ومن المؤسف أن لا يحظى القطاع الزراعي ، في معظم الخطط التنموية القطرية ، بالأولوية . ولذلك أبعد الأثر في عجز المنطقة العربية عن اطعام نفسها ، رغم مواردها الضخمة . بل يبدو أن اتساع القدرة العالية كان من نتيجة زيادة الاعتماد على الخارج لمواجهة العجز الغذائي : وهو من الأسباب الرئيسية التي عرضت المسيرة التنموية العربية للتعثر ، في العديد من الأقطار العربية ، وجعلت موازين المدفوعات فيها تشهد اختلالات خطيرة . فلقد بلغت قيمة استيراد الأغذية من الخارج ، في البلاد العربية ما يقارب سبعة مليارات دولار عام ١٩٧٧ ، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف قيمة الاستيراد لعام ١٩٧٢/.

وبذلك تتأكد الحقيقة المذهلة التي تتجلى في أن المنطقة العربية باتت أكبر مناطق العالم عجزاً عن توفير غذائها ، وأكثرها استيراداً له ، وأشدها اعتماداً على الخارج ، وأسرعها انغماساً في التبعية ، وأشدها زهداً في تنمية موادرها الغذائية .

الوطن العربي يستهلك عشرين مليون طن من الحبوب ، نصفها مستورد !

فالعالم العربي يستهلك حالياً حوالي عشرين مليون طن من الحبوب سنوياً معتمداً في أكثر من نصفها على العالم الخارجي . وهو في نفس الوقت يستورد ٩٠٪ من حاجاته من السكر والزيوت النباتية والدهون والألبان واللحوم . ومن المتوقع أن يزداد اتساع هذه التبعية الغذائية ، في ظل المفارقة السائدة بين معدل نمو الانتاج الغذائي ومعدل نمو الاستهلاك العربي . فبينما لا يزيد نمو الانتاج على ٢٪ ، فإن نمو الاستهلاك يرتفع إلى ٥٪ ، وهو اتجاه يزداد استفحالاً . باعتبار نمو السكان السريع ، وزيادة الدخل وتشير الدراسات المعروضة عليكم إلى أن العجز في انتاج الحبوب سيتضاعف في نهاية هذا القرن ليبلغ ٢٦,١ مليون طن ، وأن الفجوة الغذائية ستزداد بنسبة ٢٠٠٪ لتصل إلى ١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ، وأن قيمة ما سوف تنفقه الدول العربية ، من أجل استيراد غذائها خلال الفترة القادمة حتى نهاية القرن الحالي ، سوف تتجاوز مائتي مليار دولار .

الأمن الغذائي العربي مشكلة سياسية بالدرجة الأولى !

وهكذا لم تعد مشكلة الأمن الغذائي العربي مجرد مشكلة اقتصادية ، بل هي مشكلة سياسية بالدرجة الأولى ، نظراً إلى أن قلة محتكرة من الدول تتحكم في انتاج وتسويق المواد الغذائية .

ولذلك يمكن التنبؤ بان أزمة الغذاء التي شهدها العالم في السبعينات سوف تتجدد . وهي ناجمة أساساً عن تحكم الدول الرئيسية المصدرة للأغذية في السياسات الزراعية والانتاجية والتخزينية والتسعيرية . وهي تستخدمها سلاحاً استراتيجياً في معاملاتها الدولية . والمستقبل قد يفاجئنابالمزيد من هذه الأزمات ، ما دام الغذاء قد أصبح يمثل مادة استراتيجية .

لكل ذلك نعتقد أن الأمن الغذائي العربي في انهيار ، مما ينبيء باشد المخاطر السياسية والاقتصادية وبالتالي الأمنية ، باعتبار اضطرارنا إلى الاعتماد المتزايد على الخارج . ولقد كان اللجوء إلى الحلول الانفرادية في القطاع الزراعي من أهم أسباب تردي الوضع الزراعي في المنطقة العربية .

ولهذا نعتقد أن العمل العربي المشترك وسيلة لتحسين الأوضاع العربية الزراعية ، في اطار التكامل الاقتصادي لأن مشكلة الأمن الغذائي مشكلة قومية بطبيعتها ، شمولية بأبعادها لا سبيل إلى معالجتها بمعزل عن استراتيجية التنمية الشاملة ، بمنطلقاتها وأولوياتها .

لا تنمية ولا أمن قومي ما دام الانسان العربي مهدداً في قوت يومه !

أما عن أهمية تنفيذ برامج الأمن الغذائي العربي فقال الأمين العام لجامعة الدول العربية :

لقد أسند مؤتمر المنظمة العربية للتنمية الزراعية المنعقد في الرباط إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، شرف قيادة العمل المشترك في مجال البحث ، من أجل استكمال دراسات الأمن الغذائي ، واعداد برامجه ، بالتعاون الكامل مع المنظمات المتخصصة ، وعلى رأسها المنظمة العربية للتنمية الزراعية.ورغم الظروف الصعبة التي تم فيها انتقال الجامعة ، فقد تمكنت الأمانة العامة من الوفاء بجزء هام من تعهداتها ، واضطلعت المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، عن جدارة بالاسهام في هذه المهمة . وكانت حصيلة كل هذه الجهود مجموع الدراسات المعروضة عليكم ، والتي هي خير شاهد على ما للخبراء العرب من طاقة فكرية وخبرة علمية . واعتقادي أن هذه الدراسات هي خير رافد للنهر الكبير المتمثل في دراسات الاستراتيجية وأنها سوف تترجم إلى برامج ومشاريع تأخذ طريقها إلى التنفيذ ، بعد اقرارها من مجلس المنظمة ، ومن طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، بحكم مسؤوليته في اعداد الاستراتيجية ، ووضع الخطط القومية للعمل الاقتصادي المشترك .

ولا بد من التأكد منا أن الدراسات الاستراتيجية جعلت الأمن

الغذائي في قائمة الأولويات . وقد أكدت أنه لا مجال للحديث عن تنمية بشرية حضارية أو عن أمن قومي بأبعاده المختلفة ، ما دام الانسان العربي مهدداً في قوت يومه .

المستقبل العربي والأمن الغذائي كقضية محورية !

وفي هذا المجال قال الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد الشاذلي القليبي :

لقد أصبحت قضية الأمن الغذائي قضية محورية بالنسبة الى المستقبل العربي من جوانب عديدة أخرى :

فالاخطار التي ينطوي عليها سلاح الغذاء ، في هذه المرحلة تجعل الأمة العربية غير قادرة على التصدي الكامل للقضايا القومية المصيرية وعلى الانصراف الى تحقيق التنمية القومية الجادة السريعة .

ثم ان استثثار الاستيرادات الغذائية بجانب هام من موارد الدول العربية من شأنه ان يقعدها عن تخصيص موارد مناسبة لعملية التنمية لا سيما في ضوء التنبؤات القائلة بتصاعد أسعار الأغذية في الأعوام القادمة .

لذلك فان التأخر في مواجهة هذه المشكلة ينعكس أثره السلبي على المستقبل بصورة متفاقمة . ولئن كانت امكانيات التحرك أكبر في الوقت الحالي نظراً الى توفر الموارد المالية فإن الأمر سوف يكون مختلفاً في المستقبل ، اذ قد لا تجد المنطقة ، في مستقبل غير بعيد ، ما تسدد به حاجتها المتزايدة الى الغذاء ، حتى لو توافرت لديها الأموال الطائلة ، وذلك بسبب تناقص الغذاء المعروض في السوق الدولية .

«٣٣» مليار دولار تكلفة تنفيذ برامج ومشاريع الأمن الغذائي العربي

أما عن برامج الأمن الغذائي العربي فقال :

لقد تضمنت هذه البرامج ١٥٣ مشروعاً قومياً في ثلاث عشرة دولة عربية ، بكلفة تبلغ ٣٣,٢ مليار دولار . وللانتاج الحيواني والأسماك المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المخصصة اذ بلغت تسعة وستين . واحتلت مشروعات السكر ، البالغة ثلاثة وأربعين ، المرتبة الثانية من حيث العدد ، وبرامج الحبوب الثلاثة والثلاثين المرتبة الثالثة في حين بلغ عدد مشاريع الزيتون سبعة .

لا تنمية ولا أمن قومي مادام الإنسان العربي مهدداً في قوت يومه

ومن الواضح ان ضخامة الاستثمارات المقترحة في القطاع الزراعي وحده تستلزم اعادة النظر في العديد من المشروعات والبرامج ، واعادة ترتيبها بحسب أولوياتها ، موضوعياً وزمنياً ، في إطار استراتيجية العمل العربي المشترك ، وباعتبار قدرة قطاع العمل المشترك على استيعاب مثل هذه الاستثمارات الضخمة بكفاءة وفاعلية ، وباعتبار ضرورة تأكد الاطمئنان العام الى قدرة المؤسسات المشتركة على الاستخدام الرشيد والفعال للموارد المتاحة لها .

واضاف : لذا فمن الضروري ان تتاح لخبراء الأمانة العامة والمنظمات العربية المتخصصة فرصة المشاركة سوياً ، على ضوء توجيهات مؤتمر وزراء الزراعة العرب وتوجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المساهمة في تحديد الاختيارات والأولويات التي ستعتمدها الخطط المنبثقة عن استراتيجية العمل العربي المشترك ، في مختلف القطاعات الاقتصادية .

الاستفادة المثلى من المؤسسات القائمة قبل التفكير بمؤسسات جديدة !

وان تتم الاستفادة المثلى من مؤسسات العمل العربي المشترك القائمة حالياً ، قبل الاتجاه الى انشاء مؤسسات جديدة ، سواء كان ذلك في ميدان التمويل أو البحث أو التنفيذ ، خشية ان يؤدي خلق مؤسسات جديدة الى تبعثر الجهود وهدر الطاقات .

السيد الرئيس

أيها السادة

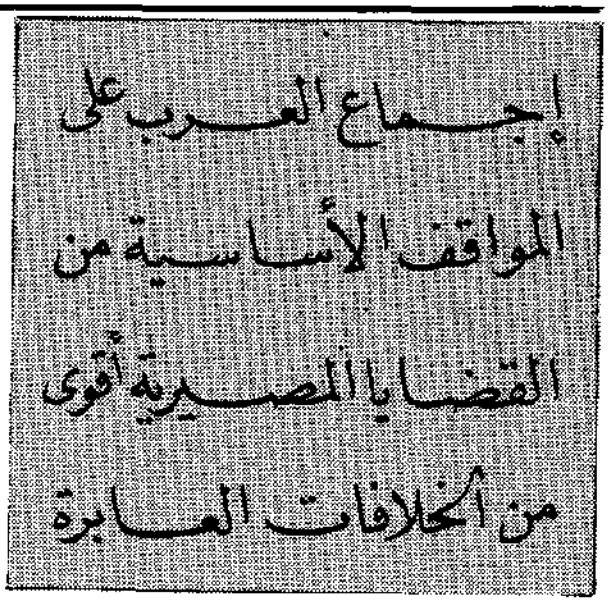

إني على يقين من أن التنمية العربية الحقيقية الشاملة والمستقلة هي التحدي الرئيسي الذي نواجهه سوياً ، وأن التنمية الزراعية هي في موقع القلب منها ، لان معركتها تلخص سائر المعارك وتحتويها .

واني واثق أن مؤتمر المنظمة سيدعم بقراراته الهامة وبرامجه ومشروعاته الجادة ، مسيرة أمتنا نحو بناء قدرتها الذاتية وازدهارها وكرامتها .

اجماع العرب على المواقف الأساسية من القضايا المصرية أقوى من الخلافات العابره ..

وبعد ذلك انتقل السيد الشاذلي القليبي للحديث عن الحملات الشرسة ضد العرب التي تتبناها الدعاية الصهيونية ، مستغلة ما يطرأ من خلافات بين بعض الدول العربية فقال :

حرصت على التبسط في الحديث عن الأمن الغذائي لأنه أحد المقومات الأساسية لأمن امتنا في سائر المجالات ، وأولاً وبالذات في المجال السياسي والميدان العسكري .

ونحن اليوم نواجه في هذه الميادين حملات شرسة تهدف الى تقويض حصيلة الجهود التي بذلتها الدول العربية من أجل تعزيز مواقعها في الساحة الدولية .

ومن بين هذه الحملات الموجهة ضد العرب ، ما تتصدى له الدعاية الصهيونية من تشويه الصورة العربية ، وهم يواصلون ادخال الشك في أذهان اصدقائنا ، واقناع الرأي العام العالمي بان العرب منقسمون على أنفسهم متفرقو الصفوف ، وبأن الخلافات بين الدول العربية والحرب بين العراق وايران هي التي تهدد السلم بالمنطقة ، لا النزاع العربي الاسرائيلي .

وقد ركز مندوب اسرائيل في الامم المتحدة خطبته على النزاع العربي الاسرائيلي ليس الا خلافا من بين الخلافات الاخرى في المنطقة وانه اقلها خطورة ، بعد اتفاقيات كمب ديفيد واستتباب السلم بين مصر واسرائيل .

لذلك كان لزاما علينا ان نرد على هذه الحملات الخبيثة وان نقول للرأي العام العالمي أن سبب الارباك في علاقات بعض الدول العربية مرده اساسا الى النزاع العربي الاسرائيلي .

ويجب ان يعلم الجميع ، كذلك أن ما يطرأ من خلافات بين بعض الدول العربية لا يعدو ان يكون من نوع الخلافات التي تحدث من وقت لآخر داخل مختلف المجموعات الدولية ، وحتى الارسخ منها قدما في العمل المشترك .

ونحب ان نقول بصوت واحد ان اجماع الدول العربية على المواقف الأساسية من القضايا المصيرية هو أقوى وأمتن من أن تزعزعه خلافات عابرة أولدتها ظروف موقتة .

خلافات العرب عابرة ، والمحن لن تزيدهم الا صلابة وانصهارا !!

وفي نهاية حديثه تطرق الى مؤتمر القمة الحادي عشر الذي أقرت فيه استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك فقال :

ان القمة الحادية عشرة صادقت على برنامج العمل السياسي العربي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وهما البندان الرئيسيان المدرجان في جدول اعمالها ، وقد صادق عليها المجلس الاقتصادي ومجلس وزراء الخارجية بسائر اعضائه ولئن حز في نفوسنا غياب ست دول ، من بينها أهم دولة مواجهة وكذلك المنظمة التي يعنيها الأمر اولا واساسا ، فانه يمكن ان نعتبر ان التضامن العربي لم يمس في جوهره ، كما يتمنى ذلك اعداؤه الذين يتربصون به الدوائر . واذ يجتمع اليوم مؤتمركم ممثلا فيه سائر أعضاء العائلة العربية لتدارس سياسة زراعية موحدة ، ومشاريع تنموية مشتركة ، فانما ذلك دليل آخر ، لا فقط على ان الخلاف بين بعض الدول العربية خلاف عابر ، بل كذلك على انه لم يكن له تأثير في الجوهر وان اللحمة العربية قائمة وان المحن لن تزيدها الا صلابة وانصهارا .

ثمانية سنوات من عمر

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

في حوار مع

المدير العام

الدكتور حسن فهمي جمعه

دراسات وندوات ودورات لتطوير الزراعة العربية وتحقيق الأمن الغذائي

إجراءات فورية لتنفيذ قرارات مجلس المنظمة في دورته العاشرة بدمشق

عقد مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية دورته العاشرة في دمشق . وحول قرارات المجلس وأعمالها وانجازاتها كان لنا حوار مع السيد الدكتور حسن فهمي جمعة المدير العام للمنظمة .

● المهندس الزراعي العربي :

هل لكم أن تحدثونا عن دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في حل مشكلة الأمن الغذائي العربي عن طريق التكامل الزراعي العربي ؟

برامج ضخمة .. لتحقيق الأمن الغذائي

ـ الدكتور حسن فهمي جمعة :

تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية منذ انشائها ببذل عديد من الجهود لدفع عجلة النمو الاقتصادي في الأقطار العربية ، وبالتالي في زيادة الانتاج الغذائي وتحقيق الأمن الغذائي العربي . ومن أمثلة هذه الجهود ، قيام المنظمة بمساعدة الأقطار العربية في دراسة المشروعات الزراعية دراسة تفصيلية قبل تنفيذها ضماناً لسلامة التنفيذ وحفاظاً على توزيع الاستثمارات الزراعية على الاستخدامات الأفضل لها . كما قامت المنظمة أيضاً خلال العام الماضي بحشد أكثر من مئة خبير من الخبراء العرب في المجالات الفنية والاقتصادية وقد قاموا بالاشتراك مع الادارة العامة للمنظمة بإعداد دراسة تفصيلية عن برامج الأمن الغذائي العربي في مجال القمح والحبوب والسكر ، والانتاج الحيواني والداجني ، والبذور الزيتية ، والانتاج السمكي ، هذا بالاضافة إلى برنامج خاص للموارد الطبيعية وآخر لبناء مخزون استراتيجي عربي لتأمين حاجة

الدول العربية من الحبوب الغذائية في حالة الانخفاض المفاجيء للانتاج أو تعرض هذه الأقطار أو جزء منها لحصار كلي أو جزئي من قبل أي قوة اقتصادية أو سياسية خارجية . وقد صدرت هذه الدراسة المستفيضة متضمنة ١٥٣ مشروعاً لتنمية الانتاج الغذائي في الأقطار العربية ، وقد وافق السادة وزراء الزراعة العرب على الاطار العام لهذه الدراسة في اجتماعهم الأخير بدمشق والذي عقد في كانون أول ١٩٨٠ . وإلى جانب هذه الدراسات فإن المنظمة قد دخلت حديثاً مجال المشروعات التنفيذية ونأمل قريباً أن تحقق المزيد في هذا المجال .

● المهندس الزراعي العربي :

لقد مضى على بداية المنظمة لنشاطاتها حوالي ثماني سنوات .. ما هي ، في نظركم ، أبرز انجازات المنظمة خلال تلك الفترة ؟

دراسات ودورات وندوات

ـ الدكتور حسن فهمي جمعة :

في الواقع لا يمكن التقليل من شأن انجاز ما للمنظمة إذ أن كل ما قدمته سواء كان دراسات أو ندوات أو دورات فإنه يمس الحاجات الأساسية للأقطار العربية . ولكن باستعراض انجازات المنظمة في مجال الدراسات والتي فاقت مئتي دراسة يبدو جلياً أهمية مجموعة من الدراسات منها على سبيل المثال دراسة مستقبل اقتصاد الغذاء بأجزائها الأربعة ، ودراسة برامج الأمن الغذائي العربي بأجزائها الثمانية . أما في مجال الدورات التدريبية فهناك العديد من الدورات التي يأتي في مقدمتها دورة اعداد وتقويم المشروعات الزراعية والمستهدفة بناء كوادر فنية قادرة على دراسة المشروعات الزراعية بالمستوى المطلوب ، كما أن هناك دورة قيادات العمل الزراعي في الوطن العربي . وفي مجال الندوات هناك العديد من الندوات منها على سبيل المثال ندوة استخدامات الأسمدة الزراعية في الأقطار العربية وغيرها من الندوات الشبيهة .

● المهندس الزراعي العربي :

انعقدت الدورة العاشرة لمجلس المنظمة بحضور وزراء الزراعة العرب في دمشق .. كيف تنظرون إلى القرارات الصادرة عن المجلس وإلى نتائج الدورة بصورة عامة ؟

قرارات شاملة .. والمطلوب مزيد من الدعم للمنظمة

ـ الدكتور حسن فهمي جمعة :

في الواقع كانت قرارات مجلس المنظمة في دورته العاشرة قرارات شاملة جامعة ، وقد أعطت المنظمة دفعة قوية إلى الامام وعلى الرغم من ذلك فإننا طموحين ونأمل في مزيد من دعم الأقطار العربية حتى نستطيع أن نقول أن منظمتنا العربية أصبحت ذات دور قيادي ومؤثر بفعالية في التنمية الزراعية لأمتنا العربية .

● المهندس الزراعي العربي :

صدرت قرارات الدورة العاشرة لمجلس المنظمة .. ما هي الخطوة التالية ؟.. ماذا عن إجراءات التنفيذ ؟

إجراءات تنفيذية فورية

ـ الدكتور حسن فهمي جمعة :

من أول يوم بعد انتهاء اجتماعات المجلس بدأت الادارة العامة بعقد اجتماعات مكثفة بالاشتراك مع رؤوساء المكاتب الفرعية لدراسة قرارات المجلس دراسة مستفيضة ووضع البرامج التنفيذية لها . وقد بدأت بالفعل بعض البرامج والدراسات والندوات المقررة في التنفيذ .

● المهندس الزراعي العربي :

هل لكم أن تعطونا لمحة عن مشاريع المنظمة وخططها للمستقبل ؟

مركز للدراسات الجدوى ، وآخر للمعلومات الزراعية

ـ الدكتور حسن فهمي جمعة :

نأمل في المستقبل أن تدعم الأقطار العربية المنظمة بحيث تستطيع أن تقوم بأعمالها بكفاءة أعلى في المستقبل . فلدينا خطط لانشاء مركز لدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية بالمنظمة ، ومركز للمعلومات الزراعية مجهز بأجهزة الميكروفيلم والحسابات العلمية . هذه بعض من آمالنا الخاصة بتجهيز الادارة العامة . أما عن أملنا في العمل التنفيذي فنأمل أن تأخذ الأقطار العربية خطوة ايجابية أخرى بالاضافة إلى ما اتخذ بحيث تبدأ فوراً في اعداد الدراسات التفصيلية ثم التنفيذ لمشروعات برامج الأمن الغذائي العربي .

اتفاق بين

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة العمل العربية

انطلاقاً من رغبة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة العمل العربية في تنمية وتوطيد التعاون بينهما لتحقيق أهدافهما في مجال تخطيط وتنمية ورعاية الموارد البشرية في قطاع الزراعة، ونظراً للدور الذي تقوم به كل من المنظمتين في هذه المجالات ، فقد وقع السيد الدكتور حسن فهمي جمعة مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية والسيد الهاشمي بناني مدير عام منظمة العمل العربية في الثاني عشر من اكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٠ في الخرطوم اتفاقاً للتعاون والتنسيق بين المنظمتين .

وقد نص الاتفاق على أن تتشاور المنظمتان في المسائل ذات الأهمية المشتركة لتنسيق برامج العمل ، وتدعيم الجهود بغية تحقيق الأهداف المشتركة في قطاع الزراعة ، وأن تخطر كل منظمة الأخرى بأية مشروعات ذات علاقة بالنشاط المشترك آخذة بعين الاعتبار أية ملاحظات أو اقتراحات تتعلق بهذه المشروعات .

مجالات التعاون

ففي مجال التعاون ، نص الاتفاق على أن تتعاون المنظمتان فيما يلي على وجه الخصوص :

- القيام بدراسات مشتركة في المجالات التي تتكامل فيها الاختصاصات .
- إعداد وتنفيذ برامج مشتركة لاجراء بحوث ومسوحات ميدانية في البلاد العربية في مجالات تخطيط وتنمية ورعاية الموارد البشرية في قطاع الزراعة بالوطن العربي ، بما يحقق تحسين ظروف العمل والمعيشة لعمال الزراعة ويسهم في دفع عملية التنمية الزراعية .
- الاسهام في تنظيم وعقد ندوات وحلقات دراسية ومؤتمرات مشتركة لدراسة ومناقشة وتبادل الخبرات في المجالات المشتركة (نشاطات الطرفين) خاصة فيما يتعلق بتحسين ظروف العمل والمعيشة لعمال الزراعة .
- تنسيق برامج عمل الطرفين لتلافي التداخل والازدواج ، وتحقيق التكامل على المدى البعيد .
- توحيد وتنسيق الجهود بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة من المعونات التي يقدمها البرنامج الانمائي والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة .
- تشكيل لجان فنية مشتركة لدراسة المشروعات المشتركة ومتابعة تنفيذها وفقاً لمقتضيات كل منها .
- عقد اتفاقيات خاصة ، كلما اقتضى الأمر ذلك ، للقيام بنشاط مشترك يحقق أهدافاً ذات فائدة متبادلة وتحدد هذه الاتفاقيات الخاصة شروط مساهمة كل من طرفيها في هذا النشاط وفي النفقات المترتبة عليه .

تبادل المعلومات والوثائق

وفي مجال تبادل المعلومات والوثائق ، نص الاتفاق على ما يلي :

- تساعد المنظمتان كل منهما الأخرى في تبادل المعلومات والوثائق بصورة دائمة وفورية مع مراعات المحافظة على سرية المعلومات والوثائق وفقاً لما يتم عليه الاتفاق .
- تعمل المنظمتان على ضمان أفضل استخدام للدراسات والبحوث الاحصائية والتقنية وتنسيق الجهود لجمعها وتحليلها ونشرها وتعميمها على الأعضاء والمنظمات الأخرى المعنية للافادة منها .

في مجال التمثيل والاتصال

وفي مجال التمثيل والاتصال ، نص الاتفاق على ما يلي :

- تدعو المنظمتان كل منهما الأخرى إلى حضور الندوات والمؤتمرات والحلقات والاجتماعات التي تعقد بمعرفتهما ويكون لمندوبي كل طرف حق الاشتراك في المداولات دون أن يكون لهم حق التصويت . وفي حالة عدم تمكن الطرف المدعو من إرسال مندوب لحضور أي اجتماع ترسل له المواد التي تتصل بهذا الاجتماع عند طلبها .
- تعمل المنظمتان على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق الاتصال الدائم ومتابعة تنفيذ الاتفاق بما يحقق التنسيق والتعاون المنشود .

هذا ويعتبر الاتفاق نافذ المفعول بعد انقضاء شهر واحد من تاريخ ايداع نسخة معتمدة من قبل الممثلين المفوضين للطرفين لدى كل من مكتب العمل العربي والادارة العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية .

لقاء مع الأخ بشير جوده

أمين اللجنة الشعبية للاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي بالجماهيرية

الغذاء

استراتيجية جديدة للدول الغنية في استعمار الدول الفقيرة !!

عرفته في مؤتمر وزراء الزراعة العرب الذي عقد في دمشق ضمن اطار اجتماعات الدورة العاشرة لمجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية خلال الأيام الأخيرة من العام الماضي ، وعرفه المؤتمرون بنشاطه وحركته الدائبة خلال المؤتمر وبحماسه وطرحه الوحدوي للتكامل الزراعي العربي لتحقيق الأمن الغذائي .

التقيته في دمشق بعد انتهاء اجتماعات وزراء الزراعة العرب ؛ وكان لقاءاً قصيراً ولكنه حديث شامل تحدث فيه الأخ بشير الجودة أمين اللجنة الشعبية للاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي في الجماهيرية عن الفجوة الغذائية التي يعاني منها العالم والوطن العربي ؛ وعن نتائج مؤتمر وزراء الزراعة العرب ، وعن الأمن الغذائي العربي ودور القطر الليبي الشقيق في تحقيقه والثورة الزراعية التي تشهدها الجماهيرية . فلنقرأ معاً هذا الحديث :

استراتيجية جديدة للدول الغنيه في استعمار الدول الفقيرة

يقول الأخ بشير الجودة : المشكلة التي يعانيها العالم ككل هي مشكلة عدم تكافؤ بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، فالدول الغنية تسعى لتغيير استراتيجيتها في استعمار الدول الفقيرة ، الاستعمار الجديد لم يعد استعمار بالجيوش وإنما استعمار باحتكار قوت الشعوب وكلنا يعلم أن ثلاث دول في العالم تنتج أكثر من ٨٠٪ مما يحتاجه العالم من محصول القمح وأن في استطاعة هذه الدول فعلا أن تفرض ارادتها إذا لم تتحرك جميع الشعوب وتعطي أهمية خاصة للزراعة .

هل رسخت الدول المتقدمة فجوة الغذاء في العالم !!

فاحصائيات منظمة الأغذية والزراعة الدولية تقول أن هناك أكثر من «٤٥٠» مليوناً يعانون من الجوع في العالم ، وقد عمقت ورسخت الدول

المتقدمة ولأسباب سياسية فجوة الغذاء في العالم ! ويضيف الأخ الأمين فيقول :

لقد تنبهت الجماهيرية ومنذ الأيام الأولى لثورة الفاتح من سبتمبر لمشكلة الغذاء وخصص الشعب الليبي ٢١٪ من اجمالي دخله لتنمية الزراعة ، وإذا ما قارنا هذه النسبة بما تخصصه معظم الدول فسنجد أن الشعب في الجماهيرية أعطى الزراعة أهميتها رغم الظروف والموارد الطبيعية التي نسعى لتكييفها لمصلحة الأمة العربية .

من خلال برامجنا في الجماهيرية سوف نحقق الاكتفاء الذاتي قبل كثير من بلدان العالم ، وسنضع تجربتنا في ميدان الزراعة تحت تصرف جميع الدول النامية الصديقة وغيرها .

حرية الوطن في انتاج غذائه

لأننا نشعر أن حرية الوطن هي استكمال للحرية العالمية ، ومن وجهة نظري فإن الدول النامية لا زالت تعتبر الزراعة مهنة ثانوية ، وإذا ما أخذ المزارع دوره الحقيقي الذي يماثل دور الجندي في المعركة وأفضل من دور المنتج في المصنع وفي الخدمات العامة وتفرغ للزراعة ، تكون هذه الدول قد توصلت إلى الحل لمشاكلها وتوصلت إلى اتمام حريتها .

الوطن العربي يستورد ٥٠٪ من غذائه !

يقول الأخ بشير جودة :

إلى جانب هذا فإن معظم الدول النامية تعاني من نقص في الأموال للاستثمارات الزراعية ، وهذا ما يحتم على الدول الغنية مساعدة هذه الشعوب في توفير المستلزمات الزراعية الحديثة اللازمة لتطورها ، فالاحصائيات تقول أننا نحتاج إلى مئة مليون هكتار مزروعة بالمحبوب ليصل العالم الحالي إلى كفايته الاستهلاكية منها .

أما على مستوى وطننا العربي فللاسف فما تزال معظم الأقطار العربية تستورد أكثر من نصف احتياجاتها من الغذاء في الوقت الذي تسمح فيه امكاناتنا أن تكون مصدرين للسلع الغذائية .

وما تعاني منه الأقطار العربية هو بعينه ما تعاني منه الدول النامية ، فبالرغم من امكانياتنا الكبيرة ما نزال حتى الآن ضمن عداد الدول النامية ، وأنني أقول جازماً أن أزمة الغذاء في بعض الأقطار العربية أكثر حدة مما هي عليه لدى جيرانها من الدول النامية .

ويضيف الأخ الأمين :

إن انعكاسات أزمة الغذاء على الوطن العربي تتمثل في وضعنا الذي نحن عليه الآن من عدم استكمال لحريتنا واستعباد الآخرين لنا في قوتنا ، وهو الذي يجعل الكثير من الأقطار العربية تسير في فلك الدول المنتجة والمحتكرة للغذاء في العالم .

استمرار منهج المنظمات العربية الحالي يعني طاقات وخبرات معطلة *

هناك منظمات وصناديق واتحادات وشركات عربية رسمية وشعبية .. تعمل في مجال الزراعة في الوطن العربي ، كيف تنظرون إلى الادوار التي

يمكن أن تلعبها تلك الهيئات في تحقيق التكامل الزراعي العربي والاكتفاء الذاتي من الغذاء ؟

عن هذا السؤال أجاب الأخ الأمين اللجنة الشعبية للاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي في القطر الليبي فقال :

هذه المنظمات والصناديق والشركات غايات وأهداف سامية ، ولكنها لم تقم بواجبها حتى الآن وبالرغم من أن الحكم عليها الآن لن يكون عادلاً لقصر الفترة الزمنية التي مرت على انشائها . إلا أنها إذا استمرت وفق منهجها الحالي فسوف تتحول إلى مراكز تتجمع فيها طاقات وخبرات فنية عربية كبيرة معطلة عن العطاء ! أما إذا بذل العاملون فيها جهودهم لتحقيق أهدافها فسوف تساهم المنظمات مساهمة كبيرة في توفير الغذاء للوطن العربي .

ويضيف الأخ الأمين فيقول : هذا إلى جانب أن هذه المنظمات والشركات والصناديق يمكنها أن تؤدي دوراً هاماً حيوياً في مجال التكامل الزراعي على مستوى الوطن العربي لكونها بعيدة عن السياسة والخلافات الهامشية مما يسهل من مهمتها

الجماهيرية والتكامل الزراعي العربي

عن الدور الذي يمكن أن يلعبه القطر الليبي في معالجة أزمة الغذاء في الوطن العربي قال الأخ بشير جودة أن ما تحقق في الجماهيرية في ميدان الزراعة حتى الآن يعتبر انجازاً كبيراً ، فقد جاء في تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية أن نمو الزراعة الليبية من أكبر الأرقام التي تحققت في العالم مقارنة بالبلاد المنضمة إلى هذه المنظمة . فقد حققنا نمواً يزيد عن ٥ر٣٪ . في حين أن النمو الزراعي في العالم لا يتجاوز ٢٪ . وقد خصص الشعب العربي الليبي خلال الخطة الخمسية الماضية ما يزيد عن سبعة مليارات من الدولارات للتنمية الزراعية فقط ، كما خصص أكثر من «١٢» مليار دولار للقطاع الزراعي في الخطة الخمسية القادمة .

تحويل مئة ألف هكتار إلى أراضي مروية

سوف تنجز في الجماهيرية أكبر عمل زراعي في عصرنا الحديث ، سوف ننقل مليوني متر مكعب يومياً من مياه الري في الصحراء إلى الأراضي الزراعية في منطقة السرير إلى الجنوب الغربي من بنغازي وفي المنطقة الوسطى ، هذه المياه التي ستنقل على خطوط يبلغ طول الخط الواحد حوالي «٧٠٠» كم بقطر ثلاثة أمتار سوف تحول ما لا يقل عن (١٠٠ ألف هكتار» من الأراضي الزراعية إلى نظام دائم للري .

لقد تمكنا خلال السنوات الثماني الماضية في الجماهيرية من تحويل الأراضي التي كانت ملكيتها ذات طابع قبلي ، بالاضافة إلى أراضي الدولة إلى مزارع فردية ، ينشأ في كل منها بيت وتزود

على العرب أن يضعوا الاستثمارات في قطاع الزراعة في المقدمة

بالآلات الزراعية بعد استصلاحها وتسييجها وتمديد شبكات الري وزراعة قسم منها بالفاكهة .

الاراضي التي كانت ملكيتها ذات طابع قبلي ، بالاضافة إلى اراضي الدولة إلى مزارع فردية . ينشأ في كل منها بيت وتزود بالآلات الزراعية بعد استصلاحها وتسييجها وتمديد شبكات الري وزراعة قسم منها بالفاكهة .

هذه المزارع الفردية التي تتراوح مساحة كل منها بين ٥ ـ ٨٠ هكتار وبين ٢٠٠ ـ ٢٠٠٠ هكتار إذا كانت رعوية ، هذه المزارع ووفق بحث اجتماعي وزعنا منها حتى الآن أكثر من سبعة آلاف مزرعة قيمة كل منها تزيد عن مئة ألف دولار ، سلمت للمواطن الليبي الذي يسدد ٣٠٪ من قيمتها فقط وعلى أقساط سنوية تصل إلى خمس عشرة سنة إلى جانب اعفائه من الضرائب ودعمه مستلزمات الانتاج .

ويضيف الأخ بشير الجودة :

مشاريعنا الانتاجية في مجال الأبقار والدواجن حققت لنا ٨٠٪ من اكتفاءنا الذاتي من هذه المنتجات ، وخلال الخطة الخمسية القادمة سنحقق اكتفاء ذاتياً من الحليب والبيض ولحم الدجاج .

برامج الأمن الغذائي بدأت في دمشق وستكمل وتقوم في طرابلس

أقمنا مشاريعنا في قلب الصحراء ونجحت ، ووصل متوسط مردود انتاج الهكتار الواحد في هذه المشاريع الصحراوية إلى «٥,١» طن من القمح وهو رقم قياسي عالمي بالنسبة لانتاج القمح المروي .

في الجماهيرية بدأنا بتصنيع الجرار الزراعي ، كل مزارع في الجماهيرية لديه جراره ، لاستمرارية خطة التنمية والتوسع فيها ، تم إنشاء مصنع بطاقة ألف جرار في السنة لتسهيل مهمة المزارع ، وخلال العامين القادمين سنبدأ في انتاج السماد .

نتائج اجتماعات وزراء الزراعة العرب !!

عن هذه النتائج يقول الأخ بشير الجودة :

لم تتوصل هذه الاجتماعات إلى نتائج وإنما إلى قرارات ، فإذا ما تحولت هذه القرارات بالفعل إلى مشاريع للتنمية وأخذت طريقها للتنفيذ فسوف تكون نتائج والا ستكون حبراً على ورق ! ورغبة في تحقيق الأمن الغذائي العربي ، ولأن دراسة المشاريع المقدمة إلى مجلس المنظمة والمؤتمر لم تكن متكاملة ، فقد قرر الأخوة وزراء الزراعة العرب إقامة دورة استثنائية في طرابلس بالجماهيرية خلال ستة شهور وبعد أن تكون هذه الدراسات قد استكملت .

لجنة سداسية ومؤتمر استثنائي لوزراء الزراعة العرب

ويضيف الأخ جودة : وقد كلفت لجنة سداسية من كل الأخوة وزراء الزراعة العرب في كل من سورية والجماهيرية والأردن وقطر والكويت وفلسطين باعادة تقويم هذه المشاريع وتقديمها للمؤتمر للبدء في دراسة الجدوى الاقتصادية ...

ما قدم لمؤتمرنا هذا لم يكن كافياً ولا يعقل أن نبني خطة للأمن الغذائي العربي في دراسة لا تزيد مدة اعدادها عن سبعة شهور دراسات لم تتح أكثر من ستة أسابيع لكل فريق لكي يدرس ما كلف به من قطاع أو مجال .

وفي رأيي وإذا كنا جادين لانجاح برامج الأمن الغذائي يجب أن نعطي لكل مشروع وقته الكافي من الدراسة وبعد أن ندرس جميع المقومات الطبيعية في الوطن العربي بظروفه الراهنة وكيفية الاستفادة منها في وضع خطط الاكتفاء الذاتي العربي من الغذاء وحل مشاكله يمكن أن نلجأ إلى دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لهذه المشاريع وتنفذها بالأسلوب الذي نضمن فيه استمراريتها .

برامج الأمن الغذائي بدأت في دمشق وستستكمل في طرابلس

برامج الأمن الغذائي التي بدأت مناقشتها في دمشق وستستكمل وتقر في طرابلس بالجماهيرية . ستتيح للجنة السداسية الاطلاع على التجربة التي تخوضها الجماهيرية في القطاع الزراعي ، واستكمال هذا العمل العظيم في أرض دولة الوحدة بدمشق ثم في طرابلس .

وإذا ما حظيت المشاريع الخاصة بالأمن الغذائي بموافقة مجلس المنظمة ووزراء الزراعة العرب فستكون خطوة على الطريق للوحدة العربية .

على العرب أن يضعوا استثمارات قطاع الزراعة في المقدمة !

ويضيف الأخ بشير جودة : وهذا الدور يجب أن يتعدى منظمة التنمية الزراعية العربية إلى الجامعة العربية ، فعلى الأقطار العربية أن تضع القطاع الزراعي في أول قائمة الأموال المخصصة للتنمية العربية ، فصناعة الأقطار العربية ما تزال تحويلية حتى الآن ، ومن الواجب على المخططين العرب أن يولوا أهميتهم الرئيسية للقطاع الزراعي .

البنك الدولي يُموّل من العرب ولا مشاريع !

والاهتمام بالقطاع الزراعي ليس مسؤولية العرب وحدهم ، فيجب على الصناديق العالمية التي يساهم العرب بأموالهم فيها أن تخصص أموالاً في خطتها لمشاريع عربية وتمويلها .

البنك الدولي يمول مشاريع غير عربية كثيرة ، بالرغم من أن الأموال العربية تأتي في الدرجة الثانية من حيث تعزيز رأسماله وعملياته ، فما يقدمه هذا البنك في الوطن العربي ضئيل ولا يقارن بما يقدمه للبلاد الأخرى !

نحن على ثقة بأن اللجنة السداسية سوف تتخذ كل القرارات وتوظف الامكانيات العربية وغيرها وتحدد دور كل منظمة في مشاريع الأمن الغذائي الخاصة بالوطن العربي قبل انعقاد المؤتمر الاستثنائي في طرابلس بعد ستة شهور .

شباك جديدة .. للزراعة في المناطق الحارة والصحراوية !

تمكنت إحدى الشركات البريطانية من انتاج نوع جديد من الشباك المظللة الواقية العازلة . وتستعمل تلك الشباك للأغراض الزراعية بالدرجة الأولى ، ولأغراض أخرى صناعية واجتماعية مثل وقاية السيارات وملاعب التنس من أشعة الشمس وحجب الرؤية بين الجيران !

وتتكون تلك الشبك من مادة البوليثيلين المقاوم للعوامل الطبيعية والجوية . وتستعمل لتكييف الطقس الحار صيفاً بحيث يلائم النباتات ويمنع نفاذ الأشعة فوق البنفسجية ويمنع بالتالي حرق النباتات . كما تستعمل تلك الشباك أيضاً للحد من سرعة الرياح في المزارع ، ولمنع تحرك الرمال من مكان إلى آخر وخاصة في المناطق الصحراوية .

وتصنع تلك الشباك حالياً بعدة نسب وذلك حسب كثافة الظل في أسفل الشباك . فهناك ٣٥٪ ظل ، و٤٠٪ ظل ، و٥٥٪ ظل ، و٦٣٪ ظل و٧٣٪ ظل ، ويمكن أيضاً تصنيع شباك تحوي ٩٢٪ ظل .

ويمكن تركيب الشباك على أعمدة أو على أسلاك . وتتصف الشباك بأنها سهلة الاستعمال ، وبحيث يمكن للشخص العادي أن يستعملها ويتحكم بنسبة الظل حسب الطلب ، وبأنها رخيصة الثمن جداً إذا ما قورنت بالمواد الأخرى المستعملة في البيوت المحمية . وقد استعملت تلك الشباك في بعض المشاريع في المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج .

سد جديد في منطقة نجران بالسعودية

تعتزم وزارة الزراعة والمياه في المملكة العربية السعودية إقامة سد لحجز مياه الأمطار بوادي «حبونة» بمنطقة نجران .

وبإنشاء هذا السد تكون هناك إمكانية كبيرة للاستفادة من المياه التي كانت تضيع سدى في رمال الربع الخالي . ويعتبر وادي حبونة هذا من أكبر المواقع الزراعية وأخصبها في منطقة نجران .

ومما يذكر أن السد المزمع اقامته هو غير السد الحالي المقام في المضيق والمعروف بسد نجران .

حديث قصير مع رئيس الوفد التونسي

تونس والتكامل الزراعي العربي

القطاع الفلاحي التونسي

بين إنجازاته ومعوقاته وخططه

التقيته في أحد الاستراحات القصيرة التي كانت تفصل بين الاجتماعات المتواصلة التي كان يعقدها السادة وزراء الزراعة العرب والوفود العربية المشاركة في اجتماعات مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية المشاركة في اجتماعات مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دمشق لمناقشة برامج ومشاريع الأمن الغذائي العربي التي أعدتها المنظمة .

لم يكن لديه كما هو حال رؤوساء وفود الدول العربية الأخرى متسع من الوقت لحديث موسع عن الزراعة في قطره الشقيق والدور الذي يمكن أن يؤديه في اطار التكامل الزراعي العربي . فكان حديثاً قصيراً ولنقل دردشة مع السيد محمد عبد الهادي رئيس الوفد التونسي إلى اجتماعات مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية . لنقرأ معاً ما جاء فيها :

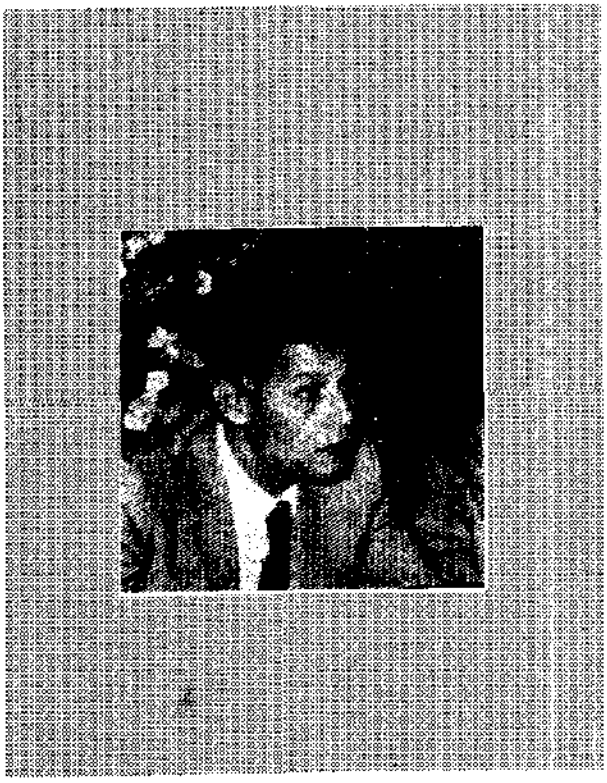

● المهندس الزراعي العربي :
ماذا عن قطاع الزراعة في تونس ؟

●● السيد محمد عبد الهادي :

يلعب القطاع الزراعي دوراً أساسياً في الاقتصاد التونسي حيث تمثل المحاصيل الزراعية ما يقارب ٢٠٪ من الدخل العام ، ويشتغل بالزراعة ما يقارب ٥٠٪ من مجموع اليد العاملة وحتى العام ١٩٧٦ كانت الصادرات الزراعية تغطي الواردات ، إلا أن عوامل اقتصادية واجتماعية مختلفة جعلت نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات تنخفض باستمرار ، حتى بلغت في نهاية ١٩٧٦ حوالي ٨٠٪ فقط ، وقد أدت هذه الظاهرة إلى ضرورة اعتبار الأمن الغذائي من الأهداف الأساسية بغية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي الغذائي بالنسب التالية :

١٠٠٪ حبوب ـ لحوم ـ بيض ـ وخضر ـ وزيت .
٧٠٪ للحليب ومشتقاته .
٢٢٪ للسكر .

كما نرمي أيضاً ، في نطاق المساهمة في الأمن الغذائي

العربي إلى تنمية الصادرات من المنتوجات التي يفوق انتاجها الطلب لتغطي الواردات الغذائية الأخرى :

تونس والتكامل الزراعي العربي ..

● المهندس الزراعي العربي : ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه القطر العربي التونسي في معالجة أزمة الغذاء العربية ضمن اطار التكامل العربي ؟

●● السيد محمد عبد الهادي :

يمكن لتونس أن تساهم مساهمة فعالة في معالجة أزمة الأمن الغذائي في الوطن العربي ، وذلك ضمن استراتيجية عربية متكاملة وموحدة ، فبموقعنا الجغرافي على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، وبمواردنا الطبيعية ، وطاقاتنا البشرية ، نستطيع لو توفرت لنا الامكانيات المالية اللازمة ، ان نحقق الاكتفاء الذاتي الكلي في المواد الغذائية الأساسية ، خاصة الحبوب واللحوم واللبن ومشتقاته ، عندها سنصبح قادرين على المساهمة في التبادل التجاري العربي من خلال الفائض في الزيوت النباتية ، والخضر والفواكه ، كمرحلة أولى ، وباللحوم والحبوب والأسماك ، في مرحلة ثانية . لقد سعينا دائماً إلى احداث تكامل في مشروعاتنا الزراعية ، بيئية كانت أم اجتماعية ، زمنية أو اقتصادية ، بغية الوصول إلى وضع أفضل وفي مجال تطبيق برنامج الأمن الغذائي العربي ، اتجهت العناية نحو اعطاء الاولوية للزراعة والتنمية خلال الخطة الخمسية المقبلة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ وهذه الخطة هي في طور التحضير الآن ونعمل على الاهتمام بالتدريب والبحوث الزراعية ، وكذلك القروض ، واتباع الأساليب الحديثة في الزراعة كأداة فعالة لزيادة الانتاج ، مع صيانة الموارد والثروات الطبيعية .

القطاع الفلاحي التونسي بين انجازاته ومعوقاته وخططه !

● المهندس الزراعي العربي : قد لا يكون من السهل ، أو قد يكون من الغبن التحدث عن قطاع الزراعة التونسي من خلال انجازاته ومعوقاته ، ولكن هل لكم أن تحددوا لنا ملامح أساسية لهذا القطاع ؟

●● السيد محمد عبد الهادي :

تولي الحكومة التونسية أهمية بالغة للتنمية الزراعية والريفية ، بقصد زيادة الانتاج والرفع من مستوى دخل الفلاحين ، وتحسين ظروف معيشتهم ، منذ فجر الاستقلال توخينا اعطاء الاولوية للقطاع الزراعي ومده بما يستوجبه من امكانيات بشرية ومادية ، فقد سخرت الجهود من أجل المحافظة على أديم الأرض ، وعلى المياه ، إيماناً منا بأنها ثروة ينبغي المحافظة عليها ، لأنها ركن أساسي لكل عمل انتاجي في المستقبل ، وقد رأينا من الضروري نظراً لمعطياتنا الطبيعية من الامطار التي تتميز بعدم الاستقرار ، ان نسلك سياسة ترمي إلى تعبئة واستغلال كل طاقاتنا المائية السطحية منها أم الجوفية وذلك في حدود الجدوى الاقتصادية للتخفيف من انعكاسات العوامل الطبيعية ، على المنتوج الزراعي ، وضمان ما يمكن ضمانه من انتاج وفير ومتزايد وبسبب قلة امكانياتنا المائية نسعى أيضاً إلى اتباع أفضل الطرق التي تؤدي إلى أقصى جدوى ، من ناحية قيمة المنتوج لكل متر مكعب من المياه المستغلة . هذا ونعمل جاهدين من أجل توعية الفلاح الذي هو أساس التنمية الزراعية ، وارشاده لما له من تأثير على الانتاج من خلال تلقينه الأساليب الجديدة والتقنيات الحديثة كما نعمل على تزويد الفلاحين بالمواد الضرورية ، كالأسمدة والبذور المحسنة والمبيدات ، ونعمل على ترويج انتاجهم ، ومن الجدير بالذكر أنه مهما بلغت جهودنا تبقى قاصرة وغير كافية إذا لم تكن هناك تمويلات مالية من الخارج وذلك لضعف موارد البلاد ومن هنا يبرز دور وأهمية التكامل الغذائي العربي .

المنظمات العربية والدور العربي المتكامل !

وفي نهاية هذا اللقاء السريع قال لنا السيد محمد عبد الوهاب :

لا بد لي أن أؤكد على الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات والصناديق والاتحادات والشركات العربية العاملة في مجال التنمية الزراعية في الوطن العربي من أجل تحقيق التكامل الزراعي العربي على أساس من الاكتفاء الذاتي .

فتحقيق هذا الاكتفاء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدور الذي يمكن أن تقوم به هذه المنظمات لما تتمتع به من قدرة مالية وخبرة كافية لدراسة وتقييم وتنفيذ ومتابعة للمشاريع العربية المبرمجة ضمن خطط ومشاريع الأمن الغذائي العربي .

وزير الزراعة السوداني

يتحدث للمهندس الزراعي العربي عن

السودان ومشكلة الغذاء والتكامل الزراعي العربي

أزمة الغذاء تكرس التبعية واستثمار أموال النفط في الزراعة يحوله إلى ثروة دائمة

على هامش اجتماعات وزراء الزراعة العرب في دمشق يناير/كانون الثاني الماضي ، كان لنا مع السيد الدكتور محمد حسن الجاك وزير الدولة لشؤون الزراعة والأغذية والموارد الطبيعية في جمهورية السودان الديموقراطية اللقاء التالي حول أزمة الغذاء والأمن الغذائي دولياً وعربياً ومحلياً .

● المهندس الزراعي العربي :

يعاني العالم اليوم ، والأقطار النامية بصورة خاصة ، من أزمة في الغذاء قد تمتد إلى ما بعد عام ٢٠٠٠ ، وما هي في نظركم أبرز ملامح تلك الأزمة وأهم أسبابها الرئيسية ؟ وما هي في تصوركم الامكانات المتاحة والاجراءات والأساليب الواجب اتباعها للتغلب على تلك الأزمة .

الجفاف وغلاء المدخلات وتدني المردود أهم أسباب أزمة الغذاء في العالم

ـ الدكتور محمد حسن الجاك :

الأزمة الغذائية العالمية حقيقة ماثلة أمام العين وهي تتمثل في وجود مجاعات في أنحاء متفرقة من العالم ، وفي وجود أكثر من نصف بليون شخص يعانون من سوء التغذية . ولعل من أبرز أسباب هذه الأزمة ، الجفاف الذي عم مناطق واسعة من العالم وخاصة أقطار الساحل الافريقي في مطلع السبعينات . ففي السنوات التالية اعتمدت تلك الأقطار على المخزون العالمي من المواد الغذائية حتى أصبح المخزون من الغذاء لا يكفي إلا لبضعة أيام بعد أن كان يكفي حاجة العالم لعدد من الشهور . من ناحية أخرى فإن ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية جعل الانتاج الزراعي في كثير من مناطق العالم باهظ التكاليف . أن وتيرات الزيادة في أسعار المدخلات الزراعية لا يمكن أن تقارن بأي حال من الأحوال بمثيلاتها في أسعار المواد الغذائية بصفة خاصة والسلع الزراعية بصفة عامة . نتيجة لذلك فإن الانتاج

الزراعي بما فت ذلك انتاج المواد الغذائية لم يعد مجدياً من ناحية اقتصادية في كثير من الدول النامية . لقد عملت هذه العوامل على خلق ظروف غير مواتية للانتاج الزراعي . فمن ناحية كان من نتيجلاً ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية أن أصبح في غير مقدور المزارع البسيط استغلال تلك المدخلات مما جعل القطاع الزراعي يتخلف من ناحية تقنية وتتدني الغلة فيه . ومن ناحية أخرى فقد دفعت ظروف تدني العائد من الانتاج الزراعي أن ينصرف عدد كبير من المزارعين وخاصة في القطاع التقليدي إلى المدن بحثاً عن مورد رزق جديد ، فأصبحت هذه المجموعة مستهلكة بعد أن كانت مكتفية ذاتياً مما زاد الطلب العام على الغذاء ، من هنا فإن العالم يواجه أزمة غذائية ليست بسبب تزايد السكان بقدر ما هي بسبب تدني الغلة وخاصة في الأقطار النامية .

نظام اقتصادي جديد .. حاجة ملحة

هذه الظروف دفعت الأمم المتحدة لتبني دعوة لقيام نظام اقتصادي جديد يقوم على توجيه موارد مالية كبيرة للاستثمار في الأقطار النامية بشروط ميسرة ، وعلى تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية وغير الجمركية ، وعلى دعم اقتصاديات الدول النامية خاصة في مجالات البنية الأساسية . أن من شأن استراتيجية كهذه أن تساعد على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية الزاخرة في الأقطار النامية وتوجيهها لحل مشاكل الغذاء ورفع المستوى المعيشي للسكان .

إن هذا سوف يساعد أيضاً في حل أزمة الركود الاقتصادي الذي تعاني منه الدول الغنية بما يتيحه من ارتفاع كبير على الطلب على السلع المستوردة من تلك الأقطار . أنه مما يدعو للتفاؤل أن الوعي بهذه القضايا يزداد يوماً وهو السبيل الوحيد لحل أزمة الغذاء .

مسؤوليات الدول النامية والدول الغنية

إن الدول النامية مطالبة بوضع استراتيجيات للغذاء وتحديد المشاريع التي تحقق تلك الاستراتيجيات ، وهناك التزام أدبي من الدول الغنية بالمساهمة في تحقيق تلك المشاريع ، وفي هذا الخصوص فإن السودان سيشرع خلال هذا العام في وضع استراتيجية للغذاء حتى العام ٢٠٠٠ وسوف يؤخذ في الاعتبار هنا تحقيق الاكتفاء الذاتي من كافة السلع الزراعية والمساهمة بقدر كبير في توفير المواد الزراعية للأقطار العربية الشقيقة .

● المهندس الزراعي العربي :

ما هو تقويمكم لمدى حدة أزمة الغذاء في الوطن العربي وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ؟

أزمة الغذاء تكرس تبعية العرب للغير

ـ الدكتور محمد حسن الجاك :

تعتبر الدول العربية من الدول المستوردة للمواد الغذائية وتبلغ جملة قيمة ما استوردته من المواد الغذائية خلال عام ١٩٨٠ أكثر من ١٢ بليون دولار . وتشير الدراسة التي أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول استراتيجية الأمن الغذائي إلى أن الدول العربية سوف تدفع مجتمعة أكثر من ٢٠٠ بليون دولار خلال العشرين سنة القادمة وحتى العام ٢٠٠٠ فيما إذا استمرت الأوضاع الزراعية على ما هي عليه . إنه من نعم الله أن الأقطار الأقل حظاً من الموارد الزراعية وبالتالي الأكثر حاجة لاستيراد الغذاء تملك بحمد الله موارد نفطية عظيمة مما مكنها من استيراد جميع حاجتها من الأقطار الأخرى . بهذا فإن الأقطار العربية لم تعرف المجاعة قط والأزمات الطارئة التي حدثت في السودان وتحدث الآن في الصومال الشقيق تعود أساساً لازمة اللاجئين من الأقطار المجاورة .. هذا لا يمكن مقارنته مع وجود ٢٦ قطراً افريقياً لا تستطيع انتاج كفايتها من الغذاء وتعتمد على العون الغذائي ، ومع ذلك فإن هذا الوضع لا يدعو للرضاء . إن اعتماد الدول العربية على الأقطار الاجنبية في استيراد الغذاء يضعف من استقلالها السياسي ويضعها تحت رحمة الآخرين وتحت رحمة الظروف الطبيعية التي يصعب التنبؤ بها . إن مما يزيد من حدة خطورة هذا الوضع ما ينادي به البعض من استعمال الغذاء كسلاح للضغط السياسي والشواهد على ذلك كثيرة . إن استمرار الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة سوف يعني اشتداد حدة أزمة الغذاء في السنوات القادمة مما يعني أن الحصول عليها سوف يتيسر فقط بعد دفع أثمان باهظة قد تكون بأسعار احتكارية .

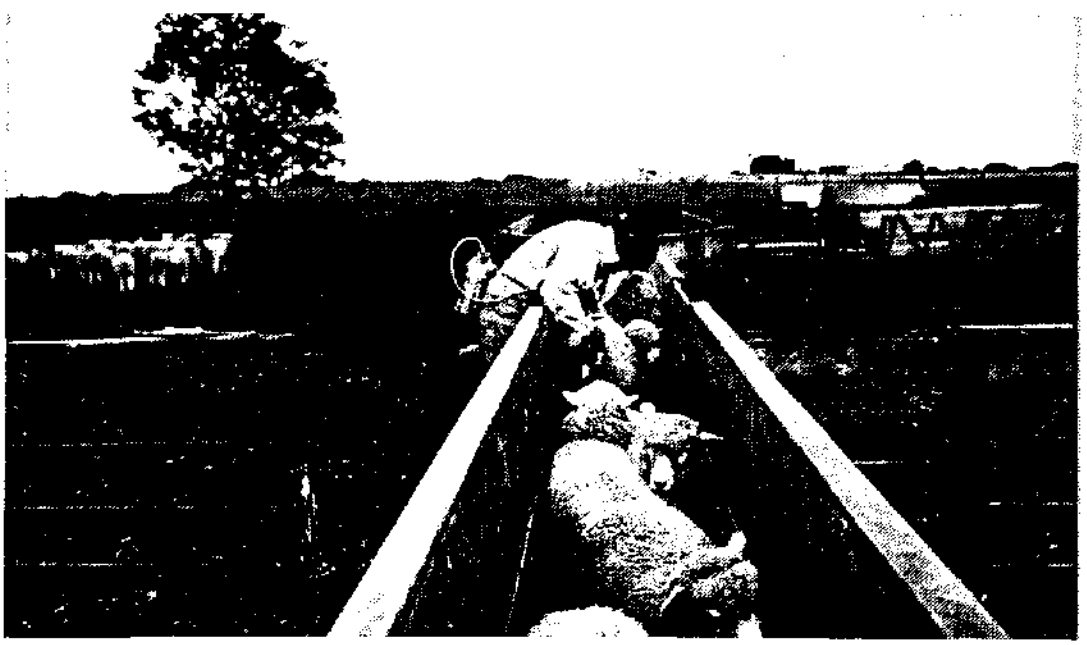

التعاون العربي ما زال في بدايته ، ولا خلاص إلا بتنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي العربي

الاستثمار الزراعي يحول النفط إلى ثروة دائمة

إن هناك فرصاً موائية للأقطار العربية لكي تستثمر فوائضها النفطية في الانتاج الزراعي وبهذا تحيل ثروتها الموقوتة إلى ثروة باقية . وفي هذا الخصوص فإن الأقطار العربية وخاصة الشقيقات المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية ودولة قطر تلعب دوراً كبيراً في دعم الانتاج الزراعي في الأقطار المختلفة .

● المهندس الزراعي العربي :

هناك منظمات وصناديق واتحادات وشركات عربية ، رسمية وشعبية ، تعمل في مجال الزراعة في الوطن العربي .. كيف تنظرون إلى الادوار التي يمكن أن تلعبها تلك الهيئات في تحقيق التكامل الزراعي العربي على أساس الاكتفاء الذاتي ؟

الهيئات القائمة حالياً ..مقدمات للتعاون العربي

ـ الدكتور محمد حسن الجاك :

شهد عقد السبعينات قيام عدد كبير من صناديق التنمية والهيئات والمنظمات والاتحادات العربية التي تنشط في الانتاج الزراعي . لقد قامت تلك المؤسسات في أوقات مختلفة ولتحقيق أغراض محددة ولكنها كلها تهدف لرفع معدلات الانتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي ودعم التكامل الاقتصادي بين الأقطار المختلفة . ففي السودان مثلاً تقوم صناديق التنمية المختلفة كالصندوق السعودي والصندوق الكويتي وصندوق أبو ظبي وغيرها بمساهمات محمودة في تنفيذ مشاريع التنمية بالبلاد . كذلك نجد في السودان عدداً من الشركات الخاصة كالشركة العربية والشركة السودانية الكويتية ، وشركة السودان والامارات وهي تعمل في مجالات الانتاج الحيواني والدواجن والصناعات الزراعية . ثم هناك منظمات قومية تتخذ من الخرطوم مركزاً رئيسياً لنشاطها . من ذلك المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي تقوم بعمل عظيم في مجال اعداد الدراسات الفنية والاقتصادية وفي مجال دعم التقنية الزراعية . وهناك الهيئة العربية للاستثمار الزراعي والانماء وهي مؤسسة استثمارية يبلغ رأسمالها ٥٠٠ مليون دينار كويتي وهي تعمل

لانشاء مشاريع زراعية في الأقطار العربية . لقد تقرر أن تبدأ الهيئة نشاطها في السودان بتمويل ١٣ مشروعاً في السنوات الثلاث القادمة ستبلغ تكلفتها أكثر من ٢ بليون دولار . هذا جهد عظيم ومقدر غير أنه لا يعدو أن يكون مقدمات لما يمكن أن يكون عليه التعاون العربي .

تنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي العربي .. طريق الخلاص !.

التعاون العربي في السنوات الماضية قام على أساس تحقيق أهداف معينة كانت تفتقد الاستراتيجية والخطة المبرمجة ، لقد قطعنا الآن خطوة كبيرة بتحديد استراتيجية للأمن الغذائي وسيجعل تنفيذ تلك الاستراتيجية جميع الشعوب العربية في مأمن من تبعات الأزمة الغذائية ، بناءاً على هذه الاستراتيجية فقد تم تحديد أكثر من ١٥٠ مشروعاً استثمارياً كما تم الاتفاق على توفير دعم مالي في حدود ٥ بليون دولار خلال هذا العقد كخطوة أولى لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الخطة . إن الأشهر

في السودان موارد طبيعية ضخمة، والمطلوب موارد مالية وباب الاستثمارات مفتوح

القليلة القادمة سوف تشهد عملاً متصلاً لتحديد مشروعات المرحلة الأولى وتعيين اسبقيات لها ، كما ستشهد خلق الأطر المؤسسية التي ستقوم بتنفيذ تلك المشاريع لخير الأمة العربية من المحيط إلى الخليج

● المهندس الزراعي العربي :

ما هو الدور الذي ترون ان قطركم يمكن أن يلعبه في معالجة أزمة الغذاء في الوطن العربي ضمن اطار التكامل العربي ، وما هي توجهاتكم في هذا المجال ؟

السودان = موارد طبيعية غنية جداً

ـ الدكتور محمد حسن الجاك :

أصبحت موارد السودان الزراعية معلومة على نطاق واسع فهو بحمد الله يحظى بنحو ٢٠٠ مليون فدان من الأراضي القابلة للزراعة ونحو ٢٢٠ مليون فدان من أراضي المراعي والغابات ، وهو يملك ثروة حيوانية يفوق تعدادها الخمسين مليون رأس من الماشية ، بالإضافة لذلك فإن تباين الظروف المناخية في مناطق البلاد المختلفة ووفرة مياه الري من النيل وروافده ومن الأمطار والمياه الجوفية يجعل من الممكن زراعة أنواع مختلفة من المحاصيل . بالرغم من هذه الموارد الغنية فإن السودان لا يستثمر في الوقت الراهن الا نحو ١٠٪ من المساحات القابلة للزراعة ، والا نحو ١٪ من فائض الانتاج الحيواني . هذه البيانات تشير بوضوح للامكانات الواسعة لانتاج معظم المحاصيل التي يحتاجها العالم العربي . فالسودان يستطيع توفير معظم احتياجات العالم العربي من الانتاج الحيواني والداجني ومن الحبوب الغذائية كالذرة والأرز ومن الحبوب الزيتية والبقوليات والسكر والشاي والخضر والفاكهة .

المطلوب موارد مالية .. وباب الاستثمارات مفتوح

ولكن كما هو معلوم فإن السودان يشكو في الوقت الحاضر مع شح في الموارد المالية التي باستطاعتها جعل تلك الامكانات الكافية واقعاً يلمسه الأخوة العرب في المشارق والمغارب . في سبيل ذلك فقد فتح السودان أبوابه على مصراعيها للأخوة العرب وتبنى سياسات تعطي المستثمرين العرب جميع المزايا والتسهيلات التي تمنح للمستثمرين السودانيين . وقد تم وضع مشروع موحد للاستثمار يقنن تلك الحقوق ، كما تم تكوين ادارة واحدة لتقديم المساعدات وتذليل كافة الصعاب . وفي السنوات القليلة الماضية أمكن اعطاء تصديقات للأخوة العرب لاستثمار مساحات تربو على المليوني فدان للانتاج الحيواني وانتاج الحبوب الزيتية والأعلاف . والمجال متاح بحق لكل عربي للاستثمار في السودان وسوف يجد من الأجهزة الفنية والرسمية والشعبية كافة التسهيلات والمساعدات .

التنمية القطرية غير مجدية اقتصادياً ولا بد من التكامل الاقتصادي العربي

لقد اشرت منذ قليل للدور الذي تلعبه الشركات وصناديق التنمية العربية ، كما أشرت لدور الهيئة العربية للاستثمار الزراعي والانماء باعتبارها رائده في مجال استثمار المال العربي لاستغلال الموارد الزراعية العربية ، وهي كلها جهود تصب في ينبوع التكامل الاقتصادي العربي . كذلك فقد سبقت الاشارة إلى استراتيجية الأمن الغذائي العربي وما انبثق عنها من مشاريع عديدة . وفي اعتقادي أن هذه الاستراتيجية يمكن أن تكون برنامجاً أولياً للتكامل الاقتصادي العربي . إن التوسع الأفقي والرأسي في الانتاج الزراعي يتطلب العديد من المكائن والآلات والمخصبات والكيماويات ، كما يتطلب بالضرورة وسائل النقل والمواصلات ومواد البناء لتشييد المخازن والصوامع والمصانع ... الخ ليس بمقدور أي من الأقطار العربية أن يقيم انتاجاً تجارياً رابحاً لكل هذه السلع بالاعتماد على السوق المحلي ، ولكن استهداف السوق العربي يمكن أن يجعل الانتاج مربحاً لها جميعاً . على ضوء ذلك ربما يكون من المناسب أن يوضع برنامج للتكامل الاقتصادي وان توزع فيه الاستثمارات لانتاج تلك السلع على أساس الميزات النسبية التي يتحلى بها كل قطر . لا بد أن يواكب ذلك التزام عربي بالتقيد بالشراء من السوق العربي ، وألا يركن قطر لسد احتياجاته من قطر أجنبي إلا بعد أن تعجز الأقطار العربية الأخرى عن إيفاء حاجته .

دور السودان .. ماذا ؟

من هذا المنطلق فإنني أرى أن دور السودان يكمن أساساً في تنفيذ برنامج واسع لانتاج المواد الغذائية الطازجة والمصنعة وتصديرها للأقطار العربية واستيراد ما يحتاجه من مدخلات زراعية وسلع رأسمالية من تلك الأقطار .

● المهندس الزراعي العربي :

هل لكم أن تعطونا لمحة عن أبرز الانجازات التي حققها قطركم خلال الفترة الماضية في مجال الزراعة ، وعن أهم المشاكل والصعوبات التي واجهها قطركم في ذلك المجال ، وعن توجيهاتكم وخطتكم للتغلب على تلك المشاكل والصعوبات والمضي قدما في تطوير الزراعة وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الريف ؟

توسع في الانتاج النباتي

ـ الدكتور محمد حسن الجاك :

خلال عقد السبعينات حقق الشعب السوداني تحت القيادة الحكيمة للسيد الرئيس جعفر محمد نميري الكثير من الانجازات في القطاع الزراعي . ففي قطاع الزراعة المروية تم تنفيذ مشروع الرهد العظيم والذي تبلغ مساحته ٣٠٠ ألف فدان لانتاج القطن والفول السوداني والخضر والفاكهة ، كما تم تنفيذ مشروع السوكي الزراعي والذي تبلغ مساحته ٩٠ ألف فدان لانتاج القطن والفول السوداني ، كما تم تشييد عدد آخر من المشاريع الأصغر حجماً كمشروع كلي والسيال وكبوشية وهي تقوم على انتاج القمح والبقوليات والخضر والفاكهة . وقد تم تشييد جميع هذه المشاريع بالاعتماد على القدرات الذاتية .

من الانجازات الكبرى أيضاً أن السودان استطاع خلال هذا العقد من توسيع انتاج قصب السكر من ٦٠ ألف فدان إلى ٢٠٠ ألف فدان ، والقمح من ٣٠ الف إلى ٤٠٠ ألف فدان ، كما توسعت مساحة الزراعة الآلية المطرية بأكثر من مليون فدان لانتاج الذرة والسمسم والقطن قصير التيلة .

وتوسع في الانتاج الحيواني

وفي مجال الانتاج الحيواني تم قيام عدد كبير من مشاريع التسمين ومشاريع انتاج الدواجن والألبان في مواقع مختلفة من القطر .

الزراعة في خطط التنمية

ولمعرفة أبعاد هذا الجهد التنموي يكفي القول مثلاً أن الخطة السداسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٧٧ رصدت للقطاع الزراعي ٧١٥ مليون دولار أي نحو ٢٧٪ من اعتمادات الخطة .

ومن ناحية أخرى فإن الأجهزة الفنية تعكف الآن على وضع الخطوط الموجهة لخطة التنمية القادمة والتي سيبدأ العمل فيها في يوليو (تموز) ١٩٨٣ .

اكتفاء ذاتي من معظم السلع

لقد ساعد تنفيذ كل هذه المشاريع على أن يكون السودان مكتفياً ذاتياً من جميع السلع الغذائية باستثناء القمح والبن والشاي ومن المأمول أن يتحقق الاكتفاء الذاتي منها خلال خطة التنمية القادمة . كذلك فقد ساعد تنفيذ هذا البرنامج على أن تحصل البلاد على قدر من العملات الاجنبية وعلى توفير العمالة للمواطنين .

من الصعوبات : القصور في البنية الأساسية

إن مما لا شك فيه أن تنفيذ مثل هذا البرنامج لم يكن سهلاً وقد واجهت البلاد مشاكل عديدة أمكن حل بعضها بفضل تعاون الاشقاء العرب والأسرة الدولية وهناك الكثير من التحديات التي لا بد من التصدي لها مستقبلاً . ولقد كان القصور في البنية الأساسية من المشاكل الرئيسية التي واجهت تنفيذ خطط التنمية السابقة ، ولهذا الغرض فقد اعتمدت الدولة أكثر من ٨٠٠ مليون دولار في الخطة السداسية الراهنة لتنفيذ مشاريع البنية الأساسية بما في ذلك النقل والمواصلات والهياكل التسويقية وتوفير الخدمات المختلفة . لقد قطعت البلاد شوطاً كبيراً في هذا الشأن بتعبيد الطريق البري الذي يربط العاصمة بالميناء الرئيسي على البحر الأحمر ، وهو يمر على معظم المناطق الانتاجية في البلاد ، وكذلك بتدعيم السكة الحديدية وبناء المخازن وتنفيذ مشروع المنطقة الخالية من أمراض الحيوان والتي تقع فيها سلخانات التصدير ، كما يجري العمل الآن على تنفيذ مشروع ميناء سواكن على البحر ، وتشييد مطار الخرطوم الجديد ، وحفر قناة جونقلي في جنوب البلاد لتوفير المزيد من مياه الري ، وهناك خطط طموحة لتشييد المزيد من الطرق والمخازن وغير ذلك من عناصر البنية الأساسية .

وارتفاع أسعار السلع الرأسمالية والمدخلات الزراعية

من المشاكل الأخرى التي واجهتنا الارتفاع الحاد في أسعار السلع الصناعية وخاصة السلع الرأسمالية والمدخلات الزراعية . لقد كان من نتاج ذلك مضاعفة تكلفة كل المشاريع الاستثمارية مما أدى بالضرورة لتمديد فترة تنفيذها بحثا عن المزيد من الموارد لتغطية التكاليف الاضافية . لقد أمكننا التغلب على بعض المشاكل هنا بالتعاون مع الاشقاء العرب ، فقد قدموا لنا الكثير من التسهيلات المصرفية ، كما ساهموا في تنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية .

وهجرة العقول والعمالة الماهرة

ومن القضايا الكبرى التي تواجهنا أيضاً هجرة العقول والأيدي المدربة للأقطار العربية الشقيقة وهي قضية نتصدى لها بتفهم عميق لمسؤولياتنا القومية ونتحمل تبعاتها بصدر رحب . وفي هذا السبيل فقد عملنا على مضاعفة عدد الجامعات بالبلاد بانشاء جامعة الجزيرة وجامعة جوبا ، وانشاء معاهد عليا للموارد الطبيعية في مناطق أخرى ، كما ضاعفنا من انشاء المعاهد التكنولوجية والمدارس الزراعية ومراكز التدريب ، ولا شك أن هناك حاجة لمضاعفة الجهود في كل هذه المجالات وهو ما نأمل في القيام به بالتعاون مع الأخوة في الأقطار العربية الشقيقة .

المهمة الآن : تطوير القطاع الزراعي التقليدي

التنمية الزراعية في السودان خلال الأعوام الماضية اعتمدت بشكل أساسي على قيام المشاريع المروية ومشاريع الزراعة الآلية ، وفي غضون ذلك أهمل القطاع التقليدي والذي يغطي مساحة تفوق العشرة ملايين فدان ويسيطر على نحو ٥٠ مليون رأس من الماشية ، وهو يساهم بنصف حصيلة البلاد من العملات الصعبة وبمعظم احتياجات البلاد من الحبوب الغذائية . جاء الوقت الآن لكي تتجه سياستنا الزراعية لتوفير الخدمات كارشاد الزراعي والتقنية الوسيطة ، والبذور المحسنة ، ووقاية النباتات وتحسين صحة الحيوان وخدمات التسويق في شكل برامج واسعة تغطي المناطق المختلفة من البلاد ، وسيكون من شأن ذلك زيادة معدلات الانتاج ورفع مستوى المعيشي بالنسبة للمواطنين .

ومتابعة التكثيف والتصنيع الزراعي

وفي نفس الوقت سوف نتابع سياسة التكثيف الزراعي بزيادة معدلات استعمال الميكنة الزراعية والمدخلات الأخرى ، والتوسع في الصناعات الزراعية لمضاعفة الدخول في مناطق الانتاج وتوفير المزيد من فرص العمالة للمواطنين في الريف ، وفي هذا السبيل فإننا نعمل على أن يتكامل الجهد السوداني مع الجهد العربي لزيادة الانتاج الزراعي لخير الشعب السوداني وخير الأمة العربية العظيمة .

اللجنة السداسية تجتمع بالخرطوم

وتقر اولويات لمشاريع الامن الغذائي العربي

اجتمعت في الخرطوم خلال النصف من الاول من شباط «فبراير» اللجنة المنبثقة عن مؤتمر وزراء الزراعة العرب . الدكتور حامد مسوكر وزير الزراعة السوري رئيس الدورة العاشرة لمجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية اجاب مندوب مجلة «المهندس الزراعي العربي» عن استلته حول هذه اللجنة واجتماعاتها في الخرطوم فقال :

وزراء الزراعة العرب وخلال اجتماعات مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية الذي عقد في دمشق قرروا تشكيل لجنة سداسية من السادة وزراء الزراعة في كل من الاردن ، سورية ، قطر ، الكويت ، ليبيا ، ممثل فلسطين في مجلس المنظمة ، والمدير العام للمنظمة .

واضاف الدكتور مسوكر قائلاً :

ولقد عهد الى هذه اللجنة بمهام تقويم مشاريع برامج الامن الغذائي العربي ودراسة جدوى تنفيذها بعد وضع اولويات عملية لها خلال فترة لا تتجاوز ستة اشهر يدعى مجلس المنظمة بعدها لدورة استثنائية في طرابلس الغرب لمناقشتها واقرارها .

اولويات لمشاريع الامن الغذائي العربي :

اما عن اجتماعات هذه اللجنة في «الخرطوم» فقال رئيس الدورة العاشرة :

لقد اجتمعنا في مقر المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الخرطوم ، بعد ان قامت هذه المنظمة بفرز وتبويب دراسات مشاريع الامن الغذائي العربي . وفي اجتماعات اللجنة السداسية قمنا بدراسة المشاريع الـ «١٥٣» مشروعاً للامن الغذائي ، وحددنا اولويات لها وفق الترتيب التالي :

● القمح والحبوب كمحاصيل استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها .

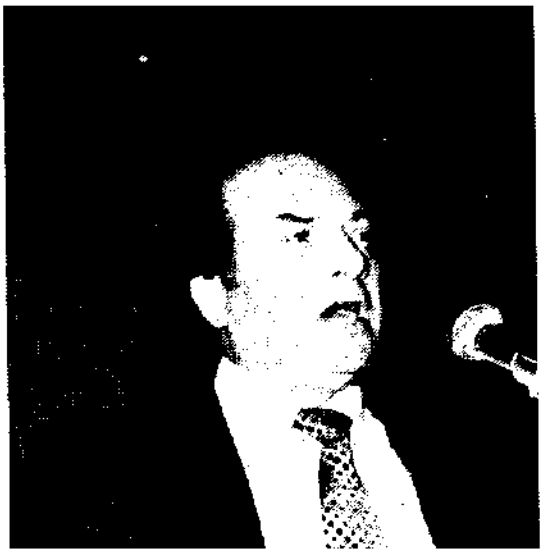

● تنمية وتطوير الانتاج الحيواني .

● مشاريع السكر ثم الزيوت .

وقد اقرينا مبدئياً «٤٠» مشروعاً من هذه المشاريع ، وستجتمع اللجنة مرة اخرى في وقت لاحق لدراسة هذه المشاريع بعد استكمال بعض جوانبها ، ولاقرارها نهائياً قبل عرضها على المؤتمر الاستثنائي لوزراء الزراعة العرب القادم .

اما عن مشاريع الموارد الطبيعية الواردة في برامج الامن الغذائي العربي فيقول الدكتور مسوكر :

لم تدرسها اللجنة السداسية في اجتماعاتها في الخرطوم ، ورفعنا توصية الى مجلس المنظمة لتشكيل لجنة تقوم بغربلة المشاريع المعروضة في دراسات الموارد الطبيعية وفق اولويات ليصار الى اعتماد المشاريع الاكثر التصاقاً بالزراعة والاكثر سرعة من حيث عائديتها ، ولاقرار تمويلها .

تفاؤل بقرارات ايجابية لمؤتمر وزراء الزراعة «الاستثنائي» !

يقول الدكتور حامد مسوكر : من خلال مؤتمرنا الاخير ، ومن خلال اتصالاتي باخواني وزراء الزراعة العرب ، لاحظت تجاوباً واهتماماً كبيراً بالجانب الزراعي ومشكلة الامن الغذائي في كافة الاقطار العربية ، حتى في الاقطار النفطية التي تتسابق لزراعة الصحراء وتشجيع الزراعة ودعمها بالتكنولوجيا والاساليب العلمية .

لذا ومن خلال الروح العالية والمسؤولة التي اتسمت بها اجتماعات وزراء الزراعة العرب بدمشق ، فأنا متفائل «الحديث للدكتور مسوكر» واتوقع ان تتخذ في المؤتمر الاستثنائي القادم بطرابلس قرارات إيجابية ، وان تقرر مشاريع الامن الغذائي لا سيما تلك التي تثبت جدواها الاقتصادية حيث ستدعم وتعطى الاولوية في التمويل والتنفيذ .

ماذا نريد من الزراعة؟

يجب الاعتراف بأن المسألة الزراعيه هي من أكثر المسائل تعقيدا لافي قطرنا فحسب ، بل في معظم بلدان آسيا . لان لها وضعا تاريخيا يتعلق خاصة بنوع الملكية ووسائل الانتاج والبنية الاجتماعية المرتبطة بهما أو الناتجة عنهما . ولذلك غالبا ما يتم تجنب هذه المسألة او الالتفاف حولها أو القفز من فوقها او التعامل معها بالمراحل دون مواجهتها مواجهة جذرية . ولعل خططنا الخمسية الاقتصادية والاجتماعية كانت متاثرة بجانبها الزراعي بهذه القضايا وربما كانت ايضا متعثرة في المجال الزراعي بسببها .

ماذا نريد من الزراعة ؟

باختصار نقول اننا نريد تأمين المواد الغذائية الاساسية لشعبنا ، والمواد الضرورية للصناعات الزراعية ، وتخفيف استيراد هذه المواد للحد الاقصى الممكن ، وتخفيض اسعارها ، وتأمين فائض للتصدير اي تحقيق الامن الغذائي والاستقرار في الانتاج الزراعي.

الواقع اننا لم نستطع حتى الآن تحقيق هذه الاهداف ، بل ربما ابتعدنا عنها جزئيا ، وما زال استيراد المواد الغذائية يحتل حوالي ربع قيمة مجمل انتاجنا الزراعي سنويا ، وما زلنا نستورد مواد غذائية بحوالي مليار ونصف المليار سنويا ، وهذا خلل كبير دون شك لابد من علاجه سريعا ، والا فان المشكلة تتفاقم اكثر فاكثر ، وستصبح عبئا كبيرا علينا ان لم نتداركها وليس من الصعب جدا تداركها ، لما لدينا من امكانيات كبيرة في المجال الزراعي ، تؤهلنا لتحقيق اهدافنا السالفة الذكر اذا وضعنا المسألة الزراعية في رأس اولوياتنا واهتماماتنا .

ويتبادر للذهن هنا سؤال هو: ما هي المشاكل الاساسية التي نواجهها في مجال الزراعة ؟

عند دراسة المسألة الزراعية نلاحظ بوضوح عدم وجود خطة شاملة لمعالجة هذه المسألة ، واعني هنا بالخطة الشاملة دراسة واقع الملكية ووسائل الانتاج وطرق الإنتاج والري واليد العاملة والاسعار والتصنيع وتأمين الآلات والبذار والتمويل والاستثمار وزيادة الانتاج الحيواني وغير ذلك .

فالاراضي الزراعية المستثمرة في القطر لاتزيد على ربع الاراضي الصالحة للزراعة ، أي انه بامكاننا ان نضاعف مساحة الاراضي المستثمرة اربع مرات اذا وفرنا الشروط اللازمة لذلك ، وخاصة رصد استثمارات مالية واجراء استصلاح في بعض المناطق ، اضافة الى تحقيق اجراءات اخرى ليست صعبة جدا .

وملكية الاراضي الزراعية مبعثرة في قطرنا فمساحة ثلاثة أرباع المزارع لا تزيد على (١٠) هكتارات للمزرعة الواحدة ، ومتوسط حجم المزرعة في القطر هو ٣ر٥ هكتار ، وهذا التبعثر يجعل من الصعب جدا مكننة الزراعة ، وتخطيطها وتنفيذ مشاريع زراعية كبيرة والاشراف عليها وغير ذلك ، بل يجعل من المتعذر تحقيق التكثيف الزراعي ، ورصد اعتمادات كبيرة للاستثمار في

مجال الزراعة ، لان دور الدولة هنا لايمكن ان يكون فعالا جدا مع مثل هذا التبعثر في الملكية ، ولو ترافق التبعثر مع انشاء جمعيات تعاونية لهان الامر ولاستطعنا التغلب على المشكلة ، الا ان عدد الجمعيات الزراعية

التعاونية الانتاجية لم يزد عن ست جمعيات في قطرنا كله حتى الآن مما ابقى الملكية الصغرى ، ووسائل الانتاج الفردية هي سيدة الموقف بلا منازع .

مسالة اخرى نواجهها هي مسالة الري ، فمصادر الري قليلة نسبيا في قطرنا ، ومساحة الاراضي المروية لا تزيد كثيرا على نصف مليون هكتار ، ومع ذلك فاسلوب الري مازال بالطرق التقليدية التي تؤدي الى هدر المياه ، وزيادة الملوحة او اغراق الارض احيانا، ولم تجاوز نسبة الري بالوسائل الحديثة (الرش مثلا) الربع بالمائة من مساحة الاراضي المروية .

ان عدد الآلات الزراعية الموجودة لدينا وانواعها لاتتناسب لا مع مساحة الاراضي المزروعة ، ولا مع حاجتنا الفعلية لمثل هذه الآلات ، خاصة وان الايدي العاملة عزفت في السنوات الاخيرة عن العمل في الزراعة، مما ادى الى ارتفاع اجور اليد العاملة الزراعية ارتفاعا كبيرا جدا ، ادى الى زيادة تكاليف الانتاج ، واحيانا الى ارتفاع نسبة الهدر في جني المحاصيل . هذا اضافة الى سوء التسويق وسيطرة تجار الجملة على جانب كبير منه ، وعدم حسم الموقف نهائيا حتى الآن في مجال التسويق من قبل شركات القطاع العام لصالح المنتج والمستهلك على حساب تاجر الجملة .

يقتضي حل المسالة الزراعية استغلال الاراضي الصالحة للزراعة بكاملها ، حيث بالامكان توسيع رقعة الاراضي المزروعة اربع مرات ، وفي الوقت نفسه منع البناء منعا باتا على الاراضي الزراعية ومكافحة التلوث ، وتنويع نشاط الريف الاقتصادي في جميع نواحي الانتاج الغذائي والنباتي والثروة الحيوانية والسمكية والغابات وغيرها ، وكذلك توسيع الصناعات الزراعية في الريف ، واعطاء دور فعال للاتحاد العام للفلاحين وانشاء مزيد من الجمعيات التعاونية الانتاجية ، وزيادة الاستثمارات في القطاع العام الزراعي عما كانت عليه في الخطة الخمسية الرابعة ، وتكثيف الزراعة ، وحل مشاكل الاستصلاح واستثمار الاراضي المستصلحة وتطوير قانون الاستثمار وتطبيقه تطبيقا شاملا . وهذا ماأقره المؤتمر السابع للحزب ، وما وضعته الحكومة في بيانها، ولحظه مشروع الخطة الخمسية الخامسة ، وما يجرى الآن العمل لتنفيذه .

لا يستهين احد بصعوبات المسالة الزراعية ، لكنها ليست مستحيلة الحل على اية حال .

عبد القادر قدورة

نائب رئيس مجلس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية

عن المجلة « البعث »

أخبار الزراعة

نقابة المهندسين الزراعيين في سورية تنتخب تشكيلاتها

اصدر السيد الدكتور حامد مسوكر وزير الزراعة السوري القرار رقم ٦٣/ت تاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٧ متضمناً النظام الداخلي لنقابة المهندسين الزراعيين في سورية المشار اليه في القانون رقم (٥٧) الصادر تاريخ ١٩٨٠/٩/١٣ بشأن تنظيم مهنة الهندسة الزراعية في سورية . وسيعرض هذا النظام على المؤتمر العام للنقابة في اول اجتماع له لاقراره .

وقد تلا ذلك عقد اجتماع لهيئة فرع النقابة في كل محافظة من محافظات القطر العربي السوري نوقشت فيه تقارير فنية عن الزراعة في المحافظة والاقتراحات المقدمة من المهندسين الزراعيين الاعضاء ، واختتم بانتخاب مجلس الفرع والاعضاء المتممين لحضور المؤتمر العام للنقابة .

وسيعقد المؤتمر العام للنقابة بتاريخ ١٩٨١/٣/١٢ تحت رعاية الرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية . ويتألف المؤتمر من النقيب ومجلس النقابة الحاليين واعضاء مجالس الفروع والاعضاء المتممين المنتخبين . وسيكون من اهم اعمال هذا المؤتمر دراسة الاقتراحات المقدمة من هيئات فروع النقابة في المحافظات ومناقشة بيان مجلس النقابة عن الفترة السابقة وانتخاب النقيب ومجلس النقابة الجديدين .

الاتحاد السوفييتي يطور انتاجه وتصديره من الأمونيا

من المتوقع أن يزداد انتاج الأمونيا في الاتحاد السوفييتي زيادة كبيرة ، حيث أن هناك (٤٠) مصنعاً جديداً للأمونيا بعضها بدأ بالانتاج وبعضها ما زال تحت الانشاء والبعض الآخر في مرحلة التخطيط .

ومن المعروف أن الاتحاد السوفييتي كان يهدف ضمن خططه التوسعية إلى مضاعفة الطاقات الانتاجية للامونيا خلال الفترة من منتصف عقد الستينات وحتى منتصف عقد السبعينات . ورغم أن هذه الخطط قد تعثرت في الماضي بعض الشيء إلا أن جزءاً كبيراً منها قد أنجز . وقد أوشك العمل في مد خط أنابيب نقل النشادر على الانتهاء ، وسوف يقوم هذا الخط الضخم الذي يبلغ طوله حوالي (٢٥٠٠) كيلو متر بنقل الأمونيا من منطقة توغلياتي التي تعتبر إحدى مناطق الاتحاد السوفييتي الرئيسية لانتاج الأمونيا واليوريا إلى ميناء أوديسا بمعدل سنوي قدره (٢,٥) مليون طن من الأمونيا . ويضم هذا الخط خمس محطات للضخ و(١٥) محطة للتوزيع مزودة بأجهزة اتصال لاسلكية وحاسب الكتروني .

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتكامل الاقتصادي العربي

المهندس الجدوع:

دراسات وأبحاث لإنشاء أجهزة واتحادات ومشروعات عربية مشتركة

يعتبر التكامل الاقتصادي العربي أحد الطموحات الكبيرة التي تسعى لتحقيقه الجماهير العربية. ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي أحدثته الجامعة العربية كجهاز متخصص ما هو إلا قناة من الأقنية الرئيسية الهامة للتنسيق والتعاون الاقتصادي العربي المتكامل. لهذا المجلس نشاطات هامة في مسيرة التكامل الزراعي العربي سواء أكان ذلك من خلال احداث شركات عربية متخصصة للزراعة والانتاج الغذائي أو من خلال مشاريع لها في مجال البحوث الزراعية العربية أو في انشاء اتحادات زراعية عربية نوعية متخصصة.

في حديث عن دور هذه المنظمة العربية في مجال التنمية الزراعية العربية، التقت «المهندس الزراعي العربي» المهندس محمد أمين الجدوع رئيس الإدارة العامة للانتاج في مجلس الوحدة الاقتصادية:

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتنمية الزراعية

● بصفتكم رئيساً للإدارة العامة للانتاج في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. هل لكم أن تعطونا فكرة عن أعمال ومهام إدارة الانتاج الزراعي في المجلس؟

●● إن اعمال ومهام إدارة الانتاج الزراعي تتلخص بما يلي:

تقوم بالدراسات والأبحاث المتعلقة بالزراعة من أجل التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي. كما تقوم بالدراسات التبريرية لغرض انشاء أجهزة ومشروعات عربية مشتركة واتحادات عربية نوعية وتهيء الدراسات والأبحاث الضرورية المتعلقة بالتنمية الزراعية لمناقشتها في الندوات التي تهيئها هذه الإدارة.

ففي مجال المشروعات العربية المشتركة في المجال الزراعي فقد قامت هذه الإدارة بالدراسة التبريرية للشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ووضعت النظام الأساسي وعقد التأسيس والاحكام التأسيسية لهذه الشركة، وأعلنت قيامها برأسمال قدره ٦٦ مليون دينار كويتي ومقرها دمشق. وقد باشرت هذه الشركة بمشاريع في مختلف الأقطار العربية حسب

خطة مدروسة . كما أنجزت الإدارة متطلبات انشاء شركة عربية للزراعة والانتاج الغذائي ومؤسسة عربية لاستصلاح الأراضي ووكالة عربية لتجارة السلع الزراعية والغذائية ومشروع التنسيق والتمويل المشترك للبحوث الزراعية العربية والمجلس الأعلى للزراعة والغذاء العربي . أما في مجال انشاء اتحادات زراعية عربية متخصصة ، فقد قامت الإدارة بكل مايتطلب من دراسات ونظم لانشاء مثل هذه الاتحادات وبالفعل فقد أعلنت الاتحادات التالية :

١ ـ الاتحاد العربي للصناعات الغذائية
٢ ـ الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك
٣ ـ الاتحاد العربي للسكر

لاإزدواجية بين المنظمات الزراعية العربية

● إذاً فهل لاترون بأن هناك ازدواجية بين أعمال هذه الإدارة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ؟

●● أنا لا أرى بأن هناك ازدواجية بل العكس فإن كلاً من هذه الإدارة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية تقوم بعمل مختلف ولكن كلاً منهما يكمل الآخر فإدارة الانتاج الزراعي تختص ـ كما أسلفنا ـ بانشاء الأجهزة والشركات العربية المشتركة والاتحادات العربية الفرعية المتخصصة بينما تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الزراعية التي تطلبها الدول العربية . وهي بالحقيقة منظمة متخصصة وبيت خبرة . أما تنفيذ المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية فيتم عن طريق الشركات العربية المشتركة كالهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والشركات الثنائية أو من قبل حكومات الأقطار العربية بصورة منفصلة .

انجازات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

● ما هي ، في نظركم ، أبرز الأعمال التي حققها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية خلال الفترة السابقة في مجال الزراعة العربية بوجه عام وفي مجال التكامل الزراعي العربي وتحقيق الأمن الغذائي العربي بوجه خاص ؟

●● بالإضافة إلى ما بينته سابقاً فإنه قد تم في نطاق المجلس انشاء الشركة العربية للاستثمارات الصناعية برأسمال قدره (١٥٠ مليون دينار عراقي) التي باشرت أعمالها منذ سنتين وهي متخصصة بانتاج الجرارات والمكائن الزراعية والسيارات وغيرها من المعدات التي تخدم المجال الزراعي في التنمية والتكامل . وفي مجال الأمن الغذائي العربي فقد تحقق أو انجز ما يلي :

بالإضافة إلى الأجهزة التي تم ذكرها كالشركات الزراعية العربية المشتركة والاتحادات العربية النوعية المتخصصة التي جميعها تخدم الأمن الغذائي العربي فإن الإدارة انجزت دراسات عديدة ومهمة أتذكر منها :

١ ـ تنسيق السياسات الزراعية بين الأقطار العربة
٢ ـ أربعة مجلدات عن الأمن الغذائي العربي
٣ ـ تشجيع الاستثمار في الزراعة
٤ ـ المجمعات الزراعية الصناعية من أجل الأمن الغذائي العربي
٥ ـ تخزين المحاصيل الزراعية في الوطن العربي
٦ ـ تقليل الفاقد من المحاصيل الزراعية والغذائية في الوطن العربي
٧ ـ التكامل الاقتصادي العربي في الزيوت النباتية
٨ ـ الوكالة العربية لتجارة السلع الزراعية والغذائية
٩ ـ التعاونيات الزراعية في الوطن العربي
١٠ ـ التكامل العربي في انتاج الجرارات الزراعية
١١ ـ التكامل العربي في انتاج اللحوم
١٢ ـ امزايا النسبية والتوسع في الانتاج الزراعي
١٣ ـ التكامل الاقتصادي في مجال الثروة السمكية
١٤ ـ تشجيع التبادل التجاري في المواد الزراعية بين الأقطار العربية
١٥ ـ المشكلات والعوائق التي تحول دون التكامل الزراعي .

تعاون بين المجلس والمنظمات العربية والدولية

● ما هي أهم أوجه التعاون والتنسيق بين المجلس والمنظمات الدولية والعربية فيما يخص الزراعة العربية ؟

●● ابدا اولا بالمنظمات العربية . فهناك تنسيق بين مجلس

الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجامعة العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والشركات الزراعية العربية المشتركة والاتحادات العربية المتخصصة في كافة المجالات سواء في انشاء الأجهزة المشتركة أو الدراسات والأبحاث ، وان آخر عمل هو الاتفاق على انشاء مؤسسة عربية

لاستصلاح الأراضي . فقد تمت مباحثات بين السيد أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والسيد مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية على عقد اجتماع دعا إليه السيد مدير المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة لدراسة إطار الدراسة المقترح من قبل المجلس . كما أن هناك مشروعاً للقيام بمسح الأراضي والمياه في الوطن العربي بالتعاون مع المنظمات المتخصصة المذكورة .

أما أوجه التعاون في المجال الزراعي مع المنظمات الدولية ، فإن المجلس باتصال وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة . فقد تم في إطار هذا التعاون إقامة ندوة التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية في المجال الزراعي التي انعقدت

في مدينة الاسكندرية خلال الفترة من ٢ ـ ٧ نيسان/ابريل ١٩٧٩ حيث تهيأ خمسة بحوث زراعية ساهم في وضعها خبراء

المنظمة . ونحن بصدد القيام بمشروع متابعة أمده خمس سنوات لتنفيذ توصيات هذه الندوة بالاشتراك مع المنظمة العالمية للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والصندوق

العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وغيرها من المنظمات ويؤمل البدء به خلال عام ١٩٨١ . وسوف يشمل هذا المشروع ما يلي :

١ ـ تحديد مشكلات الأمن الغذائي
٢ ـ اعداد دراسات منظومة للتنمية الزراعية في الأقطار العربية التي لم يتم أعداد هذاه الدراسات فيها
٣ ـ اعداد دراسات منظورية للتنمية الزراعية في الأقطار
٤ ـ التدريب في ميدان تحليل المشروعات الزراعية وغيرها من المواضيع.

خطة عالمية لعقد التنمية الثالث

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً في أواخر العام الماضي ، على خطة التنمية لعقد التنمية الثالث الذي يستمر من عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٩٠ . وقد اعتبرت تلك الخطة الانجاز البناء الأوحد للدورة الخاصة بالمفاوضات العالمية التي انعقدت خلال فصل الصيف الماضي ، ولكن دولاً كثيرة تعتبره مخيباً للآمال .

وتضع خطة التنمية الدولية سلسلة من الأهداف لعقد الثمانينات ، ومن بينها نمو إجمالي قدرة سبعة بالمائة ومستوى مساعدة من الدول الغنية الصناعية قدرة سبعة بالألف من دخلها الوطني الاجمالي . وهاتان النسبتان هما أقل بكثير مما طالب به المفاوضون نيابة عن العالم الثالث . والواقع هو أن نسبة ٧ بالألف كانت هدف المعونة خلال عقد التنمية الماضي . وتضع الخطة أهدافاً أخرى مثل ادارة السلع لمصلحة الدول النامية وإجراءات خاصة للأمم الأفقر .

وقال سفير فنزويلا متحدثاً باسم مجموعة الدول الـ ٧٧ التي تمثل العالم الثالث في الشؤون الاقتصادية : إن النص لا يفي بما كانت تتوقعه المجموعة . وقال السفير : إنه توجد قيود كثيرة وغموض كبير في الخطة . ومما يزيد ذلك تعقيداً المواقف السلبية التي عبرت عنها بعض الدول المتقدمة . وأضاف السفير : إننا ندرك أن علينا الاعتماد بقدر متزايد على مواردنا الخاصة .

وقالت دول متقدمة مثل بريطانيا إنها لا تشعر بأنها ملتزمة تماماً بهدف المعونة الذي نصت عليه خطة التنمية . بينما أعربت دول أخرى مثل هولندا وألمانيا الغربية عن حماسها . بل إن هولندا أيدت الهدف الذي اقترحه العالم الثالث (عشرة بالألف) وهو وارد في الخطة ، ولكن باعتباره هدفاً مستحسناً طويل الأمد .

وقالت الولايات المتحدة الأمريكية التي وصفت هذه الخطة بأنها تسير في الاتجاه السليم ، إنها تعتبرها سارية على كل الدول . وفسر هذا القول بأنه دعوة إلى الدول الاشتراكية للمساهمة بدور أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الثالث .

مجلس وزراء

الشؤون الاجتماعية العرب
في دورته الأولى في تونس

- إحداث مركز عربي للتنمية الريفية في سورية لتنسيق الجهود العربية في تنمية الريف
- صندوق عربي لتمويل المشروعات الاجتماعية ومركز للتدريب والبحوث واستراتيجية للعمل الاجتماعي العربي

كان وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل يعقدون سنوياً وضمن نطاق جامعة الدول العربية ، مؤتمراً لدراسة القضايا الاجتماعية المشتركة في ضوء ميثاق العمل الاجتماعي العربي . وكان المؤتمر يصدر توصيات تعرض على جامعة الدول العربية لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

إلا أن المؤتمر السادس لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب المنعقد في الرباط ١٩٧٩ ، أوصى باحداث مجلس لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب وقدم إلى الجامعة العربية مشروعاً لنظام المجلس ، فصدقته الجامعة العربية ، وأصبح للمجلس كيان مستقل ومكتب تنفيذي وأمانة فنية من أجل تنفيذ مقررات المجلس إذ أن تلك المقررات لم تعد ، بعد إنشاء المجلس ، خاضعة لتصديق الجامعة العربية إلا إذا كانت تتطلب تمويلاً من الجامعة .

وقد عقدت الدورة الأولى لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في تونس في الفترة ٢٥ ـ ١٩٨٠/١٢/٢٧ بعد أن عقد المكتب التنفيذي للمجلس اجتماعاً درس فيه جدول الأعمال لتلك الدورة .

وحول مواضيع تلك الدورة ومناقشاتها ومقرراتها كان لنا هذا اللقاء مع الأستاذ حنا حنا مدير مراكز انعاش الريف في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في القطر العربي السوري .

المواضيع المبحوثة

● لقد حضرتم الدورة الأولى لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ..

ما هي المواضيع التي بحثت في الدورة ؟

ـ الأستاذ حنا حنا : لقد تضمن جدول أعمال الدورة أموراً على غاية كبيرة من الأهمية في مجال التنمية الاجتماعية . وكان من أهم المواضيع المبحوثة : إحداث صندوق عربي لتمويل ودعم المشروعات الاجتماعية ، وإحداث مركز عربي للتنمية الريفية ، ودعم المؤسسات الاجتماعية في فلسطين المحتلة ، ودعم صمود جنوبي لبنان ، وإقامة مركز البحوث والتدريب في التنمية الاجتماعية ، وبرنامج الأمانة الفنية بشأن تنفيذ استراتيجية العمل الاجتماعي خلال عقد الثمانينات ، وتوصيات مؤتمر الطفل العربي المنعقد في تونس ١٩٨٠ ، وتوصيات الندوة العربية للاندماج الاجتماعي والمهني للمعوقين ، والآثار الاجتماعية لحركة انتقال اليد العاملة في البلاد العربية ، بالاضافة إلى مواضيع أخرى .

مركز عربي للتنمية الريفية ..
.. في سوريا

● هل لكم أن تحدثونا عن مناقشات المجلس ومقرراته حول المواضيع المتعلقة بالتنمية الريفية ؟

ـ الأستاذ حنا حنا : لقد كان الموضوع الأساسي بشأن التنمية الريفية هو موضوع إحداث المركز العربي للتنمية الريفية . هذا المركز الذي سبق لمؤتمرات وزراء الشؤون الاجتماعية العرب أن قررت احداثه في جمهورية مصر العربية ، وذلك بتحويل المركز الدولي للتوطين وتنمية المجتمع في مربوط بمحافظة الاسكندرية إلى مركز عربي للتوطين . إلا أنه لم يقيض لهذه القرارات الخروج إلى حيز التنفيذ . وبعد خروج مصر من جامعة الدول العربية ، تقدم وفد الجمهورية العربية السورية بمذكرة إلى المؤتمر السادس لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب يطلب فيه استضافة هذا المركز وتقديم المقر وما يقع على القطر من التزامات وفق نظام جامعة الدول العربية ، وذلك باعتبار أن أضخم مشروع للتوطين في العالم العربي في منطقة سد الفرات العظيم . وقد قرر المؤتمر السادس لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب في حينه صرف النظر عن قراراته السابقة بتحويل مركز مربوط إلى مركز عربي للتوطين وقبول العرض المقدم من الوفد السوري وإحالة هذا الموضوع إلى الاجتماع الأول لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب . وكان أن تمت دراسة مشروع نظام المركز في اللجنة القانونية للجامعة العربية بناء على ملاحظات الدول العربية وتقرر تعديله بحيث يتحول المركز إلى مركز عربي للتنمية الريفية المتكاملة .

● ماذا تم في اجتماعات المجلس حول إحداث المركز ؟

ـ الأستاذ حنا حنا : لدى عرض موضوع المركز مشروع ميزانيته على المجلس ، دارت مناقشات واسعة حول أعمال هذا المركز وامكانية قيام مركز التدريب والبحوث بمهام المركز المقترح ، وقدم السيد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل السوري عرضاً مفصلاً ووافياً حول طبيعة مهام هذا المركز واختلافها عن طبيعة المراكز الأخرى ، وتعرض إلى أهمية قيام هذا المركز على المستوى القومي العربي خاصة وأن الريف العربي يعاني بشكل عام من نقص كبير من الخدمات ، الأمر الذي زاد من هجرة أبناء الريف إلى المدينة وإلى الخارج ، ولهذا آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة . لذا فإن الضرورة القومية تستدعي احداث هذا المركز خاصة وأن الدراسات الأولية قد أعدت جميعها من أجل اقامته . وبنتيجة المناقشة

المستفيضة ، قرر المجلس التأكيد على إقامة المركز العربي للتنمية الريفية في الجمهورية العربية السورية في ضوء ما أبدته من استعداد لتقديم الأبنية وما يترتب عليها من التزامات أخرى حسب أنظمة جامعة الدول العربية . وكلف المجلس الأمانة الفنية بمتابعة استكمال الاجراءات التنفيذية لقيام هذا المركز .

أهداف المركز

● ما هي الأهداف التي حددت للمركز ؟

ـ الأستاذ حنا حنا : حدد النظام الأساسي للمركز أهداف المركز الجديد . ويهدف المركز بوصفه هيئة فنية لجامعة الدول العربية إلى الاسهام في تنسيق جهود الدول العربية في دفع عجلة التنمية الريفية في هذه الدول وتوفير أسباب الانطلاق أمامها وفق خطط عمل مدروسة ومحددة من شأنها دعم قدرات الوطن العربي الذاتية وتنسيق نموها في قطاعات التنمية الريفية وغيرها من القطاعات الاقتصادية المتعلقة بالانتاج الزراعي وتنمية القوى العاملة فيه على الصعيدين القومي والوطني .

أعمال المركز

● وماذا عن أعمال المركز ؟

ـ الأستاذ حنا حنا : يتولى المركز في سبيل تحقيق أهدافه تهيئة المتطلبات الأساسية اللازمة للمساهمة في تدعيم التنمية الريفية العربية وتحقيق تعاون عربي شامل يرتقي بمستوى التنمية الريفية على الصعيد العربي لتساير الركب العالمي . كما يختص المركز بمعاونة الدول الأعضاء بالوسائل المتاحة في تذليل العقبات التي تعترض طريقها في مجالات التنمية الريفية كافة وغير ذلك من الاختصاصات المقررة له ، وعلى الأخص : القيام بالدراسات النظرية والميدانية واقتراح سبل تطبيق نتائجها على الصعيدين العلمي والعملي ، وتوحيد أسس دراسة خطط التنمية الريفية وتقديم المشورة في إعدادها وتنفيذها وضمان نتائجها من الناحيتين الاقتصادية والادارية ، وتقديم المشورة الفنية لقيام المشاريع التنموية الرئيسية ومتابعة تنفيذ القائم منها في اطار تخطيط تنموي شامل على المستويين القومي والوطني ، واقتراح الوسائل الكفيلة برفع الكفاية الانتاجية وخفض التكلفة في مجال التنمية وتوفير الحوافز الملائمة ، وتسهيل تبادل الكفاءات بين الأقطار العربية واقتراح الأساليب المناسبة للمحافظة عليها وانمائها ، ووضع الأسلوب المناسب للاستفادة من الكفاءات العربية في المهجر وتعبئتها وربطها بالوطن الأم ، والمساهمة في اعداد المتخصصين وتدريبهم وانشاء المعاهد المتخصصة للتدريب والتنمية الريفية وتطوير المعاهد والمراكز القائمة وذلك بالتعاون مع الهيئات المهنية والنقابية والاتحادات الوطنية والقومية ومع المنظمات والهيئات المتخصصة العربية والأجنبية ، والاهتمام بعقد الندوات والمؤتمرات لتبادل الرأي وتنمية العلاقات بين الجهات العربية المتخصصة والمسؤولة وإقامة وتنظيم المعارض والأجنحة النوعية العربية المشتركة ، وغير ذلك من الوسائل العلمية والاجراءات العملية المؤدية إلى تحقيق نهضة تنموية شاملة في الوطن العربي وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية في أقطاره ومع المنظمات والهيئات العربية الأخرى التي تتصل اختصاصاتها بأهداف المركز ومهامه .

وماذا عن انعكاسات المقررات على تنمية الريف العربي ؟

● **كيف تنظرون إلى مقررات الدورة الأولى لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ؟**

الأستاذ حنا حنا : كما ذكرت فإن جدول أعمال الدورة الأولى للمجلس كان حافلاً بمواضيع هامة جداً وذات أبعاد كبيرة على التنمية الاجتماعية في الوطن العربي . وإذا كان قرار احداث المركز العربي للتنمية الريفية ذا أثر كبير على تطوير الريف العربي فإن للقرارات الأخرى أثرها أيضاً على التنمية الاجتماعية في الريف والمدينة . فصندوق التمويل هو حجز الأساس في العمل الاجتماعي العربي ، واحداث هذا الصندوق سيخلق مصدر تمويل لمشاريع العمل الاجتماعي العربي . ولكن ميزانية هذا الصندوق لعام ١٩٨١ التي حددت بمليون دولار كانت ضعيفة جداً ولا تكفي للقيام بمشروع واحد إذا إن ميزانية مركز التنمية الريفية لوحدها تبلغ مليون دولار . ولكن الأمل أن يزداد رأسمال الصندوق في السنوات المقبلة لتغطية نفقات المشاريع الاجتماعية العربي . وكذلك القرارات المتخذة في ميدان الطفولة ورعاية وتأهيل المعاقين والقرارات المتخذة في مجال متابعة تنفيذ استراتيجية العمل الاجتماعي وجميع هذه المقررات ذات صلة وثيقة بتنمية الريف وتطويره لأن الريف العربي عانى طويلاً من الاهمال والحرمان مع أنه مصدر الثروة بالنسبة لكثير من أقطار الوطن العربي . ولا بد من توحيد الجهود العربية في سبيل تطوير الريف العربي وتنميته . ولا بد أيضاً من زيادة الجهود في كل قطر من الأقطار العربية . ويجب أن لا ننسى أن تنفيذ هذه المقررات هو على غاية كبيرة من الأهمية ويتطلب بذل الكثير من الجهد لأن ذلك يحتاج إلى مقومات أساسية تتجلى في تأمين التمويل اللازم وتهيئة الكادر الفني المؤهل وتأمين المنشآت اللازمة . وأحب أن أنوه في النهاية بأن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في القطر العربي السوري رفعت مذكرة إلى السيد رئيس مجلس الوزراء اقترحت فيها تشكيل لجنة فيها الوزارات المختصة لاتخاذ الاجراءات المناسبة من أجل تأمين مقر المركز العربي للتنمية الريفية ليكون جاهزاً فور انتهاء الاجراءات التنفيذية اللازمة من قبل جامعة الدول العربية .

دورة تقويم المشروعات الزراعية

خطوة في سبيل إعداد الكوادر العربية والاستغناء عن الخبرة الأجنبية

محاضرات نظرية وتدريبات نظرية وعملية حول تحديد وإعداد المشاريع

أقامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمعهد العربي للتخطيط في الكويت دورة حول تقويم المشروعات الزراعية ، واشترك في الدورة عشرون عضواً من السودان واليمن الشمالي وليبيا وموريتانيا وتونس وسوريا والأردن والصومال ، وأقيمت الدورة في فندق غرين فيليج في الخرطوم ، في الفترة من ١٨ يناير/كانون الثاني إلى ١٩ فبراير ١٩٨١ .

اهداف الدورة

لا تزال الدول العربية تعتمد في دراسة وتقويم مشاريعها الاستثمارية ، وفي معظم الحالات ، على بيوت الخبرة الأجنبية ، على الرغم من محاذير انتهاءات تلك الخبرة وجهلها بالظروف المحلية وارتفاع تكاليفها . ذلك أن الدول العربية تعاني نقصاً حاداً في الكوادر المؤهلة للقيام بدراسات الجدوى وتقويم المشاريع . لذلك ، كان اتجاه معظم المنظمات والمعاهد والهيئات الاقليمية والعربية والمحلية إلى إقامة الدورات التدريبية لاعداد وتأهيل الكوادر للقيام بدراسات الجدوى وتقويم المشاريع ، وكانت دورة تقويم المشاريع الزراعية في الخرطوم .

افتتاح الدورة

افتتحت الدورة صباح يوم الاثنين ١٩٨١/١/١٨ ، وحضر حفل الافتتاح السيد الدكتور حسن فهمي جمعة المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية والسيد عبد المحسن تقي مظفر أمين سر المعهد العربي للتخطيط ، والمشرفان على الدورة السيد الدكتور محمد حمدي سالم (عن المنظمة) والسيد الدكتور أحمد سليم خليل (عن المعهد) ، وبعض المسؤولين في المنظمة .

وقد تحدث السيد المدير العام للمنظمة فرحب بالمشاركين وأعطى نبذة عن مشكلة الأمن الغذائي العربي ولمحة عن المنظمة ونشاطاتها . كما تحدث السيد أمين سر المعهد فأعطى لمحة عن المعهد ، وقال إن هذه الدورة خطوة في سبيل تأمين الكوادر التي يمكنها المساهمة في اعداد وتقييم المشاريع ، وأشار إلى أنه ، إذا ما تضافرت الجهود بين الفنيين وواضعي السياسات ، يمكن تحقيق الأمن الغذائي العربي .

وبعد فترة استراحة ، ألقى السيد المدير العام للمنظمة محاضرة عرض فيها للملامح العامة الاقتصادية والاجتماعية العربية ، والأبعاد الاقتصادية والسياسية للأوضاع الغذائية في الوطن العربي ، ومعوقات التنمية الزراعية في الوطن العربي القومية منها والقطرية ، والامكانات والموارد المتاحة ومبررات العمل العربي المشترك ، واستراتيجية وبرامج الأمن الغذائي العربي .

برنامج الدورة

تضمن برنامج الدورة محاضرات نظرية وتدريبات نظرية وعملية حول النواحي المرتبطة باعداد المشروعات وزيارة ميدانية لمشروع الجزيرة في السودان .

الدراسات النظرية لتحديد واعداد المشروعات

يرتبط الجزء الأول من البرنامج بالدراسات النظرية لتحديد واعداد المشروعات من حيث التعريف بالمشروع ودورته ، والعوامل المحددة لاختيار المشروعات ، والمعايير المختلفة في تحديد واعداد المشروعات ، والبيانات اللازمة لتحديد واعداد المشروعات ، والإدارة العلمية لتحديد واعداد المشروعات ، وتخطيط المشروعات في إطار التخطيط القطاعي والتخطيط القومي ، والتفرقة بين الاستثمارات وتكاليف الانتاج في تحديد واعداد المشروعات ، والنواحي الاقتصادية والاجتماعية والمالية لتحديد واعداد المشروعات .

الدراسات التطبيقية لتحديد المشروعات

ويرتبط الجزء الثاني من البرنامج بالدراسات التطبيقية لتحديد المشروعات من حيث مناهج تحديد المشروعات ، وتحديد المشروعات في إطار التخطيط القومي ، والحصر القطاعي وتحديد المشروعات ، وتحديد مشروعات انفرادية ، وتجارب أعضاء الدورة في تحديد المشروعات .

الدراسات التطبيقية
في اعداد المشروعات

ويرتبط الجزء الثالث من البرنامج بالدراسات التطبيقية في اعداد المشروعات من حيث الجدوى الفنية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والقانونية والتنظيمية والإدارية لاعداد المشروعات ، ودراسات السوق والتنبؤ لاعداد المشروعات .

دراسة الحالات

ويرتبط الجزء الرابع من البرنامج بدراسة بعض حالات تحديد واعداد المشروعات . فقد تم تقسيم المشاركين إلى خمس فرق عمل ، وكلف كل فريق باجراء دراسات الجدوى لأحد المشروعات الزراعية ضمن نطاق مشروع الجزيرة في السودان ، فتم اجراء دراسات الجدوى لمشروع زراعة القمح ، ومشروع زراعة الفول السوداني ، ومشروع زراعة الذرة الرفيعة ، ومشروع تربية الدواجن ، ومشروع تطوير تجميع وتسويق الألبان تعاونياً .

اختتام الدورة

جرى حفل اختتام الدورة يوم الخميس ١٩ فبراير/شباط ، وافتتح بكلمة من السيد الدكتور حسن فهمي جمعة شكر فيها المعهد العربي للتخطيط والمشرفين على الدورة والمحاضرين فيها ، وقال : «إن تخلفنا كبير ومسؤولياتنا كبيرة ... وإن الجميع مطالبون بالتعاون لتطوير العمل العربي المشترك ... وإن هذه الدورة بداية لتعاون أكبر مع المعهد» . ثم تلاه السيد عبد المحسن تقي مظفر فشكر المنظمة والمشرفين والمحاضرين وقال : «إننا إذا خلقنا في بعض المشاركين الاهتمام بقضايا التنمية العربية فإننا نكون قد نجحنا» . وأعقبه ممثل المشاركين في الدورة السيد المهندس الزراعي سمير العمري ، فشكر المنظمة والمعهد وإدارة الدورة والمحاضرين وشعب السودان ، وأكد أن «اللقاء الأخوي وتبادل الآراء كان جيداً جداً ، وان ذلك اللقاء الأخوي أهم من اللقاء العلمي ، وان من الضروري الاستمرار في مثل هذه الدورات الناجحة» . ثم تلا ذلك توزيع الشهادات على المشاركين .

آراء في الدورة

في ختام الدورة، أجرت «المهندس الزراعي العربي» لقاء مع بعض المشاركين في الدورة ، للتعرف على آرائهم وانطباعاتهم . ويقول السيد المهندس الزراعي سمير العمري من الأردن «إني لا أشك اطلاقاً في أن هذه الدورات تعود بالفائدة على المشاركين في أكثر من مجال . فعدا عن الفائدة العلمية ، فإن هناك مجموعة من الفوائد الاجتماعية التي يجنيها المشاركون . أما بالنسبة للمخصصات المالية فقد كانت أقل مما يجب نظراً لواقع السوق في السودان» . وقد شارك في هذا الرأي السيد المهندس الزراعي هاشم الحسن من السودان ، وأكد على «أهمية التقاء الأخوة العرب وتعارفهم مما يساعد على رفع التفاهم العربي درجات إلى الأمام في المستقبل القريب باذن الله» . كذلك ، فقد شاركهما الرأي نفسه السيد صالح علي جابه من ليبيا واقترح تحسين البرنامج الاجتماعي في الدورة . واتفق المشاركون الثلاثة على أن الدورة كانت جيدة وناجحة ، وأن الضرورة تقضي بالاكثار من مثل هذه الدورات .

ندوة الأسمدة الكيماوية

وتطوير استعمالها في الوطن العربي

بناء على دعوة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية ، وبالتعاون مع وزارة الزراعة والاغذية والموارد الطبيعية في جمهورية السودان الديمقراطية ، عقدت في الخرطوم ، في الفترة ١٠ ـ ١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٨١ ، ندوة تحت عنوان «الاسمدة الكيماوية وتطوير استعمالها في الوطن العربي» .

اهداف الندوة

عقدت الندوة بهدف دراسة الوضع العام لاستعمال الاسمدة الكيماوية في الوطن العربي على المستويين القطري والقومي ، ودراسة معوقات زيادة استخدام الاسمدة الكيماوية على المستوى القومي وسبل ازالة هذه المعوقات ، والتوعية والترشيد في مجال استخدام الاسمدة الكيماوية وابراز اهمية البحوث والارشاد الزراعي للفلاح على المستوى القومي .

المشاركون في الندوة

شارك في القعوة ممثلون عن كل من الجهات الداعية الى الندوة ومنظمة الاغذية الدولية ومنظمة الاسما الدولية ، ووفود عن الدول العربية وبعض المنظمات العربية والاقليمية والاتحادات المهنية ذات العلاقة بموضوع الندوة .

نستورد الاسمدة ، ونصدر الاسمدة !

اشار المتحدثون في بداية الندوة الى ان الدول العربية تعتبر منتجة للاسمدة الكيماوية ومستهلكة في الوقت نفسه ، الا ان مستوى التبادل التجاري ضعيف ، وان الجزء الاكبر من استهلاك الدول العربية يستورد من خارج المنطقة العربية ، في الوقت الذي يصدر فيه معظم الانتاج الى خارجها مما لا يتمشى مع سياسة التكامل الاقتصادي التي تسعى امتنا العربية الى تحقيقها .

تقارير قطرية وبحوث مقدمة

قامت الوفود العربية بتقديم تقارير قطرية الى الندوة ، واشتملت تلك التقارير على: انتاج واستهلاك الاسمدة الكيماوية كماً ونوعاً ومواقع الاستهلاك ونوع المزروعات خلال السنوات الخمس الماضية ، وكميات الاسمدة المتوقع استعمالها في السنوات الخمس القادمة على ضوء خطط التنمية القطرية ، وسياسة الدولة في توفير الاسمدة الكيماوية بأنواعها داخل القطر وتشجيع استعمالها وطريقة توزيعها وكيفية وصولها الى الفلاح ، والارشاد الزراعي ومراكز البحوث الزراعية والجمعيات التعاونية العاملة في مجال الاسمدة ، ومعوقات زيادة استخدام الاسمدة الكيماوية .

وقدمت الى الندوة ستة بحوث حول : اقتصاديات استخدام واستعمال الاسمدة الكيماوية ، وصناعة الاسمدة الكيماوية ودورها في سد احتياجات المنطقة العربية ، ودور البحث العلمي والارشاد الزراعي في تنمية وتطوير استخدام واستعمال الاسمدة ، ونظم تسليف وتوزيع الاسمدة الكيماوية وتشجيع استعمالها في الزراعة ، واستخدام الاسمدة الكيماوية في احدى الدول النامية . هذا ، إضافة الى دراسة ميدانية حول معوقات زيادة استخدام الاسمدة الكيماوية في الدول المتقدمة والنامية والدول العربية على وجه الخصوص .

توصيات الندوة

وبعد مناقشة التقارير والبحوث المقدمة ، والقيام بزيارة ميدانية لمشروعي الجزيرة والرهد في السودان ، اختتمت الندوة اعمالها صبيحة يوم ١٥ يناير/كانون الثاني . وفيما يلي عرض موجز لاهم النتائج والتوصيات التي اسفرت عنها الندوة .

الغاء الرسوم على الأسمدة :

لاحظت الندوة بارتياح الاهتمام الذي توليه معظم الاقطار العربية بدعم الاسمدة الكيماوية ، حيث وصلت قيمة الدعم الى اكثر من ٥٠٪ في

بعضها ، غير انها لاحظت ان عدداً قليلاً منها لا يقدم اي دعم بل ويفرض رسوماً جمركية وضرائب على الاسمدة المستوردة . لذا توصي الندوة تلك الدول : بأن تعمل على الغاء تلك الرسوم والعمل على تقديم دعم للاسعار حتى تصل المزارع بأسعار معقولة تحقيقاً للتوسع في استعمال السماد بما يحقق زيادة في الانتاج والدخل القومي تفوق قيمتها الدعم الممنوح من قبل الدولة .

صندوق عربي للاسمدة

لاحظت الندوة ان الانتاج العربي من الاسمدة الكيماوية يفوق كثيراً الاستهلاك المحلي . وبالرغم من الميزات النسبية التي تتمتع بها الدول المنتجة لتسويق منتجاتها داخل الوطن العربي ، وفي الوقت الذي تنادي به الدول العربية بالتكامل الاقتصادي ، بالرغم من ذلك فإن العالم العربي يستورد نحو ٩٠٪ من احتياجاته من خارج المنطقة العربية ، وفي الوقت الذي يصدر نسبة كبيرة من انتاجه الى خارج المنطقة العربية ايضاً . ويرجع ذلك في بعض الحالات الى عدم تمكن الدول المستوردة من توفير المبالغ اللازمة لشراء هذه الاسمدة بشروط ميسرة لذا توصي الندوة : بإنشاء صندوق عربي بغرض دعم التبادل التجاري العربي في الاسمدة الكيماوية عن طريق دعم الاسعار وتقديم تسهيلات ائتمانية بشروط سهلة على ان يكون تمويل هذا الصندوق قومياً .

تسهيلات ائتمانية وتسويقية لتشجيع استخدام الاسمدة

بالرغم من المجهودات الكبيرة التي توليها معظم الدول في مجال العناية بالارشاد الزراعي ادت الى انتشار الوعي السمادي بين المزارعين الا ان بعض الاجهزة المسؤولة عن توفير السماد في عدد من الدول العربية لم تواكب هذا النشاط في ازالة المعوقات الائتمانية والتسويقية التي من شأنها ان تجعل الاسمدة في متناول يد المزارع في الوقت المناسب وبشروط مالية سهلة لذا توصي الندوة : : بأن تقوم هذه الاجهزة بإزالة هذه المعوقات كالضمان العقاري على القروض ورفع نسبة التمويل وبيع السماد بسعر التكلفة للمزارعين ونشر مراكز التوزيع في اعماق الريف مع ما يترتب على ذلك من اقامة وتطوير وسائل النقل والتوزيع والتخزين .

كما اوصت الندوة على ان تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية بعمل مسح ميداني شامل بالتعاون مع الدول العربية والجهات ذات العلاقة للوقوف على الاسباب الحقيقية التي تقف وراء معوقات زيادة استخدام الاسمدة الكيماوية لتكون اساساً لوضع خطة تنموية على المدى الطويل .

دعم الجمعيات التعاونية وتقليص دور الوسطاء

لما كانت العلاقة بين اسعار المحاصيل واسعار الاسمدة هي احد اسباب تشجيع استخدام الاسمدة فقد نبهت الندوة الى وجود كثير من الوسطاء في عدد من الدول العربية سواء في بيع السماد او تسويق المحاصيل الامر الذي ادى الى تدني عائد عملية التسميد للمزارع لذا توصي الندوة : بان تعمل الدول المعنية ما امكنها لتقليص دور هؤلاء الوسطاء من خلال تدعيم الجمعيات التعاونية الزراعية العاملة في مجال توفير مدخلات الانتاج وتسويق المحاصيل .

ترشيد استخدامات الاسمدة !

بهدف ترشيد استخدامات الاسمدة والعمل على الاستفادة القصوى من الاسمدة توصي الندوة : بتقوية ودعم اجهزة مسح وتصنيف الاراضي في الدول العربية خاصة في مجال اعداد الخرائط الخصوبية للاراضي الزراعية . كما اوصت الندوة بالعناية والاهتمام بدور العناصر النادرة لما لها من أثر على استفادة النباتات من العناصر الاساسية .

إنشاء صندوق عربي لدعم التبادل التجاري العربي في الأسمدة الكيماوية

تسهيل وصول نتائج البحوث للمزارعين

نسبة لتكامل العمل البحثي والارشادي توصي الندوة : بالعمل على الربط بين اجهزة البحوث والارشاد الزراعي على كافة المستويات بهدف تسهيل وصول نتائج البحوث للمزارعين وتحديد المشاكل والمعوقات الزراعية التي تحول دون تطبيق تلك النتائج حتى تتمكن اجهزة البحث من العمل على برمجة البحوث الزراعية اللازمة لحلها .

وقد اوصت الندوة ايضاً : بان تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتنسيق بين الاجهزة ذات العلاقة في الوطن العربي بالعمل على توحيد المصطلحات العلمية في مجال استخدامات الاسمدة وذلك تيسيراً لتبادل المعرفة والخبرات بين الدول العربية في مجال استخدامات الاسمدة .

وتوصي الندوة : بان تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية والاتحاد العربي لمجالس البحث العلمي بالتنسيق بين أجهزة البحوث والارشاد الزراعي في الوطن العربي في مجالات تبادل نتائج البحوث وتبادل الخبرات وتوثيق الصلات بين الزراعيين عن طريق تبادل الزيارات العلمية والندوات والمؤتمرات .

الاستفادة من برامج المنظمات العربية والدولية

نسبة لما حققه برنامج التسميد التابع لمنظمة الاغذية والزراعة العالمية من نجاحات في كثير من الدول توصي الندوة : أن تعمل الدول العربية على الاستفادة من هذا البرنامج مع العمل على التنسيق بين البرنامج واجهزة البحوث والارشاد الزراعي .

لاحظت الندوة اهمية المعونات الفنية التي يقدمها الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية وعليه توصي الندوة : ان تعمل الدول العربية على الاستفادة القصوى من هذه المعونات .

وتوصي الندوة ان تعمل الدول العربية على الاستفادة من الخدمات والمعونات الفنية والمادية في مجالات استخدامات الاسمدة التي تقدمها المنظمات العربية للتنمية الصناعية .

تكامل بحوث الاسمدة مع مجالات البحوث الاخرى

حيث ان استفادة المحاصيل الزراعية من الاسمدة المضافة للتربة تتأثر بعوامل عدة توصي الندوة : على تكامل بحوث الاسمدة الكيماوية مع مجالات البحوث الاخرى خاصة في مجالات استخدامات واستنباط السلالات المحسنة ذات القابلية الكبيرة للاستفادة من التسميد ومجالات تحضير الارض والري وغيرها من المجالات البحثية .

تحية لنضال مزارعي الارض المحتلة !

استمع المشاركون في الندوة الى بيان ممثل منظمة التحرير الفلسطينية حول ممارسات العدو الصهيوني في الارض العربية المحتلة والاساليب التي يتبعها بغية حمل الاخوة المزارعين العرب على ترك ارضهم ـ ومن وضع اليد على الاسمدة والتقتير عليهم في استعمالها بل ومنعها عنهم ـ في الوقت الذي يسخر افضل الوسائل العلمية النظرية منها والتطبيقية لخدمة المستوطنين الصهاينة على ارضنا المغتصبة .

وهم إذ يحيون نضال شعبنا العربي الفلسطيني في سبيل استرداد حقوقه المغتصبة يهيبون بالهيئات والمنظمات الدولية المختصة بشجب هذا الاسلوب الاستعماري الصهيوني ودعم صمود المزارعين الفلسطينيين العرب في الارض المحتلة لمقاومة السياسة الصهيونية وتقديم المعونات الفنية لهم .

واخيراً توصي الندوة كلاً من المنظمة العربية للتنمية الزراعية والاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية بمتابعة تنفيذ هذه التوصيات .

برقيات شكر

وفي نهاية الندوة ، ارسلت برقيات شكر الى كل من السيد وزير الزراعة والاغذية والموارد الطبيعية ، والسيد وزير الدولة للزراعة والاغذية والموارد الطبيعية ، والسيد المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والامين العام للاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية ، والمدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية .

التضخم المالي يزيد من أزمة برنامج الغذاء العالمي

تحدث السيد توجيل المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي أمام مندوبي لجنة سياسات وبرامج المعونات الغذائية وهي الجهاز الاداري لبرنامج الغذاء العالمي فقال : ان التضخم يلتهم الجزء الرئيسي من الزيادات في المعونة الغذائية التي تقدمها الدول المانحة لبرنامج الغذاء العالمي .

وأشار توجيل الى أنه إذا كانت القيمة النقدية للموارد المخصصة لبرنامج الغذاء العالمي خلال السنوات العشر الماضية قد ارتفعت بمعدل ١٥٠ في المئة فان الزيادة الحقيقية خلال نفس الفترة من السلع الغذائية لم تتجاوز ٢ في المئة وكانت المساهمات قد ارتفعت من ١٦٠ مليون دولار في سنة ١٩٦٩ الى ٤٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٩ الا انها لم تحقق في الواقع سوى زيادة طفيفة في كميات السلع الغذائية التي ارتفعت من ٨٢٩ الف طن الى ٨٤٦ الف طن خلال نفس الفترة الزمنية .

وأشار المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي ببعض الاحباط الى أنه في الوقت الحالي فان المساعدات المتوقعة أقل من الاهداف المحددة وأوضح أنه بالنسبة لسنة ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ فان اجمالي التعهدات بالمساعدات يقدر بنحو ٧٣٤ مليون دولار في حين أن الحد الأدنى من أهدافنا يقدر بمليار دولار .

ودعا كورت فالد هايم سكرتير عام الأمم المتحدة في برقية تليت أمام الاجتماع الدول المانحة كافة الى عدم ادخار أي جهد لبلوغ هذا الهدف وقال في رسالته ان الموارد غير الكافية سوف تحد من قدرة برنامج الغذاء العالمي على الاضطلاع بمهمته بفاعلية وأعرب فالدهايم عن ارتياحه لأن برنامج الغذاء العالمي يركز على معونة الدول الأقل تقدما والأكثر تضررا .

نمط التنمية الزراعية في القطر العربي السوري

انخفضت مساهمة الزراعة في الدخل القومي رغم تضاعف ناتجها المحلي الصافي

الاكتفاء الذاتي: القمح ٦٨-١٠٨٪ - البقوليات ١٠٠٪ - البيض ٨٠-٩٠٪ من الغذاء، المحصول ٨٨-٩٨٪ - الحليب ٦٤-٧٨٪

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على استراتيجية ونمط التنمية في القطاع الزراعي من خلال تحليل بعض المسائل التنموية كمهمة نمو الأنتاج وحصة القطاع الزراعي من الدخل القومي والتغييرات التي طرأت عليها . وقد حددت أهم العوامل التي تؤثر في ديناميكية النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي وخاصة تلك العوامل التي تؤثر في مستوى الانتاجية وتوريها وتأثيرها على نمو الناتج المحلي الصافي في هذا القطاع الانتاجي .

لقد أعطيت العوامل التكنولوجية المؤثرة في انتاجية الأرض والعمل أهمية خاصة ، كما حللت في نفس الوقت العوامل الاقتصادية وأهمها الاستثمارات مع توضيح تأثيرها في حفز نمو الانتاجية ضمن عملية تحديث الزراعة وتطويرها .

أهداف التنمية الزراعية :

يمكن إجمال أهداف التنمية الزراعية بالنقاط التالية وذلك من واقع الخطتين الخمسيتين الثالثة والرابعة وتوقعات الخطة الخمسية الخامسة ٨١ - ١٩٨٥ .

١ - تركز الجهد الانمائي في قطاع الزراعة على السلع الزراعية النباتية والحيوانية التي تتصف بكونها غذاء رئيسي أو مادة أولية للصناعة المحلية أو أنها مخصصة للتصدير أو استبدال الاستيراد والتي تشغل مساحات كبيرة نسبياً من أجل تلبية احتياجات المواطنين من تلك السلع وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها ، وتوفير متطلبات الصناعة المحلية من المواد الأولية الزراعية لانتاج الكميات المطلوبة من السلع المصنعة ، وتحقيق فائض للتصدير من أجل المساهمة في تحقيق العجز في الميزان التجاري .

٢ - رفع انتاجية العمل في قطاع الزراعة والاستخدام الأمثل للطاقات البشرية المتاحة للاقلال من البطالة المقنعة والموسمية .

٣ - زيادة رقعة الأراضي المستثمرة عن طريق استصلاح الأراضي واستثمار الثروة المائية وأتباع أحدث الأساليب في الزراعة بما يضمن زيادة الانتاجية .

٤ - تطوير الهياكل الأساسية في قطاع الزراعة في الادارة والارشاد والبحوث والتسليف والتخزين والتسويق والتوسع في استخدام الميكنة الزراعية الحديثة .

٥ - تنمية وتطوير الثروة الحيوانية والتوسع في إقامة المنشآت الحيوانية الحديثة .

٦ - دعم التعاون الزراعي وتأمين متطلباته واعتماده كلبنة أساسية للانتاج الزراعي .

العلاقات بين قطاع الزراعة والدخل القومي :

تهدف استراتيجية التنمية كما نوهنا إلى زيادة مساهمة القطاع الزراعي في نمو الدخل القومي وتطوره ، وذلك برفع معدلات نمو الانتاج النباتي والحيواني إلى أقصى حد ممكن تسمح به الموارد الانتاجية المتاحة .

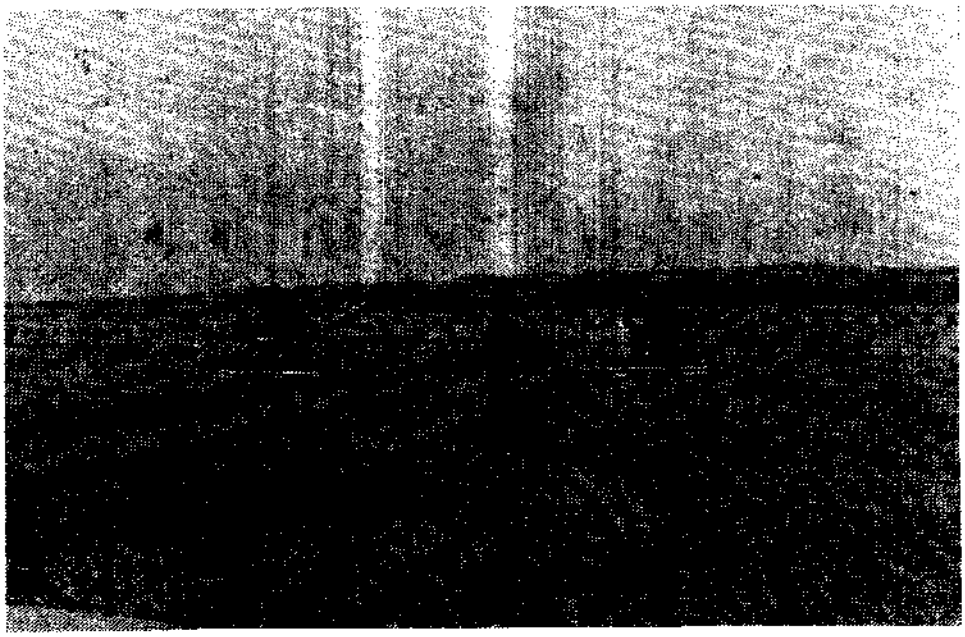

وبتحليل الاحصائيات الواردة في جدول المؤشرات الاقتصادية للناتج المحلي الصافي لقطاع الزراعة ، أمكن الحصول على الاستنتاجات الأساسية التالية :

١ ـ تطور الناتج المحلي الصافي لقطاع الزراعة من (٢٠٣٢) مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٠ إلى (٣٧٩٢) مليوم ل.س في عام (١٩٧٩) (بأسعار عام ١٩٧٥ الثابتة) أي أن هذا الناتج قد تضاعف تقريباً خلال فترة عشر سنوات .

٢ ـ انخفضت بشكل تدريجي حصة قطاع الزراعة من الدخل القومي نظراً لزيادة الحجم الاجمالي لهذا الدخل ، ونتيجة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في القطاعات الأخرى كالصناعة والبناء والتشييد .

٣ ـ تترافق عملية الانخفاض في حصة قطاع الزراعة من الدخل القومي بتذبذبات حادة بين عام وآخر حسب ما يظهره المخطط البياني رقم (١) والمخطط رقم (٢) وذلك بتأثير عدة عوامل سوف نقوم بتحديدها عند مناقشة مسألة الانتاجية في القطاع الزراعي .

٤ ـ رغم الانحسار الحاصل في مساهمة القطاع الزراعي بالدخل القومي كنسبة مئوية إلا أن القيمة المطلقة للناتج المحلي الصافي وبتكلفة عوامل الانتاج قد تضاعفت خلال الفترة موضع البحث كما سبق أن نوهنا .

٥ ـ تعكس الارقام القياسية للناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الانتاج بصورة واضحة حالة التذبذب في نمو الانتاج الزراعي إلا أنها تشير في الوقت نفسه إلى ديناميكية النمو خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩ .

مدى تأمين القطاع الزراعي لحاجة الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية :

بتحليل الاحصائيات الخاصة بهذه المسألة أمكن الحصول على الحقائق التالية :

١ ـ ما زال حجم الطلب على السلع الغذائية يزيد عن كمية الانتاج المحلي منها مما يخلق ضغطاً تضخمياً على أسعار هذه السلع .

٢ ـ لقد تراوحت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح بين ٦٨٪ و١٠٨٪ خلال الفترة (٧٤ ـ ٧٨) ويرجع ذلك إلى عدم استقرار هذه الزراعة بسبب اعتمادها على مياه الأمطار .

٣ ـ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي أكثر من ١٠٠٪ للمحاصيل الغذائية البقولية كالعدس والحمص .

٤ ـ يساهم القطاع الزراعي في تأمين ٧٠ ـ ٩٠٪ من الطلب على ثمار التفاح .

٥ ـ وبالنسبة للمنتجات الحيوانية يحقق القطاع الزراعي ٨٠ ـ ٩٦٪ من الطلب على مادة البيض و٨٨ ـ ٩٨٪ من الطلب على اللحوم بمختلف أنواعها و٦٤ ـ ٨٧٪ من الطلب على الحليب .

مدى تأمين قطاع الزراعة لحاجة قطاع الصناعة الوسيطة :

يعتمد عدد كبير من معامل الصناعات الغذائية القائمة في القطر على القطاع الزراعي في تأمين المادة الأولية ، وخاصة في صناعة السكر والكونسروة والتبوغ والزيوت النباتية والألبان . كما أن معامل الغزل والنسيج تعتمد على قطاع الزراعة في تأمين الألياف وخاصة القطن إضافة إلى الصوف والجلود .

وبناء على المعطيات الرقمية المتاحة يمكن القول أن الزراعة قدمت حوالي ٨٨٪ من احتياجات مصانع الزيوت النباتية ، و٦٧٪ من احتياجات صناعة التبغ ، أما في صناعة الكونسروة فقد قدمت الزراعة كامل احتياجات معامل تصنيع البندورة و٤٢٪ من احتياجات معامل تصنيع المشمش و٨٠٪ من احتياجات صناعة تجفيف البصل ، أما بالنسبة لصناعة السكر فقد قدمت الزراعة ٨٦٪ من حاجة معامل السكر والشوندر السكري . إلا أن معامل تصنيع الحليب ومشتقاته فلم تتلقى سوى ٤٢٪ من احتياجاتها من هذه المادة .

مدى مساهمة قطاع الزراعة في إجمالي الصادرات :

يساهم قطاع الزراعة بنسبة ٢٥٪ تقريباً من إجمالي الصادرات الوطنية ويأتي محصول القطن في مقدمة المحاصيل الزراعية المصدرة ، حيث يشكل نسبة ٧٠٪ من إجمالي صادرات قطاع الزراعة ، ومن ناحية أخرى فإن فقد طرأ تحسناً ملحوظاً على تصدير التبوغ والزيوت النباتية والجلود .

الموارد المتاحة لتنمية الانتاج الزراعي :

١ ـ القوى العاملة الريفية : ما زالت الزراعة تحظى بالجزء الأكبر من قوة العمل البشرية المتاحة حيث بلغ عدد المستغلين فيها حوالي ٤٠٪ من إجمالي القوة العاملة في سورية . واستناداً إلى الدور التقليدي الذي تقوم به الزراعة في إمداد القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال مختلف مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن تفسير التناقص الذي طرأ على اعداد المشتغلين بصورتيه النسبية والمطلقة . وجدير بالذكر فإنه قد حصل تطور كبير في حجم قوة العمل البشرية في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة في قطاعي البناء والتشييد والصناعة .

٢ ـ مورد الأرض : تبلغ مساحة الأراضي المزروعة (٣,٨٩٤) مليون هكتار من إجمالي مساحة القطر العربي السوري البالغة (١٨,٥) مليون هكتار وتوزع مساحة الأراضي المزروعة على الشكل التالي :

ـ ٣٣٧٥ ألف هكتار أراضي بعلية تمثل ٨٧٪من الأراضي المزروعة و٦١٪ من الأراضي المستثمرة و٥٧٪ من الأراضي القابلة للزراعة .

ـ ٥١٩ ألف هكتار أراضي سقي تمثل ١٣٪ من الأراضي المزروعة و٩٪ من الأراضي المستثمرة و٨,٥ من الأراضي القابلة للزراعة .

يستنتج من هذا التحليل أن الزراعة في سورية تعتمد بالدرجة الأولى على المساحات المزروعة بعلاً ، ونظراً لتقلبات معدلات هطول الأمطار بين سنة سنة وأخرى وعدم توزيع هذا الهطول خلال العام الواحد بشكل ملائم للزراعة فإن الانتاج الزراعي في الأراضي البعلية التي تشكل النسبة العظمى من إجمالي المساحة المزروعة يخضع لتقلبات حادة تؤثر بشكل مباشر على استقرار الانتاج الزراعي وعلى ديناميكية النمو في هذا الانتاج .

٣ ـ موارد المياه : تبلغ كمية الأمطار التي تهطل سنوياً حوالي /٢٠/ مليار متر مكعب ويتوزع الهطول على مختلف مناطق القطر بنسب متفاوتة وأهم ما تتصف به هذه الأمطار سوء التوزيع خلال موسم المطر وعدم عدالة التوزيع على المناطق الزراعية .

وتعتبر الانهار والينابيع في سورية من الموارد المائية الهامة لكونها مصدراً يمكن الاعتماد عليه في إقامة المشاريع لتجميع المياه فاستخدامها في الزراعات المروية ، وقد أقيمت منذ القدم استثمارات متعددة على معظم الأنهار المتوفرة في القطر ، ويعتبر مشروع سد الفرات من أهم مشاريع السدود لأنه سيضاعف مساحة الأراضي الزراعية المروية .

الاستثمارات في قطاع الزراعة :

بلغ مجموع الاستثمارات التي تم توظيفها في قطاع الزراعة والأراضي والري ، خلال فترة البحث ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ نحو (٣٥٣٠) مليون ليرة سورية ، وهو ما يوازي نحو ٩,٧٪ من مجموع الاستثمارات الوطنية البالغة (٣٦٤٢٩) مليون ليرة سورية . ويلاحظ اختلاف نسبة الاستثمارات الموظفة في قطاع الزراعة إلى إجمالي الاستثمارات الوطنية خلال سنوات البحث ، حيث تراوحت تلك النسبة بين ٧,٣٪ ـ ١٣,٤٪ .

ويوضح الجدول التالي الاستثمارات الموظفة في القطاع الزراعي ونسبتها إلى اجمالي الاستثمارات الوطنية :

(ألف ليرة سوري)

البيـــــــان		١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	مجموع
مشروعات التوسع الافقي	قطاع عام	٣٦٣ر٨	٥٨٩ر٣	٦٩١ر٣	٦٢٩ر٩	٦٣٦ر٦	٢٩١٠ر٩
	قطاع خاص	٢٦	١١٣	١٠٢	٦٤	١٠٥	٤١٥
	مجموع	٣٨٩ر٨	٧٠٢ر٣	٧٩٣ر٣	٦٩٨ر٩	٧٤١ر٦	٣٣٢٥ر٩
مشروعات التوسع الرأسي	قطاع عام	٤ر١	٧ر١	٢١ر٤	٢٥ر٨	٤٦ر٩	١٠٥ر٣
	قطاع خاص	٦	٢٨	٢٦	١٦	٢٣	٩٩
	مجموع	١٠ر١	٣٥ر١	٤٧ر٤	٤١ر٨	٦٩ر٩	٢٠٤ر٣

إن الاستنتاج الأساسي الذي يبني على معطيات هذا الجدول هو أن حصة القطاع الزراعي من أجمالي الاستثمارات الوطنية تعتبر ضئيلة ولا تتناسب مع أهمية ودور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني . وإذا تذكرنا أن القطاع الزراعي قد ساهم بنسبة ٢٠٪ من الدخل القومي في تلك الفترة يمكن أن ندرك ضآلة حجم الاستثمارات الموظفة في هذا القطاع بالمقارنة مع الدور الملقى على عاتقه في تأمين متطلبات الاستهلاك الغذائي والصناعي والتصدير .

١ ـ توزيع الاستثمارات حسب نوع المشروعات :

تقسم المشاريع في الزراعة إلى نوعين رئيسيين :

الأول : مشروعات التوسع الأفقي وهي تلك المشاريع التي تتعلق بزيادة رقعة الأرض المزروعة وتشمل أعمال الري واستصلاح الأراضي مثل انشاء السدود المتوسطة والسطحية وشبكات الري والصرف ودراسة الأحواض المائية ، والثاني مشروعات التوسع الرأسي الخاصة برفع مستوى الانتاجية في وحدة المساحة وتشمل مشاريع وقاية المزروعات والرعاية البيطرية وحصر الأراضي وتطوير محطات البحوث العلمية الزراعية .

وبتوزيع إجمالي استثمارات قطاع الزراعة على مشروعات التوسع الأفقي ومشروعات التوسع الرأسي يتبين أنه تم توظيف استثمارات إجمالية قدرها (٣٣٢٥,٩) مليون ليرة سورية أي ما يوازي ٩٤,٣٪ من إجمالي الاستثمارات في مشاريع التوسع الأفقي ، بينما وظفت استثمارات إجمالية قدرها (٢٠٤,٣) مليون ليرة سورية أي ما يوازي حوالي ٥,٧٪ في مشاريع التوسع الرأسي ، كما هو موضح في الجدول التالي :

(ألف ليرة سورية)

البيـــــــان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	المجموع
اجمالي الاستثمارات الوطنية	٣١٦٦	٥٥١٤	٧٨٢٩	١٠١٨٨	٩٧٣٢	٣٦٤٢٩
مجموع استثمارات القطاع الزراعي	٣٩٩ر٩	٧٣٧ر٤	٨٤٠ر٧	٧٤٠ر٧	٨١١ر٥	٣٥٣٠ر٢
حصة قطاع الزراعة من اجمالي الاستثمارات الوطنية	٪ ١٢ر٦	٪ ١٣ر٤	٪ ١٠ر٧	٪ ٧ر٣	٪ ٨ر٣	٪ ٩ر٧

حجم الاستثمارات في قطاع الزراعة لايتناسب مع دورها في الاقتصاد الوطني

الدكتور المهندس الزراعي نبيل عرقاوي

وأننا كاقتصاديين ندرك أن تنفيذ هذا النوع من المشروعات يحتاج إلى مدة طويلة نسبياً في التنفيذ وقبل أن تدخل في مرحلة التشغيل الاقتصادي . إضافة إلى بعض الصعوبات الفنية التي قد تواجهها كمشكلة الجبس في مشروع حوض الفرات . كما تتضمن مشاريع التوسع الأفقي مشروعات التوسع في الانتاج الحيواني والداجني والسمكي وذلك بانشاء محطات جديدة للأبقار والدواجن ومزارع الأسماك ، وتزويدها بما يلزم من عروق الحيوانات المحسنة عالية الانتاج وعروق الدواجن والاصبعيات .

٢ ـ توزيع الاستثمارات حسب أجل العائد الاقتصادي :

بتوزيع الاستثمارات الموظفة في القطاع العام خلال فترة البحث إلى مشاريع سريعة العائد ومشاريع بطيئة العائد يتبين أن المشاريع سريعة العائد الاقتصادي والتي تشمل بصورة رئيسية مشاريع الانتاج الحيواني والداجني والسمكي وانتاج الغراس والرعاية البيطرية وانتاج البذار المحسن ، قد حصلت على (٣٧٢,٢) مليون ليرة سورية أي ما يساوي نسبة ١٢,٣٪ من اجمالي استثمارات القطاع العام في تلك الفترة . وتعتبر هذه النسبة منخفضة ويجب أن لا تقل عن ٢٠٪ من إجمالي الاستثمارات الموظفة ، كما يجب وضع برامج تنفيذية محكمة للمشروعات بطيئة العائد وبشكل يؤدي تنفيذها إلى تحقيق عائد منها بعد انقضاء فترة عمل المشروع كل عام حتى يمكن الاستمرار في نمو الانتاج بمعدلات تسمح بمواجهة احتياجات الزيادات السكانية وتكوين فائض للتنمية يضمن استمرار زيادة الانتاج بمعدلات متزايدة . ونقدم فيما يلي جدولاً يبين توزيع الاستثمارات على المشاريع حسب العائد الاقتصادي .

(مليون ليرة سورية)

البيـــــان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	المجموع	النسبة
مشاريع سريعة العائد الاقتصادي	١٨ر٢	١٣١	١١٠ر١	٥٥ر٦	٥٧ر٨	٣٧٢ر٨	١٢ر٤ ٪
مشاريع بطيئة العائد الاقتصادي	٣٤٩ر٧	٤٦٥ر٤	٦٠٢ر٦	٦٠٠ر١	٦٢٥ر٧	٢٦٤٣ر٥	٨٧ر٦٪
المجموع	٣٦٧ر٩	٥٩٦ر٤	٧١٢ر٧	٦٥٥ر٧	٦٨٣ر٥	٣٠١٦ر٣	١٠٠ ٪

جدول رقم (١)

المؤشرات الاقتصادية للناتج المحلي الصافي لقطاع الزراعة بتكلفة عوامل الانتـــاج

البيـــــان	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الناتج المحلي الصافي للقطاع الزراعي بتكلفة عوامل الانتـاج (باسعار ١٩٧٥ الثابتـــة) وبملايين الليرات السورية .	٢٠٣٢	٢١٩٥	٣٣١٦	١٩٤٣	٣٤٠٠	٣٥٦١	٤١٩٤	٣٥١٥	٤٢٤١	٣٧٩٢
حصة القطاع الزراعي من الدخل القومي	٢٠٫٢٪	١٩٫٦٪	٢٥٫٧٪	١٥٫٨٪	٣١٫٢٪	١٨٫٢٪	١٩٫٦٪	١٧٪	١٨٫٩٪	١٦٫٤٪
الارقام القياسية للناتج المحلي الصافي (باسعار ١٩٧٥ الثابتة)	٥٧	٦١	٩٣	٥٤	٩٥	١٠٠	١١٧	٩٨	١١٩	١٠٦

المصدر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٠ الصادرة عن المكتب المركزي للاحصاء .

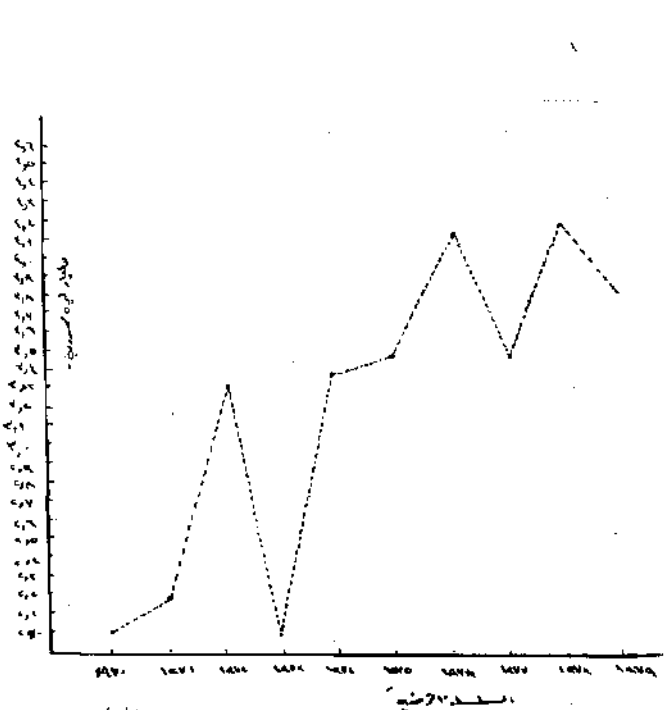

الخط البياني رقم (١) يوضح تطور الناتج المحلي الصافي لقطاع الزراعة

الخط البياني رقم (٢) يوضح التغيرات الثلاثة على حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي

اعتبارات اقتصادية في تحديد الاحتياجات من المجموعات الغذائية الهامة في الوطن العربي

الدخول والأسعار متغيرهام في تحديد الطلب على الأغذية

د. أحمد سليم خليل

ليس من اليسير التمييز بين نقص التغذية وسوء التغذية عند دراسة الوضع السكاني في العالم العربي حيث أن نقص التغذية يعني نقص كمية الطعام في حين أن سوء التغذية يعني نقصا في نوعية ذلك الطعام ، أي أن عناصر البروتين والفيتامينات والمعادن التي يحتويها الطعام غير كافية للفرد. وبالتالي فان الفرد يمكن أن يعاني من نقص التغذية وسوء التغذية في آن واحد . والغذاء الكافي لتوليد الطاقة المطلوبة لا بد وأن يحتوي على الحد الأدنى من البروتينات التي يحتاجها الجسم ومن ثم فان هناك علاقة وثيقة بين نقص البروتين والنقص في الطاقة ، ويستخدم سوء التغذية الناجم عن نقص البروتين والطاقة ليعبر عن نقص التغذية وسوء التغذية في آن واحد .

ولا بد أن يعتمد أي منهاج رشيد لحل مشكلة الأغذية في العالم العربي على قياس الطلب الفعلي للأغذية في فترات زمنية محددة وبحث امكانيات انتاج ما يكفي من اغذية لمواجهة هذا الطلب حيث أن زيادة الطلب على أنواع معينة من الأغذية يرتبط بارتفاع الدخول وتغير العادات الغذائية فضلا عن النمو السكاني .

لذا فمن الضروري لدى تقدير الاحتياجات الغذائية ألا نكتفي بمراعاة الاتجاهات السكانية بل نراعي ايضا أتجاهات الدخول ، كذلك فان الاسعار تعد متغيرا هاما في تحديد الطلب على الأغذية .

الدول المتقدمة تنافس الدول النامية في استيراد الحبوب !

فتقارير منظمة الأغذية والزراعة الدولية أوضحت أن النمو السكاني يرفع من الطلب على الأغذية في الدول النامية بنسبة ٧٠٪ ، بينما في الدول المتقدمة لا تزيد هذه النسبة ٥٥٪ ، كذلك تشير الاحصاءات أن الجانب الاكبر من الدول النامية لم يحقق الانتاج الغذائي المطلوب في السنوات الأخيرة لتعادل الزيادة المطلوبة المقدرة في الطلب على الأغذية المحلية وترتب على ذلك زيادة حدة الواردات حيث ارتفعت الى أكثر من ١٦ مليون طن من الحبوب خاصة لهذه الدول .

هذا وتشير بعض الاحصاءات الى أن الدول المتقدمة تنافس الدول النامية في استيراد الحبوب حيث ثبت أن اجمالي ثلثي واردات العالم من الحبوب تستورده هذه الدول تاركة الثلث

الباقي فقط للدول النامية والتي تتعرض لضغوط هائلة لتوفير الاغذية لسكانها حتى ولو بنفس معدلات الاستهلاك المنخفضة حاليا .

ومن دراسات للبنك الدولي انتهى الى نتيجة مماثلة اذ قدر أن الفجوة بين الانتاج المحلي من الحبوب الغذائية والطلب عليها في الدول النامية قد تبلغ حوالي ٧٧ مليون طن ، ويقول البنك أنه مالم يزد انتاج الغذاء زيادة سريعة في هذه الدول خلال العقد القادم فقد تضطر الى انفاق ما يصل الى نحو ٢٠٪ من متحصلاتها من التصدير على الواردات الغذائية ، في حين أنها تنفق حاليا ١٠٪ في المتوسط على هذه الواردات .

كذلك من التفاوت الشديد في تقسيم وتوزيع الموارد الزراعية وانتاجيتها نجد ان هناك اختلال في توزيعها في العالم فبينما تبلغ مساحة الأراضي الزراعية ٥,٦ مليار هكتار في الدول المتقدمة أي ما يعادل ٤٢٪ من مجموع الأراضي المنزرعة في العالم . فاننا نجد أن الدول النامية تملك ٧,٧ مليار هكتار أي ما يعادل ٥٣٪ فقط من الأراضي الزراعية لاطعام اكثر من ٧٠٪ من سكان العالم ، هذا بالاضافة الى تفاوت شديد في انتاجية الاراضي الزراعية في الدول المتقدمة بالمقارنة بالانتاجية في الدول النامية وعلى سبيل المثال كانت انتاجية الهكتار من القمح في اوروبا الغربية في السبعينات أكثر من ثلاثة أطنان في حين أنها كانت أقل من طن واحد في أفريقيا والدول العربية .

اشباع حاجات المستهلكين يعتمد على اذواق وقدرات وظروف المستهلكين

ان مشكلة توافر السلع الغذائية اللازمة لاشباع حاجات المستهلكين النهائيين بالكميات والمواصفات المناسبة وفي التوقيتات وبالاسعار الملائمة لاذواق وقدرات وظروف هؤلاء المستهلكين أصبحت في السنوات الأخيرة في العالم العربي من اكثر المشاكل حدة وأمسها حاجة الى الحل المبني على أسس علمية ، ولما كانت تلك المشكلة تتسم بتعدد مسبباتها وتشابك المؤثرات الناجمة عن تلك المسببات فان التصدي لحلها يجب أن يرسى على دراسات متعددة تتناول هذه المسببات سواء ما كان يعود منها الى الظروف والاوضاع الاقتصادية او ما كان يعود الى الآثار الناجمة من التغيرات الاجتماعية أو التغيرات السياسية وكذلك يجب ان يتصدى دراسات كثيرة للجوانب الادارية والتنظيمية لتلك المشكلة لما لهذه الجوانب بالسلب على نشوء المشكلة وتعقدها والبحث على حلها حلا يتسم بالعملية والايجابية .

خطوات علمية لمواجهة مشكلة الاحتياجات الغذائية العربية

ولهذا فانه لوضع نظام تخطيطي علمي لحل مشكلة الاحتياجات الغذائية في العالم العربي لا بد وأن يكون هناك خطوات عملية يتوجب على الاجهزة التنفيذية والتخطيطية في الدول العربية دراستها دراسة دقيقة .

النظام الحالي لتخطيط الاحتياجات

وهو ما نعني به تحديد الاحتياجات والكميات التي يحتاجها الاستهلاك النهائي من السلع الغذائية حيث يتم تقدير تلك الكميات عادة باضافة نسبة مئوية الى الاستهلاك الفعلي في العام الماضي بالنسبة لمعظم السلع أو الى متوسط الاستهلاك الفعلي في عدة سنوات بالنسبة للبعض الآخر ، ولكن تلك النسبة تحسب بطريقة اجتهادية لمواجهة الزيادة في السكان والدخول خلال السنة التي يتم تقدير الاحتياجات لها .

هذا وقد يختلف تحديد الاحتياجات طبقا للنظام الحالي من مجموعة سلعية الى مجموعة أخرى ، ولكن قد تختلف مراحل التحديد بالنسبة لمجموعة سلعية لاخرى حسب تقديرات الجهات الحكومية والتنفيذية والتي قد تتغير اختصاصاتها من آن لآخر ، ولكن لتكن هناك أسس ثابتة تراعى عند تقدير هذه الاحتياجات بانه يجب الأخذ في الاعتبار عند تخطيط الاحتياجات للمجموعات الغذائية المختلفة أن تحدد كل مجموعة غذائية سواء كانت ضرورية أو كمالية او شبة كمالية لوحدها وتقدر الزيادة في الاستهلاك النهائي في كل منها على اساس القوة الشرائية والنمط الاستهلاكي(مدن/ حضر/ ريف) المستقبلي ومعدل النمو في الداخل ومعدل الزيادة السكانية المتوقع وليس فقط الاعتماد على نسبة الزيادة السكانية .

مشكلات تخطيط الاحتياجات من المجموعات الغذائية في العالم العربي !!

وفي النظام القائم لتخطيط الاحتياجات من المجموعات الغذائية في العالم العربي عدد من المشاكل التي تجعله قاصرا عن الاسهام في تحقيق النشاط التوزيعي والتسويق لهذه المجموعات الغذائية ومن أبرز تلك المشاكل ما يلي :

عدم شمولية النظام :

فالنظام الحالي يقتصر عن اداء دوره في التخطيط لكافة مراحل العملية التسويقية أي أنه لا يهتم بالقدر الكافي بوضع الخطط اللازمة للامكانيات التي توضع في مقدمة النشاط التسويقي مثل النقل والتخزين والشحن والتنسيق بينها من خلال التخطيط الأمر الذي يؤدي في النهاية الى عجز الأنشطة التسويقية عن تحقيق هدفها الخاص بتوفير السلع في الوقت المناسب للمستهلك النهائي وبالتالي يؤدي هذا الى خلق الأزمات والمشكلات التموينية والسوق السوداء .

التخطيط الحالي لايفي بأكثر من ٦٪ من الاحتياجات الغذائية العربية لعام ٢٠٠٠

كما لا يعني النظام الحالي عند تقديره للاحتياجات المتوقعة على أسس علمية فهو لا يهتم بدراسة أنماط استهلاكهم ومدى التغير الذي يطرأ عليها وتأثير ذلك على الانواع والكميات والمواصفات المطلوبة اعتمادا على الأوضاع القائمة في سوق الاستهلاك والتي تجعل مشكلته الأساسية هو مجرد توفير الكميات المطلوبة للاستهلاك ، هذا فضلا عن أن تقدير الكميات يتم بطريقة تتسم بالاجتهاد المستند الى الخبرة الشخصية للقائمين بتحديد الاحتياجات دون أي دراسة لظروف الطلب على تلك السلع ولظروف العرض منها وهي ظروف تتسم خلال السنوات الحالية بسرعة التغير وتشابك المؤثرات .

عدم وجود نظام واضح للمعلومات :

ان نظام التخطيط السليم يجب أن يستند الى نظام واضح يوفر له البيانات والمعلومات التي يحتاجها في الوقت المناسب ـ أما الوضع الحالي لا يتوفر له مثل هذا النظام ـ فالاعتماد الاساسي عند تحديد الكميات على البيانات التاريخية ، وبعضها أصبح غير معبر عن الحقائق القائمة فضلا عن عدم اتاحتها للمخطط فرص الالمام بالظروف المحيطة بالطلب على السلع الغذائية والاعتبارات المؤثرة فيه كسلوك المستهلكين وانماطهم الاستهلاكية والتغير الذي يطرأ عليها وغيرها من المعلومات التي لا يمكن أن تتوفر الا بوجود جهاز لدراسات التسويق قادر وكفء ، وكذلك لا يتيح الوضع القائم للمخطط المعلومات والبيانات اللازمة للالمام بظروف العرض الحالي من السلع الغذائية والتأثيرات التي تنجم عن التغييرات التي تطرأ عليها والتي أصبحت شبه يومية في السنوات الأخيرة لهذا فمن الضروري اتباع خطوط علمية سليمة في هذا النظام منها ما يلي :

* ضرورة وضع خطة متكاملة للسلع الغذائية تتضمن توفير الاحتياجات منها ونأخذ في الاعتبار امكانيات الجمع بين ظروف الانتاج وظروف التسويق وكذلك العمل على التنسيق بين الاجهزة التسويقية المختلفة في تحقيق الخطة هدفها بتوفير الاحتياجات من المجموعات الغذائية في الوقت المناسب للمستهلك النهائي .
* العمل على عقد دورات تدريبية متخصصة للعاملين في مجالات التسويق والادارة في الاجهزة التسويقية المختلفة تتبادل دراسة الوظائف التسويقية ودراسات السوق والتنبؤ وغيرها .

لابد من إعادة النظر في التخطيط الاقتصادي وتخطيط المشروعات

عدم وجود سياسات مستقرة تتحقق من خلالها التزام الاجهزة القائمة بتخطيط الاحتياجات على التنفيذ بما ورد بالخطة :

ان النظام الحالي لا يقوم على سياسات مستقرة ولا على تحديد واضح لاهدافه بل ان تحديد السلع الداخله في الخطة (اذا ما اعتبرنا أن مجرد تحديد كميات السلع المطلوبة خطه) يتم بناء على قرارات وزارية تتأثر بالظروف الطارئة ، فاذا ما حدثت أزمة في سلعة ما صدر قرار وزاري بادخالها ضمن الخطة واعتبارها من السلع الغذائية وكذلك فان تحديد الاحتياطي يتم بناء على قرارات وزارية أيضا .

كذلك ليس هناك التزام واضح ومحدود لأجهزة التنفيذ والتي تعاون فيه ، بالخطة الموضوعة ، وبالتالي فان هناك صعوبة في تحقيق المساءلة عن القصور أو الخطأ في التنفيذ .

تخطيط الاحتياجات لأهم المجموعات الغذائية وتوقعاته :

لا بد أن يكون هناك اتفاق أساسي في تخطيط الاحتياجات بين المجموعات الغذائية الا وأنه هناك احتياجات أساسية لا بد لحكومات الدول التي تقوم بالاعداد والتخطيط لها مثل مجموعة

الحبوب لانتاج رغيف الخبز والمجموعة البقولية ومجموعة الزيوت ومجموعة السكريات وكلها من مجموعة الانتاج النباتي الهامة لأغلبية السكان والتي تلتزم معظم حكومات الدول العربية بتوفيرها في مستويات الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة لأنها تشكل مجموعات أساسية للأستهلاك الفردي في العالم العربي وتعتبر الاحتياجات منها غير ثابتة من دولة عربية لأخرى ، لكن عموما فانه يختلف الطلب عليها نتيجة لتغير مستوى المعيشة والقوة الشرائية للفرد .

كذلك من مجموعة الانتاج الحيواني اللحوم والأسماك والتي قد يتباين تفاوت استهلاكها من دولة عربية لأخرى ولكنها تعتبر من السلع الأساسية الهامة باعتبارها بروتين حيواني يهم جميع الطبقات لذلك تهتم معظم حكومات الدول بتخطيط الاحتياجات لها ولا بد أن تلتزم بتوفيرها جزئيا ولو يدعم أسعارها حتى يمكن لجميع المستويات أن تفي احتياجاتها منها .

لذلك ومن واقع هذه المشكلات في تخطيط الاحتياجات كانت العديد من الدراسات داخل الدول العربية وكانت دراسة خاصة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٨ في جزئين متتالين لحسم هذه المشكلة بعد أن تبين أن هناك عجز مستمر وكبير في المجموعات الأساسية من الغذاء سواء في الانتاج النباتي أو الحيواني نظراً لعدم وجود تخطيط سليم لتصدير الاحتياجات من ناحية الانتاج والاستهلاك والتجارة والتصنيع وخلافه وسنحاول أن نبرز معالم هذا العجز لأهم المجموعات الغذائية فيما يلي :

مجموعة الحبوب :

تبين أنه بالنسبة لهذه المجموعة يجب على الدول العربية أن تقوم في القريب العاجل نحو زيادة الانتاج فقد اتضح من الدراسة أن كمية العجز تقدر بنحو ١٣,٦ مليون طن عام ١٩٨٠ ، ونحو ٢٩,٢ مليون طن عام ٢٠٠٠ كذلك تبين من الدراسة أن كمية العجز في القمح وحده تقدر بنحو ٩,٤ مليون طن في عام ١٩٨٠ ، ١٨,٨ مليون طن في عام ٢٠٠٠ . ومن هذا تبين أن الانتاج المتوقع للعالم العربي في ظل التخطيط القائم لا يفي بأكثر من ٧٠٪ من الاحتياجات في عام ١٩٨٠ وستنخفض هذه النسبة إلى نحو ٦٠٪ في عام ٢٠٠٠ .

مجموعة البقول :

بالنسبة لهذه المجموعة تبين أن هناك فائضاً كبيراً في الدول العربية يحتاج فقط إلى زيادة الجهود نحو تنسيق وتقوية الروابط التجارية بين الدول العربية في تجارته بدلاً من الاستيراد من الخارج وهذا لا يكفله سوى تقوية نظام السوق العربية المشتركة وإباحة التجارة وحذف التعريفات الجمركية حيث يتبين من دراسة المنظمة أن الفائض من هذه المجموعة يقدر بنحو ٤٩٤ ألف طن عام ١٩٨٠ بدرجة اكتفاء ذاتي بالنسبة للاحتياجات ١٢٨٪ ، ٨٠٤ ألف طن في عام ٢٠٠٠ بدرجة اكتفاء ذاتي تقدر بنحو ١٢٣٪ .

مجموعة الزيوت :

إن هذه المجموعة هامة جداً للفرد العربي حيث تمكنه من الحصول على القدر الكافي من السعرات الحرارية والنسبة اللازمة له من الدهنيات لكن تبين من الدراسة أن هناك عجز يقدر بنحو ٦٢٨ ألف طن عام ١٩٨٠ بنسبة اكتفاء ذاتي ٦٣٪ أما في عام ٢٠٠٠ فقد قدرت نسبة الاكتفاء الذاتي بنحو ٥٩٪ أي بكمية عجز تقدر بنحو ١٥٠٢ ألف طن .

مجموعة السكريات :

تشكل هذه المجموعة كذلك اهمية خاصة في العالم العربي وقد تبين أن الانتاج العربي منها لا يفي بأكثر من ٤٠٪ من الاحتياجات الاستهلاكية في الوضع الراهن وهذه نقطة خطيرة بالنسبة لها حيث تضطر معظم الدول العربية إلى تغطية العجز بالاستيراد من الخارج متحملة في ذلك كثير من العملات الصعبة وأن الارتفاع المستمر والمضطرد في مستويات المعيشة في البلاد العربية يتبعه زيادة مستمرة في استهلاك هذه المجموعة لذلك يجب أن تهتم حكومات الدول العربية بتغطية هذا العجز بزيادة الانتاج سواء من قصب السكر أو بنجر السكر والعمل على تدعيم مصانع السكر الحالية من حيث العصر أو التكرير بما يتلاءم مع الزيادة المتوقعة في انتاجية الهكتار وانتاج محصولي قصب السكر أو البنجر السكر هذا وقد قدرت كمية العجز في هذه المجموعة في عام ١٩٨٠ بنحو ١٥٠٤ ألف طن بدرجة اكتفاءذاتي ٥٩٪ بينما هي ٥٤٪ في عام ٢٠٠٠ وبكمية عجز تقدر بنحو ٣٥٦٥ ألف طن .

مجموعة اللحوم والأسماك :

إن هذه المجموعة ذات أهمية بمكان لأنها المصدر الوحيد للبروتين الحيواني للفرد والتي سبق أن ذكر أن معظم حكومات الدول العربية تسعى نحو توفيرها أو دعم أسعارها حتى تتاح لأغلبية السكان حسب طبيعة كل فرد وقوته الشرائيه ـ هذا وقد تبين من دراسات المنظمة لمجموعة اللحوم (حمراء وبيضاء) أنه يتوقع رغم الجهود المبذولة أن يكون هناك عجز يقدر بنحو ٥٦٤ ألف طن في عام ١٩٨٠ في الوطن العربي أي بدرجة اكتفاء ذاتي تقدر بنحو ٨١٪ بينما ستبلغ هذه الدرجة نحو ٦٤٪ في عام ٢٠٠٠ وبكمية عجز تقدر بنحو ٢٨١١ ألف طن ، ومن هنا تتجه الآراء العلمية بأنه يجب أن يكون هناك برنامج تخطيطي موحد في العالم العربي نحو تنمية الثروة الحيوانية . لكن بالنسبة لمجموعة الأسماك فقد تبين من الدراسة أن هناك فائضاً كبيراً في العالم العربي يقدر بنحو ٦٣٣ ألف طن في عام ١٩٨٠ وبدرجة اكتفاء ذاتي تبلغ نحو ١٩٢٪ (حسب المستويات الفقيرة حالياً في الاستهلاك الفردي من الأسماك) وسيبلغ نحو ١٦٦٪ وبكمية فائض تقدر بنحو ٩٩٤ ألف طن في عام

٢٠٠٠ ومن هنا تنشأ مشكلة التسويق كما في حالة مجموعة البقوليات لذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار في تخطيط الاحتياجات العناية بالنواحي التسويقية لمجموعات الفائض من الأسماك حيث تعتبر بديلاً للحوم لذا يجب أن توجه استثمارات كثيرة لصناعات تصيد وتصنيع وتثليج الأسماك بجانب توفير سبل النقل المختلفة التي تعمل على خفض الأسعار بين الدول المنتجة والدول المستهلكة .

النظام الأمثل لتخطيط الاحتياجات للمجموعات الغذائية الهامة :

على ضوء الدراسات السابقة ، من دراسة النظام الحالي لتخطيط الاحتياجات والمشاكل التي تواجهه وكذلك كيفية التخطيط لأهم المجموعات من السلع الغذائية ، يمكن إجمال النظام الأمثل لتخطيط الاحتياجات فيما يلي :

- ضرورة النظر في الخطط العربية إلى التنمية المتكاملة وليس إلى قطاعات دون الأخرى مع ضرورة إجراء تحليل لتطور الدخل القومي من القطاع الزراعي وغيره من القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الاقتصادية وكذلك الدخل الفردي في الفترات السابقة متضمناً دراسة المخططات السابقة تنفيذها وكذلك المأمول تنفيذها وأيضاً الجاري العمل بها في الوقت الحاضر .
- لا بد أن يكون هناك تقدير صحيح وفعلي سواء الحالي أو المتوقع لتعداد السكان لمعرفة معدلات النمو الفعلية والمتوقعة من واقع المخططات القومية والنشرات الاحصائية المتعلقة بالسكان والدراسات الخاصة بالتنبؤ السكاني المتوفرة .
- تحديد الأنواع والأصناف التي يتوقع أن يحتاجها المستهلك النهائي في ضوء النتائج والمؤشرات التي تسفر عنها دراسات السوق المختلفة حتى يمكن العمل على التوسع أو الحد من انتاجها .
- تحديد الكميات المطلوبة من تلك الأنواع والأصناف في ضوء ما تسفر عنه دراسات التسويق والبحوث والدراسات الاقتصادية لظروف الطلب والعرض على المجموعات الغذائية .
- تحديد البرنامج الزمني لتنفيذ خطة توفير الاحتياجات، بحيث تكون السلع متاحة للمستهلك النهائي في الوقت المناسب وما يستتبع ذلك من وضع الخطط اللازمة للامكانيات اللازمة لنشاط التسويق (النقل ـ التخزين ـ الشحن .. الخ .) حتى يمكن تحقيق أكبر استفادة ممكنة منها .
- تحديد الموازنة النقدية لتدبير الاحتياججت في ضوء ما تسفر عنه الدراسات الاقتصادية لأسواق الموردين واتجاهات التغير في أسعار المعروض من السلع .

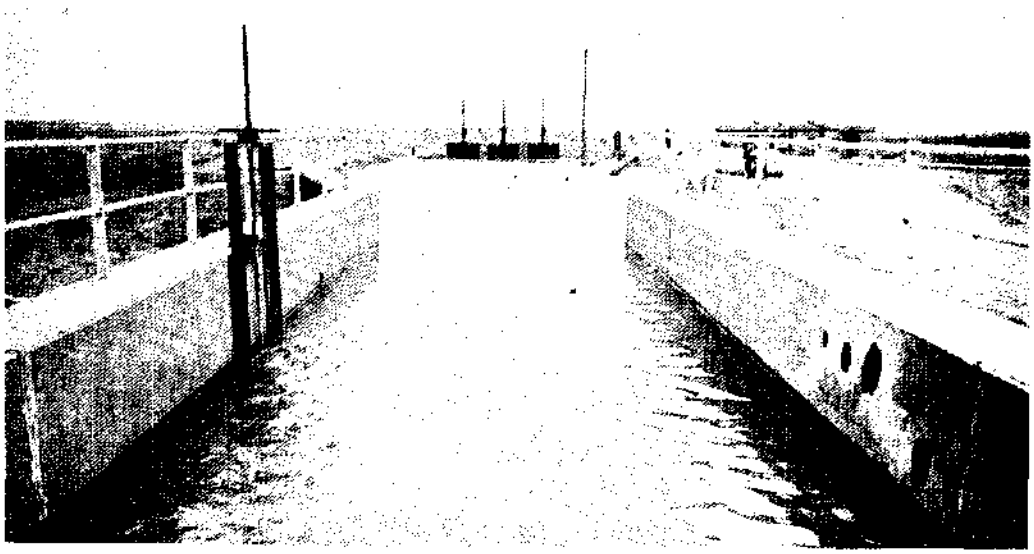

لابد من إعادة توزيع الموارد لصالح الفقراء أثناء عملية النمو الاقتصادي

● ان يكون هناك جهاز يقوم بالتنسيق والتعاون التام بين الأجهزة المعنية بالتخطيط والأجهزة التنفيذية .

التسويق والتخطيط للاحتياجات من المجموعات الغذائية !

كذلك لا بد وأن يتسع مفهوم التخطيط ليشمل التخطيط لامكانيات النقل والتخزين والشحن والتفريغ وكذلك التأمين حتى يمكن للنظام الأمثل للتخطيط أن يخدم غرض النشاط التسويقي الخاص بتوفير الاحتياجات من المجموعات الغذائية في الوقت المناسب للمستهلك النهائي .

هذا بجانب أنه يجب أن يكون هناك داخل كل نظام اقتصادي في كل دولة عربية جهاز يقوم بالتنسيق والتعاون التام بين الأجهزة المعنية بالتخطيط والأجهزة التنفيذية يكون من مهامها التنسيق من خطة الاحتياجات وربطها بخطة الانتاج (صناعة/زراعة) وخطط وسياسات الاستيراد والتصدير والعمل على توفير السلع وحسن توزيعها وكذا الاشراف على سياسات النقل والتخزين لمعظم المجموعات الغذائية خاصة الضرورية .

الموجز والخاتمة :

يتضح بجلاء من كيفية تخطيط الاحتياجات من السلع لغذائية في العالم العربي أن الدول العربية سوف يتعين عليها أن تعتمد أساساً على مواردها المالية الخاصة بالانطلاق بثورتها الزراعية بأقصى سرعة ممكنة لزيادة معدلات النمو في الانتاج الزراعي وخاصة في مجالات انتاج الحبوب التي يعاني منها العالم العربي نقصاً شديداً لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية ، هذا وسوف تظل المعونة الخارجية من الدول المتقدمة متوفرة ومتاحة إلا أنه قياساً على التجارب العديدة السابقة سوف تقتصر هذه المعونة على مجالات محددة وبكميات لن يتأتى من وراثها إلا تأثيرات هامشية على معدل النمو في الانتاج الزراعي .

إعادة توزيع الموارد لصالح الفقراء أثناء عملية النمو الاقتصادي !!

. وزيادة انتاج المواد الغذائية في العالم العربي وحده لن يكفي لحل مشكلة الجوع وسوء التغذية ما دام الفقراء والجائعون لن يجدوا الوسيلة لشراء الأغذية التي يحتاجونها لذلك لا بد من العمل لصالح تخطيط الاحتياجات الغذائية في العالم العربي نحو إعادة توزيع الموارد توزيعاً عادلاً لصالح الفقراء أثناء عملية النمو الاقتصادي ، ولتحقيق الفائدة المرجوة لا بد وأن ينجم عن عملية اعادة التوزيع هذه مزيد من انتاج السلع والخدمات الأساسية ، ولقد تأكد أن توفير فرص العمل الكافية هو حجر الزاوية في استراتيجية التنمية ، فإن امتصاص البطالة والبطالة الموسمية والجزئية في أعمال منتجة فضلاً عن زيادة الطاقة الانتاجية التي تعد من أهم الوسائل الكفيلة لتحقيق مستوى عال من المنتجات وتوزيعها توزيعاً عادلاً ، ولكن من أهم الاتجاهات التي يجب أن نلخصها ضرورة تزايد النظر إلى التنمية المتكاملة وليس في اطار محدود بزيادة انتاج الأغذية .

ادة النظر في التخطيط الاقتصادي وتخطيط المشروعات

ومن دراسة الفجوات الغذائية المختلفة وكميات العجز في المجموعات الغذائية ونتائجها توضح أن استمرار اتجاهات وأساليب خطط التنمية الزراعية الحالية والمستقبلية في العالم العربي سيؤدي إلى موقف مزيد من الاعتماد على الاستيراد من الخارج للوفاء بالاحتياجات الغذائية لذلك يجب العمل على تغيير هذا النمط والعمل على إعادة النظر في التخطيط الاقتصادي وتخطيط المشروعات المختلفة سواء في الزراعة أو القطاعات الأخرى للحد من هذه المشكلة المتراكمة في العالم العربي .

دراسة الانماط الاستهلاكية وتغيراتها !

وإن أسلوب تنفيذ النظام الأمثل في تخطيط الاحتياجات من المجموعات الغذائية له أثر كبير على تحقيق النظام لأهدافه بكفاءة حيث أن دراسة الرغبات الحقيقية للمستهلكين بالنسبة لأنواع وأصناف ومواصفات المجموعات السلعية ودراسة الاحتياجات الفعلية من حيث الكميات المطلوبة بجانب دراسة الانماط الاستهلاكية ومدى التغير فيها ومدى تأثيرها على الكميات والمواصفات اللازمة لأشباع الاحتياجات بجانب الدراسات الاقتصادية من ناحية العرض والطلب تكون لها أثر كبير في هذا النظام الأمثل في تخطيط الانتاج والاستهلاك والموازنة بينهما .

تمويل مشروعات التنمية في بلدان العالم الثالث

والحوار بين الشمال والجنوب

هل يمكن وضع نظام ضريبي عالمي لو توفرت النية الصادقة والعمل الجاد؟

١٪ من نفقات التسليح كافية لإسكان ٤٥٠ مليون جائع في العالم

يعود النظام الحالي للقوانين العالمية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ، لكن وعبر الـ ٣٥ سنة الماضية لم تتقطع الانسانية عن رؤية السلام مهدداً بأزمات الطاقة والأزمات الاقتصادية ، ولم تستطع وضع حد للمجاعة ، للفقر ، وللتسارع الجنوني بامتلاك الأسلحة الفتاكة بالأساليب الكلاسيكسة المتبعة خلال عشرات السنين الماضية .

قال السيد /ويلي براوند/ بأن هناك ضرورة ملحة لوضع نظام اقتصادي عالمي جديد يتمكن الحد من هذه الأزمات ، خاصة في الدول الجنوبية والتي هي قيد التطور حيث دخلت مؤخراً إلى المسرح العالمي ووجدت نفسها على اختلاف كبير مع الدول الأخرى . وهذا هو (التحدي الاجتماعي الكبير في عصرنا الحاضر) .

وبما أن الفوارق ما زالت شاسعة بين الشمال المتطور والجنوب المتخلف ، فإن الاقتراحات التي تقدم والتي تشكل الأساس في تكوين ركائز تطوير عالمية هي الأخرى معرضة لأن تعطي نتائج سلبية : أن تبطء التطور في الجنوب ، وتسرع من الازدهار في الشمال .

من هذا المنطلق ومن العلاقة المتبادلة بين الشمال والجنوب فإن المقترحات تشير إلى المنفعة المتبادلة بين المجموعتين . وبمعنى آخر فإن المساعدات الضخمة المقدمة للدول التي هي قيد التطور تمكن هذه الدول من القيام بمشاريع ضخمة تعود عليها بالمنفعة كما تمكنها في نفس ألوقت من شراء المعدات من الدول الصناعية التي هي في أوج التطور ولديها السيولة الكافية .

وتؤكد المقترحات بأن العطاء يجب أن لا يقترن فقط بحسن النية

المليار دولار التي تنفقه
كل يوم على الأسلحة الكلاسيكية
تزيد « ١٤ » مرة عما يخصص من
مساعدات للدول النامية سنوياً

ومزاجية الدول بل يجب أن يكون أيضاً واضحاً ومرئياً ، وإنه لمن الضروري أن يؤمن لدول الجنوب تمويلاً ومساعدات أكثر استمرارية هي بحاجة إليها لتطويرها لأن حجم الديون التي تثقل كاهلها تمتص ٢٠٪ من قدرتها على الاستيراد وهذا يهدد مركزها كمستورد رئيسي .

أخيراً هناك بعض المقترحات التي تربط بين التسلح والمساعدات في سبيل التطور تؤكد أكثر فأكثر أنه لو حول قليل من المبالغ المخصصة للتسلح إلى الدول النامية لمساعدتها على النهوض باقتصادها وتطورها الزراعي ، فإننا لن نقلل من الفوارق الشاسعة بين الدول المتطورة والدول النامية لكننا نخدم أيضاً فرص السلام بتفضيلنا القضاء على الجوع والفقر .

(وثيقة براند)

قبل عامين من تاريخ قيام «اللجنة المستقلة لمسائل التطور الأممية» والتي كلفت بتقديم بيانها عن (الشمال ـ الجنوب) ، انتشرت البطالة بكثرة ، وازداد التضخم النقدي ، كما تفاقم الفقر والمجاعات ، وأثقلت دول عديدة بالديون ، ولم يكن الاقتصاد العالمي خلال الـ ٣٠ سنة الماضية منتظماً .

وقد صرح رئيس اللجنة /ويلي براوند/ بأنه في هذا الوقت بالذات يجب اتخاذ الاجراءات الفعالة حيال الأزمات العالمية المستعصية / . وقدم بيانه باعتباره رئيساً للجنة المذكورة في شباط الماضي إلى الأمين العام للأمم المتحدة .

هذا التقرير موجه إلى السواد الأعظم من الشعب في العالم كما هو موجه إلى ممثلي هيئة الأمم المتحدة والتي عقدت دورتها الاستثنائية في شهر آب الماضي حول /التطور/ .

يوصي التقرير المؤلف من ٣٠٠ صفحة بتشكيل صندوق عالمي للتنمية ، تكون إدارة هذا الصندوق عالمية ويتولى وضع برامج قروض ويوزع المبالغ أوتوماتيكياً على أسس شاملة .

ومن أهداف الصندوق ما يلي :

- تعويض العجز الكمي والنوعي للبنيان الحال لصندوق النقد العائد للتنمية خاصة في القطاعات التي لقروضها أهمية خاصة .
- دعم التجارة بين الدول ذات الدخل المتوسط والدول الفقيرة .
- تمويل وتطوير منابع الفحم الحجري .

ويضيف التقرير بأن المساهمة في هذا الصندوق يجب أن تأتي من كافة الدول الصناعية الغربية ، من الدول الشرقية (التي تقع في الشرق) ومن الدول المتطورة ما عدا الدول الفقيرة منها .

ومما يلفت الانتباه في التقرير الدعوة إلى انشاء نظام ضريبي شامل ينص على جباية الضرائب على التجارة خاصة منها تجارة الاسلحة والكماليات والتي تصدر بشكل أوتوماتيكي إلى الدول الفقيرة .

ويتساءل السيد /براند/ كيف يمكننا وضع نظام ضريبي عالمي بدون /حكومة عالمية/ لكن المنظمات العالمية المتعددة تشير بأنه من الممكن تحقيق مثل هذا النظام الضريبي فيما لو وجدت النية الصادقة واقترنت بالعمل الجاد .

كما يتضمن التقرير برنامجاً واسعاً لزيادة الانتاج الغذائي والنهوض بالزراعة في دول الجنوب التي هي قيد التطور .

ويطالب بمساعدة اضافية سنوية بحدود /٨/ مليار دولار لتطوير الزراعة يمكن أن تقضي على النقص الغذائي في الدول الفقيرة وأن تحد من التضخم في السوق العالمية للمنتجات الغذائية .

كما يوصي التقرير بتحسين المردود الفردي للأفراد في نفس الوقت الذي يتم فيه زيادة المنتجات الغذائية .

ويضيف التقرير بأنه لو تم فعلاً تنفيذ التوصيات التي جاءت فيه فسيكون في عام ١٩٨٥ فائض الصندوق ٣٠ مليون دولار . كما يدعو التقرير من جهة أخرى صندوق النقد الدولي زيادة مبيعاته من الذهب بهدف زيادة القروض للدول الفقيرة ، كما يحث البنك العالمي بالاضافة لبعض المنظمات الدولية لتكثيف قروضها التجارية للدول النامية .

ـ وجهة النظر الفرنسية ـ /ضريبة على التسلح/

يوجد في الدول النامية أكثر من /٤٥١/ مليون شخصاً يعانون من الجوع يومياً ، بالرغم من ذلك لو خصص أكثر بقليل من ١٪ من النفقات التي تصرف على التسلح في العالم (٤٥٠ مليار دولار سنوياً) لأمكن وضع برنامج مباشر ضروري جداً للقضاء على المجاعة في العالم .

وتستند وجهة النظر الفرنسية في تقريرها على العلاقة التي تربط بين التسابق إلى التسلح في الدول الصناعية وبين تطوير دول العالم الثالث لإقامة (صندوق دولي لنزع السلاح من أجل تطوير الدول الفقيرة) . والذي قدم من قبل الحكومة الفرنسية عام ١٩٧٨ .

كما يدعو التقرير الفرنسي الدول المتطورة صناعياً والأكثر تسلحاً لتقديم مساعدات تساهم بمنح قروض أو هبات لمنظمات مخصصة للتعامل بين الدول وللدول التي هي قيد التطور والفقيرة جداً أو الأقل تسلحاً .

وأشار السيد /فاليري جيسكار ديستان/ رئيس فرنسا عندما قدم التقرير باسم حكومته بأن النفقات العسكرية ازدادت أكثر من الضعف خلال الـ ٢٠ سنة الماضية ، كما نوه إلى الفوارق الشاسعة بين النفقات التي تصرف على التسلح وبين النفقات التي تخصص لتطوير الدول الفقيرة .

وأضاف السيد /فاليري جيسكار ديستان/ بأن المليار دولار الذي ينفق يومياً على الأسلحة الكلاسيكية منها والفتاكة يعادل ما ينفق على الصحة العامة في كافة أرجاء العالم . كما يعادل أربع عشرة مرة ما يخصص للمساعدات التي تقدم لمساعدة وتطوير الدول الفقيرة بكافة أنواعها .

وبناء على ما جاء في المقترحات الفرنسية فإن هذا الصندوق يأخذ صفة منظمة مختصة في الأمم المتحدة ، ويمكن تمويل هذا الصندوق من الوفر الحاصل فيما لو طبق قانون نزع السلاح المقرر سواء في كل بلد على حدة أو على الصعيد العالمي .

ويرى الرئيس /ديستان/ ، أنه لم يكن من السهل في الماضي تحديد نفقات التسلح بدلالة الكمية والنوعية التي تملكها الدول

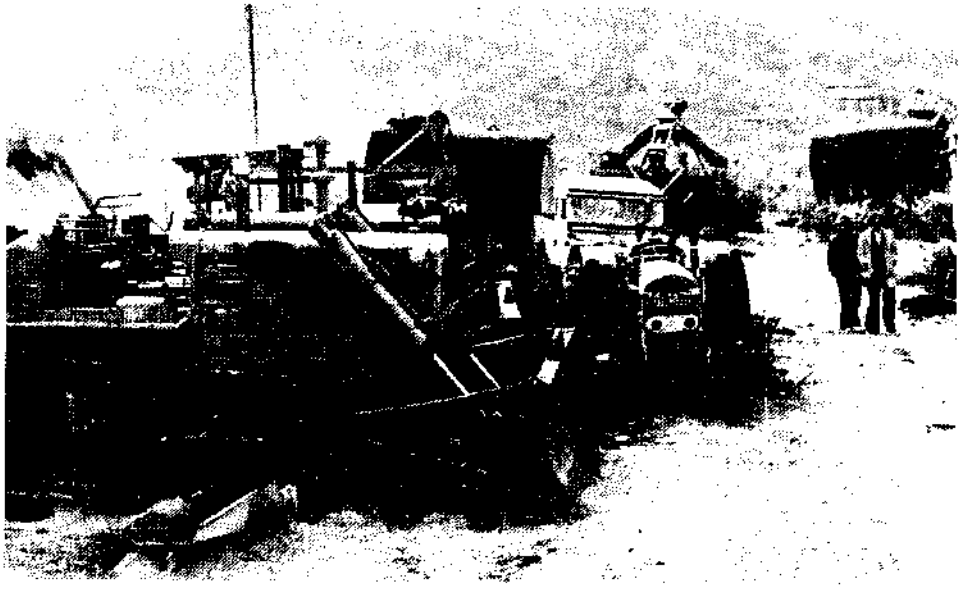

الصناعية حيث لا يوجد أي مقياس موضوعي أو غير قابل للمناقشة لتقدير مستوى التسلح الحقيقي وذلك لأسباب تعود في معظمها لحرص الدول على سرية السلاح وعلى المستوى الحقيقي الذي وصلت إليه . أما اليوم فإن الاسلحة الأكثر تطوراً بما في ذلك النووية منها والذرية أصبحت معروفة لدى العالم .

ولكي يتم انشاء هذا الصندوق دون تأخير يقترح التقرير اتخاذ الترتيبات الضرورية لتأمين هبة بمبلغ مبدئي قدره مليار دولار . هذه الهبة تأتي مبدئياً من الضرائب التي تفرض على الاسلحة الأكثر مبيعاً وانتشاراً في العالم إضافة للاسلحة النووية والذرية .

أخيراً يضم هذا الصندوق أسماء الدول المستفيدة والمساهمة ، ويحق لهذه الدول في نفس الوقت خاصة المساهمة منها الطلب من المنظمات الدولية المتخصصة مراقبة وحتى الاشراف على المشاريع التي يتم تنفيذها أو التي ستنفذ في الدول الفقيرة وإعطاء أولويات لهذه المشاريع مع مراعاة وضع الدولة التي يتم تنفيذ المشروع فيها .

ـ بيان نيودلهي ـ

ـ صندوق شامل للتصنيع ـ

ارتأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مؤتمرها الثالث الذي انعقد في نيودلهي ايجاد السبل للوصول إلى المقررات التي اتخذت في المؤتمر الثاني للمنظمة الذي انعقد في ليما عام ١٩٧٥ . حيث أعلنت المنظمة العالمية بالاجماع بأنه يجب مساعدة الدول النامية لكي تتجاوز حصة مشاركتها في الانتاج الصناعي العالمي أكثر من ٢٥٪ والذي كان بحدود ٧٪ فقط في أوائل عام ١٩٧٠ .

وأكدت الدول النامية التي كانت مجتمعة في نيودلهي بأنه كي تتحقق مقررات ليما فإنها ستكون بحاجة في الأعوام ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ وهي الخطة العشرية الثالثة للتنمية العالمية إلى ما لا يقل عن ٣٠٠ مليار دولار بالاضافة للمساعدات الفنية . وذلك بواقع ٢٥ مليار دولار سنوياً خاصة في الأعوام الأولى من الخطة العشرية .

ولكي يمكن تحقيق هذه الزيادة في المساعدات النقدية طلب المؤتمر تشكيل صندوق (شمال ـ جنوب) من أجل النهوض بالصناعة في الدول غير المتقدمة في هذا المضمار .

ووضح البيان بعض النقاط التالية : تساهم الدول الصناعية في الصندوق بالقسط الأكبر ، كما يجب على الدول النامية والتي لديها فائض من السيولة أن تشارك فيه أيضاً ، وتتم إدارة ومراقبة الصندوق من قبل الدول النامية حتى يتسنى لهذه الدول منح تلك عائدات الصندوق على الأقل إلى الدول الأقل تطوراً . والدول المغلقة أو بعض الجزر التي ليس لها أية موارد وإلى الدول المدقعة بالفقر .

كما طلب مؤتمر نيودلهي الذي أوجد فكرة الصندوق العالمي إعادة النظر في الصناعة وتوزيعها بشكل أدق في دول العالم الثالث .

وحتى نستوعب أكثر طلب المؤتمر هذا ، يمكن الرجوع إلى البيان الأخير الذي صدر في هافانا عام ١٩٧٩ حيث أبدى المؤتمرون قلقهم حيال العوائق التي تقف في وجه تحقيق التطور الصناعي في الدول النامية . كما تقف عائقاً في وجه تطبيق مقررات مؤتمر ليما ومخطط العمل الذي وضع في حينه وهو : أن الدول الصناعية لا تمول بشكل كاف مشاريع التنمية هذه حيث أن المساعدات الفعلية التي تم تقديمها إلى الدول النامية من الدول الصناعية ما زالت بعيدة عن ٠,٧٪ . هذه المساعدات انخفضت من ٠,٣٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٠,٣١٪ عام ١٩٧٨ . كما أن المساعدات بكافة صورها وأشكالها انخفضت هي الأخرى ولا تغطي بأي حال من الأحوال حاجة الدول النامية .

اليابان

اقترح السيد /مازاكي ناكاجيا/ مدير /معهد ابحاث ميتسوبيشي/ في اليابان تشكيل صندوق ذي بنيان عالمي هدفه دفع الاقتصاد العالمي ومساعدة جهود الدول النامية .

وطلب «ناكاجيا» باسم /المسؤولية الدولية/ من كافة الدول الصناعية المتقدمة ومن الدول المصدرة للنفط المساهمة في تشكيل صندوق من ٥٠٠ مليار دولار . وذلك لايجاد مصادر جديدة للطاقة ، لزيادة حجم إنتاج المواد الغذائية ، ولتشكيل لجنة فنية متطورة تعمل من أجل السلام في المجال الصناعي والتكنولوجيا .

ويعتقد السيد /ناكاجيا/ بأن مشروعه الجديد هو بمثابة /معاهدة جديدة/ على الصعيد العالمي في مجال تطبيق الاستثمارات العامة لمصلحة العالم أجمع ، كما يوصي أيضاً بتشكيل منظمة دولية تكون مسؤوله عن إدارة الصندوق وعن وضع أولويات للمشاريع في العالم .

ويؤكد /ناكاجيا/ ، (بأنه لو اردنا للنظام الاقتصادي العالمي الحالي أن يسير بشكل طبيعي ومنتظم دون التأثر بالنفقات الحربية ، فإن الاستثمار العام على مستوى الكرة الأرضية قاطبة يكون ناجعاً من وجهة النظر الاستراتيجية) . كما يقترح تمويلاً مبدئياً للصندوق مقداره /١٣/ مليار دولار كالآتي :

/٥/ مليار دولار سنوياً : من الولايات المتحدة ، ألمانيا الغربية ، اليابان . /٥/ مليار دولار من الدول المصدرة للنفط . /٣/ مليار دولار من بعض الدول المتطورة صناعيا ، ولو تم حساب هذا المبلغ بطريقة مركبة وبواقع /٢٥/ مليار دولار سنوياً فإننا سنحصل في نهاية القرن على مبلغ يوازي ٥٠٠ مليار دولار وسيخصص هذا المبلغ لـ .

١ ـ تشجير الصحاري في سيناء والصحراء الكبرى والخليج العربي .

٢ ـ وضع مجمعات شمسية في مناطق بعيدة عن الكرة الأرضية وتقدر نفقات هذا المشروع بين ٢٠ ـ ٥٠ تريليون دولار ويعطينا طاقة تقدر بـ ٢٠٠ مليار برميل من البترول .

٣ ـ حفر قناة عريضة في نيكاراكوا تصل بين المحيط الاطلنطي والمحيط الهادي .

٤ ـ حفر قناة أخرى بين شبه جزيرة ماليزيا وخليج سيام

٥ ـ وضع مراكز كهربائية تعتمد في إنتاجها على أمواج البحر على طول شواطىء المحيطات في الدول الغير منطورة مما يؤمن طاقة تقدر بـ ٢٠٠ مليون كيلوات .

٦ ـ تحويل المجرى الرئيسي لنهر /براما بوتر/ أو نهر /تسانجبور/ وجعله يمر في الهند عن طريق نفق في جبال الهيمالايا مما يعطي طاقة تصل من ٢٤٠ إلى ٣٣٠ مليار كيلوات سنوياً .

ومشاريع أخرى متعددة تعتمد في أساسها على الاستفادة من الموارد الطبيعية المهدورة والتي لا يمكن استغلالها فعلاً إلا بتعاون دولي ومساهمة حقيقية من الدول المقتدرة مادياً وفنياً إلى الدول التي بحاجة إليها وتملك تلك الموارد المهدورة . مما يسمح بتغيير المناخ في مناطق متعددة ويخلق مناطق زراعية جديدة ويعطي كميات كبيرة من الطاقة .

ـ التقارب المكسيكي ـ

تأمين السيولة الدائمة بشكل ميكانيكي ـ

اقترحت الحكومة المكسيكية تشكيل صندوق على قيد التجربة من ١٥ مليار دولار والذي يعمل على أساس اقتصادي ويحصل على قروض طويلة الامد من دول لديها فوائض ولها مداخلات في السوق الدولية .

يشرف على هذا الصندوق اللجنة المشتركة لتطوير صندوق النقد الدولي وتنمية البنك العالمي وتمول هذه اللجنة خلال خمسة عشر عاماً مشاريع للتنمية . كما تقوم بتوزيع المعدات والأجهزة المتطورة من وإلى هذه الدول مما يسمح للدول النامية من جهة بلوغ مستوى أعلى من التنمية والتوسع . ومن جهة أخرى يمكنها من القدرة على تخفيض ديونها والحصول على قروض بشكل أسهل . كما يسمح أيضاً بتنشيط الحركة الاقتصادية وتوظيفها في الدول الصناعية ويزيد حجم معدلات التصدير فيها .

وقد أبدت مجلة (اريل بوير اسيرادي بانكودي مكسيكو) في مقال نشرته في نيسان ١٩٧٩ الرأي المكسيكي بعد أن استعرضت الأزمات الاقتصادية العالمية : هبوط في معدل النمو ، ازدياد عدد العاطلين عن العمل ، عدم استقرار الأسعار والبورصة .

وتؤكد مجلة (بويرا) على ضرورة وضع نظام اقتصادي جديد بهدف زيادة حجم رؤوس الأموال المخصصة للدول السائرة في ركب التطور . وحسبما جاء في مجلة (بويرا) بأنه ليس مستبعداً أن يرتفع معدل النمو وأن يعود الاستقرار الذي عم في الستينيات . وتشير المجلة في بداية التدهور الاقتصادي في السبعينيات إلى أن الدول النامية تمكنت من المحافظة على معدل نمو أعلى منه في الدول الصناعية (٣٪ في الدول النامية ٦,٤٪ في الدول الصناعية) وبالطبع لم يكن بالإمكان المحافظة على هذا المعدل من النمو إلا على حساب الخلل الكبير الذي حصل في ميزان المدفوعات والديون الخارجية لهذه الدول .

إن معظم القروض من البنوك التجارية الدولية تكون فوائدها مرتفعة كما تقصر مدة تسديدها على عكس القروض المخصصة للتنمية حيث تطول مدتها وتقل فوائدها . لذلك ومن البديهي أن لا تظل الدول النامية تعيش في كنف القروض التجارية ، كما أنه لو تمكنت الدول النامية من ايقاف استيراد التجهيزات ، بكميات هائلة من الدول الصناعية فإن معدل النمو في هذه الدول يصبح معرضاً للخطر .

وتعتقد مجلة (بويرا) بأن السيولة النقدية التي تمتلكها الدول الصناعية لا تساعد فقط على النهوض بالدول النامية ورفع معدلات النمو فيها ، وإنما تساهم أيضاً وبشكل فعال على حل مشاكل الدول الصناعية .

ـ بيان الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية ـ

منذ عام ١٩٧٦ أقر ممثلو الدول الصناعية والدول النامية في مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية ضرورة إنشاء صندوق مشترك ذي فرعين للدول النامية .

الفرع الأول يخصص القروض التي يحصل عليها لشراء (مخزونات منظمة للبيع) . والفرع الثاني يقدم للدول النامية أموالاً مخصصة للبحث والتنمية وإلى تطوير التجارة والانتاج ضمن حدود الموافقات

الدولية للمنتوجات الأساسية ، وتساهم الحكومات في تمويل هذين الفرعين مساهمة مباشرة وإجبارية كما يضاف إليها المساهمات العامة للتنمية والمساعدات الاختيارية .

وهذه هي المرة الأولى التي تبدي فيها الدول المستهلكة استعدادها للمساهمة في تمويل (المخزونات المنظمة) . وان تتقاسم مراقبة هذا التمويل مع دول العالم الثالث ، كما أنه ليس من الضروري أن يساهم الفرع الثاني في تمويل (المخزونات المنظمة) وإنما يقوم بتقديم الدفعات الأولية الضرورية للمشاريع والتي يكون المستفيد منها الدول النامية . وإذ ما تم تنظيم المشاريع والاستفادة منها بشكل صحيح ، فإنه يصبح بالإمكان السيطرة على أسعار بعض السلع الأساسية بشكل دقيق وعندها فقط يمكن الاستغناء عن /المخزونات المنظمة/ .

ومن خلال اللقاءات المتعددة أثناء إنعقاد المؤتمر كان رأي ممثلي الدول النامية مغايراً لممثلي الدول الصناعية حول أهمية الصندوق المقترح فيايخص تثبيت بعض أسعار السلع الرئيسية أو طرحها بشكل حر في الأسواق .

وتقرر في آذار عام ١٩٧٩ بأن ينطلق الصندوق برأسمال مبدئي قدره /٧٥٠/ مليون دولار يخصص منها ٤٠٠ مليون دولار للفرع الأول (٥٠ مليون تدفع مباشرة عند الحاجة و ١٠٠ مليون تبقى كرأسمال احتياطي يمكن للقائمين على الصندوق استخدامها كضمانة فيا لو حصلوا على قروض من السوق الحرة) .

كما تقرر أيضاً أن تدفع كل دولة مشاركة في هذا الصندوق مليون دولار على الأقل ، وهكذا يمكن الحصول على ١٥٠ مليون دولار يذهب منها /٨٠/ مليون دولار للفرع الأول والباقي يدفع من مجموعات الدول المختلفة .

ويتم الحصول على ال ٣٥٠ مليون دولار للفرع الثاني عدا الـ /٧٠/ مليون دولار التي تم دفعها من الدول المساهمة على شكل هبات ومشاركات طوعية .

ـ استراليا ـ

اقترح السيد /نيل دياس كاريناراتن/ من جامعة /كانسلاند/ في استراليا تشكيل /خزينة عالمية/ وذلك بهدف (مضاعفة حجم المساعدات المقدمة للتنمية ... هذه المساعدات لاغنى للدول النامية عنها إذا أردنا فعلاً أن نقضي على الفقر في العالم) . وفي مقال نشره /كاريناراتن/ عام ١٩٧٩ نوه إلى أنه في قليل جداً من الدول تصل نسبة مخصصات التنمية إلى ٧,٠٪ وهي النسبة التي حددتها هيئة الأمم المتحدة .

وتاخذ مساعدات الدول الصناعية من أجل التنمية منحىً هبوطياً بالرغم من ازدياد مردودات هذه الدول .

والنتيجة هي أن الدول النامية تقع في /فخ الديون/ ففي الخمسينيات لم يكن على هذه الدول أية ديون ، لكن في أواخر عام ١٩٧٧ بلغت ديون هذه الدول ٢٥٠ مليار دولار حيث بلغ الدين أكثر من ضعف ما كان عليه عام ١٩٧٢ .

ويمتص ميزان مدفوعات الديون الخارجية حوالي ٢٥٪ من مجموع المدفوعات العامة في الدول النامية . مما اضطر بعض الدول عام ١٩٧٧ إلى تخصيص أكثر من ٥٠٪ من مدفوعاتها الخارجية لتسديد الديون والمساعدات الخارجية . .

وباعتقاد /كاريناراتن/ بأن تجربة الماضي والاتجاهات الحالية فيا يخص مساعدات التنمية لا تترك أي مجال للتفاؤل طالما بقيت مساعدات الدول الصناعية للدول النامية كما هو متعارف ومتفق عليه) . وذلك ضمن الحدود التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة حول الاتجاه الاقتصادي العالمي الجديد والذي يوصي بالتوسع الكمي والكيفي للمساعدات الخارجية للتنمية ، ويقدم /كاريناراتن/ المقترحات التالية :

١ ـ تشكيل خزينة عالمية بهدف تمويل الضرائب بشكل تدريجي : ضرائب يمكن جبايتها على صناعة الأسلحة ، على النشاطات المختلفة للفضاء على التلوث ، على النفقات المفرطة ، على الاستهلاك المتزايد للمنابع التي لا يمكن تعويضها (بترول ـ فحم ..) وعلى استغلال المتلكات العامة والتي تخص الإنسانية جمعاء (أعماق البحار ، الفضاء) .

٢ ـ إيجاد علاقة بين السيولة العالمية والمساعدات ، بمعنى آخر بين حقوق السحوبات المادية الخاصة وبين المساعدات ، لكن بعض الدول النامية اعترضت على هذه العلاقة بحجة أنها تعرقل الانتاج وتزيد من التضخم المالي ، ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الدول تستفيد من حصص كبيرة من صندوق النقد الدولي وبالتالي فهي ليست بحاجة ماسة للسيولة .

٣ ـ توجيه حصة أكبر من أموال البلدان الصناعية نحو صندوق التنمية للمساعدة والذي يتلقى حالياً حصيلة مبيعات الذهب العائد لصندوق النقد الدولي .

عن : مجلة الغذاء العالمية

ترجمة : يطرس عواد

مؤتمر للرقابة على الغذاء في سورية

خلال الفترة الواقعة بين ٢ ـ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، وتحت رعاية السيد الدكتور عبد الرؤوف الكسم ـ رئيس مجلس الوزراء السوري ، عقد في دمشق المؤتمر الوطني الأول للرقابة على سلامة وجودة الغذاء ، وذلك بالتعاون بين وزارة التموين والتجارة الداخلية في سوريا ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية .

المشتركون : /٤٩/مندوباً و/٢٦/جهة

وشارك في أعمال المؤتمر/٤٩/مندوباً يمثلون الجهات التالية : رئاسة مجلس الوزراء ، هيئة تخطيط الدولة ، الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ، المكتب المركزي للاحصاء ، وزارة التموين والتجارة الداخلية ، وزارة الصحة ، وزارة الأشغال العامة والثروة المائية ، وزارة الإدارة المحلية ، وزارة الصناعة ، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الاتحاد العام للفلاحين ، الاتحاد العام النسائي ، هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية ، مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية ، المؤسسة العامة لاتحاد الصناعات الغذائية ، المؤسسة العامة لتجارة الأدوية ، مؤسسة التجارة الخارجية للمواد الغذائية والكيماوية ، إدارة الخدمات الطبية العسكرية ، نقابة الأطباء ، جامعة دمشق ، جامعة حلب ، جامعة البعث ، محافظة دمشق ، محافظة مدينة دمشق ، محافظة القنيطرة .

عشرون بحثاً حول ستة مواضيع رئيسية

وقد ناقش المؤتمر/٢٠/بحثاً وموضوعاً عالج كل منها جانباً أو أكثر من الجوانب الستة التالية :

١ ـ أهمية موضوع الرقابة الغذائية وأثرها على سلامة وصحة المستهلكين وحمايتهم من الإصابة بالأمراض وتوفير السلع وفق الشروط الغذائية والصحية .

٢ ـ دور الوزارات والإدارات والمؤسسات في مجال الرقابة الغذائية .

٣ ـ دور المخابر واللجان والتشريعات في الرقابة الغذائية .

٤ ـ ملامح وأضواء حول تطوير الرقابة الغذائية في المستقبل .

٥ ـ سلامة البيئة .

٦ ـ ترشيد الاستهلاك .

توصيات المؤتمر

وفي ختام المؤتمر الذي استمر ستة أيام ، أصدر المؤتمرون التوصيات التالية :

١ ـ قدر المؤتمرون الجهود التي تبذلها اللجنة الفنية الدائمة للرقابة على الغذاء في سورية وأعمالها الحالية وخططها للمستقبل ، وأوصى المؤتمر بما يلي :

أ ـ توسع عضوية اللجنة بحيث تضم ممثلين عن الوزارات والإدارات والمنظمات الشعبية وتعديل قرار تشكيلها بحيث يعمل على توسيع مهامها وتطوير أعمالها بهدف الوصول مستقبلاً إلى احداث هيئة مركزية للرقابة على الغذاء .

ب ـ دعم اللجنة وتسهيل مهمتها من قبل الجهات المعنية في الدولة لتتمكن من القيام بدورها في تقديم الدراسات والاقتراحات اللازمة إلى المجلس الأعلى للغذاء لاتخاذ القرارات اللازمة لتطوير وتحسين واقع الرقابة على الغذاء .

جـ ـ تصحيح مجموعة القوانين والتشريعات الغذائية التي جمعتها وبوبتها اللجنة على كافة الجهات والأفراد المعنيين للاستفادة منها .

د ـ تكليف اللجنة بدراسة هذه القوانين والتشريعات وتقييمها ووضع المقترحات لتطويرها بما يتناسب مع متطلبات الظروف المحلية ، ورفعها إلى المجلس الأعلى للغذاء لاقرارها .

٢ ـ يؤكد المؤتمرون أهمية إقامة المخبر المركزي للتحاليل الغذائية نظراً لأهميته في توحيد الجهود في مجال الرقابة الغذائية . وريثما تتم إقامة هذا المخبر ، لا بد من التنسيق بين المخابر العاملة .

٣ ـ لتوفير الكوادر الفنية اللازمة ، يوصي المؤتمر بالآتي :

آ ـ احداث معهد متوسط لتخريج المختصين في الرقابة الغذائية وتأهيل الكوادر الفنية الحالية عن طريق دورات تدريبية داخل وخارج القطر .

ب ـ إن المحافظة على الكوادر المتخصصة تقتضي بالضرورة توحيد التشريعات الخاصة بمنح التعويضات لدى كافة الجهات العامة .

٤ ـ إن التثقيف الشعبي عن طريق أجهزة الاعلام واصدار النشرات الدورية ضرورة ملحة لتوعية المواطنين لاتباع الشروط الصحية والغذائية . ولهذا يوصي المؤتمر بما يلي :

آ ـ تخصيص برنامج تلفزيوني أسبوعي تحت عنوان «الرقابة على الغذاء» .

ب ـ تخصيص زاوية في الصحف تكتب فيها عن الشروط الواجب اتباعها لسلامة وجودة الغذاء .

٥ ـ ضرورة استفادة الصناعات الغذائية في القطر من الأساليب العلمية الحديثة لتحسين نوعية الانتاج وتطويره بما يتناسب مع أذواق المستهلكين لتحسين نوعيته ومواصفاته ليتمكن من منافسة المنتجات الأجنبية . ويؤكد المؤتمرون على ضرورة التشديد في الرقابة على السلع والمواد الغذائية وخاصة منها المعد للتصدير .

٦ ـ بما أن الرقابة الغذائية تعتمد بشكل أساسي على المواصفات فإن المؤتمر يوصي بدعم هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية وتوفير متطلباتها .

٧ ـ يوصي المؤتمر بقيام وزارة التموين والتجارة الداخلية بمتابعة توصيات المؤتمر واصدار كتاب خاص عن المؤتمر يتضمن :

آ ـ التقرير النهائي .

ب ـ المحاضرات والأبحاث التي قدمت .

جـ ـ قائمة المشاركين .

آلة للزراعة بدون حرث !

كانت فكرة زراعة المحاصيل دون الحاجة إلى كل المجهود المستغرق في حرث الأرض شغل الباحثين الشاغل في إحدى الشركات الايرلندية . ذلك لأن حرث الأرض يستغرق جهداً بشرياً كبيراً ، بالاضافة إلى أن عدم حرث الأرض الرملية يساعد في الحفاظ على تماسكها .

وعلى الرغم من أن الانسان قد صرف جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً في تطوير آلات وعدد الحرث ، إلا أن الشركة الايرلندية قد طلعت على العالم مؤخراً بآلة جديدة للزراعة بدون حرث ، وبحيث يمكن أن تمحى كل الجهود السابقة في مجال تطوير آلات الحرث . وفوق ذلك ، فإن الآلة نفسها في تطور متواصل باستمرار .

والفكرة الرئيسية للآلة بسيطة جداً ، وتعتمد على قتل ما تبقى من محاصيل السنة السابقة في الأرض بحيث يمكن بذر البذور الجديدة ، وهذا يتم عادة بدقن يتكون من حديدة دائرية ذات حافة قاطعة كالسكين وقواطع وجهاز لبذر الحبوب وجهاز ضم أو لحم يقوم بقفل الشق الحادث في الأرض .

والجهاز بشكله هذا قد يواجه صعوبة كبيرة إذا كانت الأرض غير مستوية ، وذلك لأن انحدار الأرض ربما يعيق الحديدة الدائرية عن العمل ، أو يمنع بذر الحبوب إلى عمق كاف داخل الأرض فتصبح بعد بذرها طعاماً للطيور .

وللتغلب على هذه الصعوبة ، قامت الشركة الايرلندية بتصميم العجلات الأرضية للآلة بحيث يمكن رفعها عن التربة أثناء بذر الحبوب . وهكذا أمكن التغلب على المشكلة . وبسبب هذا التعديل ، تلقى الآلة نجاحاً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن مع ذلك فإن الأرض التي فيها حصى تعوق عملية البذر . لذلك تقوم الشركة حالياً بتطوير شوكة تمتد إلى التجويفات والحفر بحيث تعمل عمل المسمار في دفع الحبوب إلى بطن الأرض ، وذلك لاستعمالها بدلاً من الحديدة الدائرية .

وبفضل هذا التطوير الجديد ، سيمكن للشوكة أن ترفع الحصوة الصغيرة أو الكبيرة التي لا يمكن كسرها أو تحييدها جانباً .

أما فيما يتعلق بالبذور نفسها ، فقد عرضت الشركة الايرلندية جهاز عداد للبذور يمكنه التحكم في بذر البذور على اختلاف أنواعها ابتداء من بذور اللفت والكرنب إلى حبوب القمح والذرة ، وكلها بمعدل ثابت واحد .

لجنة الشرق الأدنى للتخطيط الزراعي

في دورتها التاسعة في دمشق

مناقشة دراسات حول

آراء قطاع الزراعة في اقليم الشرق الأدنى

« الزراعة عام ٢٠٠٠ » وانعكاساتها على بلدان الإقليم

بناء على توصيات المؤتمر الاقليمي للشرق الادنى في دورته السادسة المنعقدة في تل العمارة ـ لبنان في الفترة ٣٠ يوليو/تموز ـ ٨ اغسطس/آب ١٩٦٢ ، اصدر مجلس منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة في دورته الرابعة عشرة المنعقدة في روما في الفترة ٢٤ يونيو/حزيران ـ ٣ يوليو/ تموز ١٩٦٣ القرار رقم (٤/٢٠) المتضمن تشكيل لجنة تسمى لجنة الشرق الادنى للتخطيط الزراعي ، لتحقيق التعاون وتنسيق الانشطة المتعلقة بالتخطيط الزراعي بين بلدان اقليم الشرق الادنى . وتضم اللجنة مندوبين عن دول الاقليم ومراقبين عن المنظمات العاملة في الاقليم .

الدورة التاسعة .. في دمشق

وقد عقدت اللجنة حتى الآن تسع دورات ، وعقدت الدورة التاسعة منها في فندق الميرديان بدمشق في الفترة ٧ ـ ١١ ديسمبر/كانون الاول ١٩٨٠ ، وحضر تلك الدورة تسعة وثلاثون مندوباً يمثلون البلدان التالية : البحرين ، الاردن ، الكويت ، باكستان ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، الجمهورية العربية السورية ، قبرص ، المملكة العربية السعودية ، لبنان ، دولة قطر ، العراق ، سلطنة عمان .

كما حضر الدورة ايضاً /١٢/ مراقباً من تونس والجامعة العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وبرنامج الامم المتحدة للتنمية.

السيد قدورة يفتتح الدورة

افتتح الدورة السيد عبد القادر قدورة ، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية . ورحب سيادته بالمندوبين والمشتركين نيابة عن الحكومة السورية . واكد على اهمية التنمية الزراعية والريفية ضمن جهود التنمية الاقتصادية الشاملة التي تبذلها بلدان الشرق الادنى وشمال افريقيا . وقال ان بلدان الاقليم تواجه تحدياً كبيراً في تأمين حاجاتها الغذائية المتزايدة نتيجة للنمو السكاني وزيادة الدخل . ومما يزيد في هذا التحدي محدودية الموارد الزراعية . ورأى السيد قدورة ان مسائل الامن الغذائي تعد ذات اهمية كبرى ومن الواجب ان تمنحها البلدان الاعضاء الاولوية القصوى . واشار الى ان عملية الانتاج قد زادت تعقيداً مع تقدم الوسائل التقنية ، وصعوبة اختيار

البدائل الاقتصادية والمدخلات المثلى . وتدعو الحاجة الى اجراء تغييرات في البنى الاساسية الزراعية والريفية ، والتدريب والتعليم واعداد القوى العاملة . لهذا فإن التخطيط المنظوري الطويل الامد يعتبر ضرورة ملحة . واكد السيد قدورة على ان اقليم الشرق الادنى وشمال افريقيا يمكن ان يحقق مستوى اعلى من الاكتفاء الذاتي في الانتاج الزراعي اذا ما أحسن استغلال موارده ونوه سيادته بأن المسألة الزراعية في الفترة العربي السوري قد اخذت بعداً اساسياً واجتماعياً . فقد اعتبرت الدولة التنمية الزراعية وزيادة انتاج المواد الغذائية المحور الاول في الاستراتيجية العامة للخطة الخمسية الخامسة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ . وقد انيطت مهام التنمية الزراعية باعلى سلطة تنفيذية في الدولة ، حيث يرأس رئيس مجلس الوزراء المجلس الزراعي الاعلى الموكل اليه معالجة مشاكل الزراعة والاشراف على تنفيذ خططها وبرامجها ومشاريعها .

وقد وضعت التنمية الزراعية ضمن اطارها الاجتماعي وركز على التنمية الريفية المتكاملة التي تتناول الانسان ضمن بيئته ومحيطه .

كلمة السيد صلاح جمعة

تحدث السيد صلاح جمعة ـ المدير العام المساعد والممثل الاقليمي للشرق الادنى ـ نيابة عن الدكتور ادوار صوما ، المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة المتحدة ، فأشار بإيجاز الى موضوع الدورة الرئيسي للزراعة عام /٢٠٠٠/ وانعكاساتها على اقليم الشرق الادنى وشمال افريقيا واهميته القصوى للمخططين الزراعيين . وقال السيد جمعة ان نتائج الدراسة المذكورة يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد اولويات التنمية الشاملة على المستويين الاقليمي والقطري . وحث الحكومات على منح الاولوية القصوى لتنمية القطاعين الزراعي والريفي مؤكداً على مجالات عمل محددة تضمن الحاجة الى وضع استراتيجية اقليمية للامن الغذائي تشمل انشاء برنامج اقليمي لمخزونات الحبوب ، ومكننة العمليات الزراعية ، والحد من التفاوت بين الدخول الزراعية وغير الزراعية وصيانة الموارد الطبيعية ، وزيادة التعاون الاقتصادي الاقليمي . بما في ذلك اقامة مشروعات مشتركة ، وتنشيط الاستثمار ، والبحوث والتدريب . واعرب السيد جمعة عن امله في ان يتضمن جدول اعمال الدورة العاشرة بنوداً خاصة بالتنمية الريفية والتدريب والتخطيط الزراعي نظراً لاهميتها . وعبر عن تقديره وشكره العميق للحكومة السورية لاستضافتها الدورة التاسعة وللجهود المبذولة لانجاحها ، كما شكر البلدان المشاركة لما ابدته من اهتمام باعمال اللجنةوالذي تجلى في هذا العدد الكبير من المشاركين .

انتخابات الرئيس وهيئة المكتب

انتخب السيد المهندس هشام الاخرس ـ معاون وزير الدولة لشؤون التخطيط ـ ورئيس الوفد السوري رئيساً للدورة . كما انتخب رئيسا وفدي لبنان وقبرص لمنصب نائب الرئيس . وانتخبت لجنة للصياغة من مندوبي الاردن ، وليبيا ، وعمان ، وباكستان . وقد انتخب مندوب الاردن مقرراً للدورة .

بيان الامين العام للجنة

. استعرض الامين العام للجنة اهم البنود التي تضمنها جدول الاعمال ، مركزاً على الاولويات ، والقضايا والسياسات التي ابرزتها الدراسة عن سنة ٢٠٠٠ وانعكاساتها على اقليم الشرق الادنى ، واهمها :

- الامن الغذائي وما يتصل بشأن برنامج اقليمي لخزونات الحبوب ، ووضع استراتيجية اقليمية للامن الغذائي .
- جوانب الاستخدام والعمالة والمكننة الزراعية التي اصبحت ضرورة ملحة للتنمية الزراعية والريفية في جميع بلدان الاقليم .
- التفاوت في الدخل بين القطاع الريفي والقطاعات الاقتصادية الاخرى ، والآثار المترتبة على ذلك .
- صيانة الموارد والثروات الطبيعية من الانجراف والتصحر وسوء استخدام المياه .
- زيادة التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين بلدان الاقليم وامكانيات قيام مشروعات مشتركة .
- الاستثمار وتمويل التنمية الزراعية .
- البحوث والتدريب .

الاجراءات التي اتخذت تنفيذاً لتوصيات الدورة الثامنة

استعرضت اللجنة الاجراءات التي اتخذت تنفيذاً لتوصيات دورتها الثامنة التي عقدت في القاهرة ـ ١٩٧٧ ، واثنت على الجهود التي بذلتها منظمة الاغذية والزراعة لتنفيذ تلك التوصيات ، واكدت على ضرورة توجيه التخطيط الزراعي نحو تحديد واعداد المشروعات وبحيث يشمل العلاقة بين السياسات والمؤسسات والمشروعات ، وعلى اهمية تخصيص الاستثمارات المناسبة للزراعات البعلية واستصلاح الاراضي والانتاج الحيواني وانتاج البذور المحسنة ، وعلى اهمية التدريب في مجال تحليل المشروعات ، وعلى اهمية اسراع برنامج الامم المتحدة للتنمية في تنفيذ المشروع التكميلي لندوة التكامل بين الاقطار العربية في الجوانب الزراعية ، لما لذلك من اهمية كبيرة في الامن الغذائي العربي .

ضرورة التأمين على الزراعة ، واستعمال الحاسبات الالكترونية

ولاحظت اللجنة بأسف عدم وجود مشروعات وبرامج لتأمين المحاصيل الزراعة والثروة الحيوانية في معظم بلدان الاقليم ، وانه

لا يستفاد بصورة كاملة من نظام الحاسبات الالكترونية الذي انشأته منظمة الاغذية والزراعة والخاص بجمع البيانات عن ادارة المزارع ، واوصت اللجنة بأن تتابع المنظمة والحكومات الاعضاء تعميم استخدام مثل هذا النظام الذي يمكن ان يحقق فائدة كبرى في مجال جمع البيانات على مستوى المزرعة وفي الربط بين التخطيط على نطاق المزرعة والتخطيط على المستوى الوطني .

الدراسات المقدمة

ناقشت اللجنة الدراسات الثلاث المقدمة من منظمة الاغذية والزراعة حول «اداء القطاع الزراعي في بعض بلدان الشرق الادنى وشمال افريقيا» و«الزراعة عام ٢٠٠٠ وانعكاساتها على اقليم الشرق الادنى وشمال افريقيا» و«الاطار المنهجي لدراسة الزراعة عام ٢٠٠٠» ، واتخذت بشأنها التوصيات المناسبة . (موجز لكل من الدراسات الثلاث مع توصيات اللجنة بشأنها في مكان آخر من العدد) .

تعليق عضوية مصر

اوصت اللجنة بتعليق عضوية جمهورية مصر العربية موقتاً في اللجنة ريثما تزول الأسباب الداعية لهذه التوصية .

موضوعات الدورة العاشرة

ناقشت اللجنة الموضوعات التي اقترحت الامانة العامة وبعض الوفود ادراجها في جدول اعمال الدورة العاشرة للجنة الشرق الادنى للتخطيط الزراعي ، واقترحت اللجنة ادراج الموضوعات التالية :

- التنمية الريفية المتكاملة ومتابعة توصيات المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية مع التأكيد بصورة خاصة على دور الانسان في عملية التنمية .
- التدريب والتأهيل في ميدان التخطيط الزراعي وفي مجال تحليل المشروعات الزراعية واعدادها .
- وضع دراسة مقارنة عن انظمة واجهزة التخطيط الزراعي ، واعداد دراسة اخرى عن سياسات الاسعار الزراعية المتبعة في بلدان الاقليم .
- اعتماد التكنولوجيا الحديثة في الزراعة ، وشروط اختيارها وملاءمتها للظروف البيئية في الاقليم .

كما اعربت اللجنة عن رغبتها في ان يكون اجتماعها المقبل مشتركاً مع لجنة الشرق الادنى للاحصاء الزراعي ، وتركت للجنة الاحصاء أمر التقدم بالمواضيع التي ترى بحثها في الاجتماع المشترك للجنتين .

شكر لصوما وجمعة

اعربت اللجنة عن شكرها للسيد الدكتور ادوار صوما المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة الدولية والاستاذ صلاح جمعة مدير العام المساعد والممثل الاقليمي للشرق الادنى على جهودهما فيما يخص الاقليم واعمال اللجنة .

وشكر للبلد المضيف

كما ارسل المشاركون في اجتماعات الدورة التاسعة للجنة برقية شكر الى كل من السيد الرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية والسيد عبد القادر قدورة نائب رئيس مجلس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية .

أداء القطاع الزراعي

في بعض بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

نمو زراعي مقبول وعجز عن تلبية الاستهلاك

دعت منظمة الأغذية والزراعة كل بلد من بلدان اقليم الشرق الأدنى وشمال افريقيا إلى إعداد بحث عن أداء قطاع الزراعة فيه . وقد استجاب لهذه الدعوة ١٢ بلداً من أصل ٢٤ بلد أرسلت إليها الدعوة . فقامت المنظمة ، واستناداً إلى تلك البحوث ، باعداد وثيقة شاملة ، مع الاشارة إلى بعض التفصيلات في كل بلد ، عن «أداء القطاع الزراعي في بعض بلدان الشرق الأدنى وشمال افريقيا» ، وتقديم تلك الوثيقة إلى اجتماعات لجنة الشرق الأدنى للتخطيط الزراعي في دورتها التاسعة بدمشق . وفيما يلي عرض موجز لمحتويات تلك الوثيقة وتوصيات اللجنة بشأنها .

نظرة شاملة على الأداء

لقد حقق الشرق الأدنى ، من بين الأقاليم النامية في العالم ، أعلى معدل نمو للانتاج الزراعي الاجمالي خلال السبعينات . وتجاوز معدل نموه السنوي خلال السنوات السبع الأولى من السبعينات ، المعدل الذي حققه خلال السنوات السبع السابقة بـ ١٨٪ ، وهذا بالمقارنة مع الأرقام المماثلة وهي ١٠٪ لأمريكا اللاتينية وأرقام سالبة بالنسبة للأقاليم الأخرى (الدراسة الزراعة عام ٢٠٠٠) . وفي ١٩٧٨ ، حقق الشرق الأدنى ، من بين الأقاليم النامية أعلى زيادة في انتاج الأغذية (٤٪) وكذلك في الانتاج الزراعي بصفة عامة (٣,٥٪) ، على الرغم من أن معظم هذه الزيادة كان يمثل الانتعاش على أثر الانخفاض الذي حدث في ١٩٧٧ نتيجة الجفاف الذي حدث على نطاق واسع (حالة الأغذية والزراعة ١٩٧٩) . وحقق أقليم الشرق الأدنى كمجموعة ، بالمقارنة مع اقتصاديات السوق النامية أداءاً أفضل خلال الفترة ١٩٧٠/١٩٧٨ سواء فيما يتعلق باجمالي انتاج الأغذية أو بانتاج الأغذية بالنسبة للفرد وكذلك في انتاج الأغذية الزراعية بصورة عامة .

وهذا الأداء الاقليمي ، على الرغم من أنه مرتفع نسبياً بالمعنى التجمّعي ، فإنه يخفي اختلافات حادة على المستوى القطري - الفردي إذ يتراوح معدل التغير السنوي في الانتاج الزراعي من نسبة تقلّ عن -٢٪ إلى نسبة تزيد على ٥٪ .

وتعكس الاختلافات بين الأقطار وفئات الأقطار المذكورة ، في معدلات الانتاج الزراعي ، عوامل معروفة انتشرت في اقليم الشرق الأدنى خلال السبعينات . وترتبط هذه العوامل بالظروف المناخية ، إذ أنها تؤثر بالدرجة الأولى على الزراعة المطرية ، وبعدم الاستقرار السياسي ، لأنها تعطل الانتاج وتدفق المدخلات والمنتجات الزراعية ، وبمرحلة التنمية الزراعية ، وبالعوائق الخارجية المستمرة التي تعرقل الانتاج والنمو الزراعي المحلي ، وبادخال المشاريع الزراعية التي تحتاج إلى رأس مال مكثف (مثل تربية الدواجن) ، وترتبط بطبيعة السياسات الوطنية وبالقدرات الادارية وكفاءات التسيير المتصلة بذلك .

المعوقات العامة

أشارت البحوث القطرية إلى سلسلة واسعة من المعوقات التي تعرقل التنمية الزراعية والتي تختلف من بلد إلى آخر . ومع ذلك توجد درجة من التشابه في طبيعة المعوقات التي تواجهها البلدان التي أعدت البحوث مع الاختلاف في درجة أهمية كل معوق بالنسبة للقطر الواحد . وبهذا الصدد ، يركز هذا القسم على بعض المعوقات الرئيسية ، التي تضمنتها البحوث ، والتي تعرقل التنمية الزراعية في الاقليم . وهذه المعوقات هي :

(١) الظروف الايكولوجية الطبيعية التي تعرقل التنمية الزراعية ، وخاصة في المناطق التي تعتمد على سقوط الأمطار . ونجد في عدد كبير من البلدان ، أن الماء هو العامل الأساسي الذي يعرقل التنمية الزراعية .

(٢) عدم كفاية الأراضي الصالحة للزراعة من أجل توسيع المناطق المزروعة ، بالاضافة إلى مشاكل تفتيت الأراضي وتآكل التربة والملوحة والتغدق .

(٣) انخفاض مستويات الممارسة لدى المزارعين خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل وتربية الحيوانات والادارة بالاضافة إلى عدم كفاية نشاطات الارشاد الزراعي .

(٤) عدم كفاية مرافق المنشآت الأساسية وخاصة فيما يتعلق بالطرق الرئيسية والفرعية ومرافق التخزين .

(٥) ضعف وسائل التسويق والتسهيلات المتعلقة بالقروض وخاصة بالنسبة للمزارعين الصغار والتقليديين .

(٦) عدم كفاية البحوث التي تدعم التنمية الزراعية .

(٧) انعدام السياسات الملائمة في ميدان الأسعار .

(٨) نقص الأيدي العاملة المدرّبة والخبيرة . ويتفاقم هذا النقص بهجرة هذه المجموعة إلى بلدان أخرى بصفة مستمرة . وفي بعض البلدان تثير هجرة الأيدي العاملة قلقاً كبيراً .

(٩) عدم كفاية الاعتمادات المالية المخصصة للزراعة ، ويزيد في خطورة ذلك ارتفاع أسعار المدخلات ، والضغوط التضخمية ومشاكل ميزان المدفوعات . وفي بعض الأحيان يؤدي التركيز على المشاريع الزراعية التي تتطلب رأس المال المكثّف ، إلى حرمان ميادين أخرى من الاعتمادات الضرورية .

الاتجاه العام للسياسات
نحو التنمية الزراعية والمحاصيل الغذائية

تؤكد بيانات السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في بلدان الشرق الأدنى ، باستمرار تقريباً ، أهمية تحسين مستوى معيشة الجماهير التي تتشكل في معظمها من المجموعات الريفية الزراعية .

وتشكل مسائل كثيرة مثل زيادة الانتاج الزراعي والغذائي والقضاء على الجوع وتحسين التغذية وانشاء فرص الاستخدام الريفية ، وبصورة عامة التنمية الريفية بكل ما يتضمنه التعبير من تعقيدات ، الأهداف المفضلة في خطط التنمية وفي بيانات السياسات .

وقد وجّه مؤخراً مخططو التنمية اهتماماً كبيراً نحو تحليل الخطط الوطنية في مراحل صياغتها ، لدراسة تماسكها وجدواها ، وفي مرحلة تنفيذها لتحديد المشاكل والمعوقات العملية التي لم تؤخذ بالاعتبار في مرحلة الصياغة السابقة . وكثيراً ما يتضح أن الأهمية النسبية التي أعطيت للقطاع الزراعي ، من حيث مخصصات الاستثمار ، غير متناسبة مع الأولويات الوطنية المستهدفة أو مع قدرة القطاع الاستيعابية . غير أنه ، نظراً للوعي المتزايد بين أقطار الشرق الأدنى فيما يتعلق بالأهمية القصوى لتحقيق مستوى عملي في ميدان الاكتفاء الذاتي على المستويات القطرية والاقليمية وفيما بين الأقطار ، فقد أكدت السياسات الوطنية مؤخراً على الانتاج الزراعي وخاصة انتاج الأغذية في مخططات التنمية .

وقد تضمنت البحوث الخاصة بكل قطر الاتجاهات الأخيرة للسياسات والاجراءات المرتبطة بها والتي توجّه القطاع الزراعي والغذائي . ويمكن اعتبار هذه الاتجاهات في السياسة مؤشرات حقيقية لاسلوب العمل في المستقبل ، إلا أن ذلك يختلف من بلد لآخر .

نمو زراعي مقبول

وعجز عن تلبية الاستهلاك !

وقد اطلعت اللجنة على الوثيقة المقدمة حول أداء القطاع الزراعي في بعض بلدان اقليم الشرق الأدنى وشمال افريقيا ، ولاحظت اللجنة أن الأداء خلال السبعينات كان مرضياً مع وجود تفاوت حاد على المستوى القطري ، إلا أن الانتاج ما زال عاجزاً عن مواكبة الزيادات السريعة في الاستهلاك .

الهجرة .. تلك المشكلة المزمنة !

واعترفت اللجنة بخطورة مشكلة نقص الأيدي العاملة الزراعية في العديد من بلدان الاقليم والتي تعتبر مشكلة مزمنة ناجمة عن الهجرة الكثيفة من القطاع الزراعي نتيجة الفوارق الواسعة والمتزايدة في الدخول بين المناطق الريفية والحضرية . ومما يزيد المشكلة حدة المعدل المنخفض لنقل واستخدام التكنولوجية الذي يحتاج إلى قدر أكبر من جهود التنمية الجهازية والتكيف الهيكلي .

ضرورة وجود سياسة اقليمية وبرنامج اقليمي للأمن الغذائي

ولاحظت اللجنة أنه على الرغم من تحقيق معدل نمو أعلى في الانتاج الزراعي في اقليم الشرق الأدنى ، فإن هذا الانتاج ما زال عاجزاً عن مواكبة الزيادات السريعة في الاستهلاك . ولهذا فقد زاد اعتماد الاقليم على الاستيراد الذي أثارت تكاليفه الهائلة قلقاً عميقاً في العديد من بلدان الاقليم . واشارت اللجنة إلى أنه بالاضافة إلى الاعتماد الكبير على الأغذية المستوردة ، فإن تحقيق الأمن الغذائي قد زاد صعوبة نتيجة عدم إستقرار الانتاج الغذائي بسبب التقلبات المناخية الواسعة . وأقرت اللجنة بالحاجة إلى سياسة اقليمية وبرنامج اقليمي للأمن الغذائي . كما طرحت آراء تدعو المنظمة إلى تعزيز جهودها لمساعدة بلدان الاقليم على وضع برامج وطنية للأمن الغذائي تتكامل وبرامج الانتاج الغذائي وخططه .

واحصاء جيد !

ولا حظت اللجنة ان الاساس الاحصائي اللازم لتقدير النمو الزراعي والأداء في بلدان الشرق الأدنى يحتاج الى تعزيز وتدعيم ،

وأوصت ببذل الجهود لتحسين النظم الاحصائية كجزء لا يتجزأ من الخطط الانمائية القطرية وذلك تمشياً مع الأولويات التي اقرتها لجنة الشرق الأدنى للاحصاء الزراعي . واشير الى ان تحسين نوعية البيانات الاحصائية ومجالاتها وتدقيقها قد اضحى أمراً ذا أهمية ملحة بالنسبة للحكومات التي التزمت بان تبدأ اعتباراً من عام ١٩٨٣ بتقديم تقارير الى كل ثاني دورة لمؤتمر المنظمة حول التقدم الاجتماعي والاقتصادي طبقاً لبرنامج العمل الذي أقره المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية . واعلمت اللجنة بجهود المنظمة لمساعدة البلدان في هذا الصدد وبان العديد من بلدان الشرق الأدنى سيتلقى قريباً المساعدة في اجراء دراسات رائدة حول المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لمتابعة أداء التنمية الريفية .

مطلوب : مزيد من الجهود في التقييم والمتابعة

وأكدت اللجنة على ان عمليات تقييم ومتابعة التنمية الزراعية والريفية تعتبر ضرورية لتخطيط وصياغة السياسات بصورة سليمة . وعلى الرغم من ان بضعة بلدان قد اعتمدت أنظمة لمتابعة وتقييم البرامج والمشروعات فقد ساد الرأي عموماً بان الحاجة تدعو الى بذل المزيد من الجهود في هذا الميدان .

التخطيط والاحصاء على مستوى المزرعة

وأكدت اللجنة على أهمية التخطيط والادارة على مستوى المزرعة ودعت الحكومات الى زيادة استخدامها لنظام الحاسبات الالكترونية لادارة المزارع المعتمد في المنظمة . وأشير إلى ان هناك حاجة للمزيد من البحوث لاقامة رابطة فعالة بين التخطيط على مستوى المزرعة والتخطيط الاجمالي . كما ان هناك حاجة لاعادة توجيه الانظمة الاحصائية لجمع البيانات على مستوى المزرعة .

تفتت الحيازات

وأشار العديد من المندوبين في اللجنة إلى مشكلة تفتت الأراضي الزراعية في كثير من بلدان الاقليم . وفي هذا الصدد أشير إلى ان مكتب المنظمة الاقليمي للشرق الأدنى قد أعد بعض الدراسات حول هذا الموضوع في اطار المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية وقد تضمنت هذه الوثائق عدداً من التوصيات المفصلة ذات الطابع الاجتماعي ـ الاقتصادي والفني .

لقطات

● قرر الأمين العام للجنة في اليوم الأول للاجتماعات أن الدورة التاسعة للجنة من أنجح وأقوى الدورات التي تعقدها اللجنة . وقد كانت الدورات السابقة تعقد بحضور مندوبين عن ٤ ـ ٥ دول من دول الاقليم ، وكانت الدول لا تسمي مندوبين مختصين عنها لحضور اجتماعات اللجنة ، بل كانت تكلف السفراء والملحقين بالسفارات لحضور الاجتماعات : هذا بينما حضر اجتماعات الدورة التاسعة مندوبون عن /١٢/ دولة من دول الاقليم ، وكان المندوبون من كبار المسؤولين المختصين ، حيث أن من بين المندوبين اثنان بدرجلاً وكيل وزير .

● لوحظ أن دراسة «آثار الزراعة عام ٢٠٠٠ وانعكاساتها على دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا» قد قسمت الدول المبحوثة إلى خمس مجموعات هي : المغرب ، شمال شرق أفريقيا والنيل ، غرب آسيا ، الخليج والجزيرة العربية ، وآسيا الوسطى . هذا إضافة إلى دراسة العالم العربي كمجموعة لوحده . وفسر الأمين العام للجنة ذلك كله بضرورة ابراز العالم العربي لوحده نظراً لوزنه في الاقليم ، وضرورة ابراز المجموعات شبه المتجانسة والمتقاربة جغرافياً والمتوقع أن يقوم بينها تعاون ، ولتسهيل الدراسات التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

● ركز الدكتور هرابوفسكي ، من خبراء منظمة الأغذية والزراعة ، على ضرورة اتخاذ التدابير السياسية التي تحد من الهجرة إلى المدينة ، وتنفيذ الاجراءات اللازمة في المؤسسات لتعويد الفلاحين على التكنولوجيا ، وأن التكنولوجيا المتقدمة قد لا تناسب حالات معينة ، وضرورة أن تدخل الدول مفهوم الأمن الغذائي ضمن خططها ، وأن يكون ثمة تكامل بين التخطيط والمتابعة ، وأن تقوم الدول بتشجيع مساهمات الأهالي باعداد قنوات الاتصال التي تأخذ بعين الاعتبار ظروفهم وآمالهم وأحلامهم .

دراسة الزراعة عام ٢٠٠٠ وانعكاساتها على إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

قدمت منظمة الأغذية والزراعة إلى لجنة الشرق الأدنى للتخطيط الزراعي في دورتها التاسعة بدمشق دراسة تحت عنوان «الزراعة عام ٢٠٠٠ وانعكاساتها على اقليم الشرق الأدنى وشمال افريقيا» . وفيما يلي عرض موجز لتلك الدراسات وتوصيات اللجنة بشأنها .

موجز الدراسة

تحلل هذه الدراسة انعكاسات الدراسة العالمية (الزراعة عام ٢٠٠٠) على اقليم الشرق الأدنى وشمال افريقيا . وينتهج الاطار التحليلي لهذه الوثيقة منهجاً مقارباً للدراسة العالمية التي استقى منها القسم الأكبر من المعلومات التي يستند إليها .

وتسهيلا للتحليل ولبذل مزيد من الجهد لتعزيز التعاون الاقليمي ، قسم هذا الاقليم إلى خمسة اقاليم فرعية هي : المغرب وشمال شرق افريقيا وبلدان اقليم النيل وغرب آسيا وشبه الجزيرة العربية وآسيا الوسطى .

لقد أدى النمو السريع في عدد السكان ومدى التحضر ومستوى الدخول إلى تزايد الطلب على الأغذية ، إلا أن المعوقات التي وقفت في وجه تحقيق نمو أسرع في انتاج الأغذية والزراعة حالت دون مواكبة الانتاج للطلب . مما أدى بدوره إلى هبوط نسبة الاكتفاء الذاتي من الأغذية من ٩٥ خلال ١٩٦١/١٩٦٥ إلى ٨٨ خلال ١٩٧٤/١٩٧٦ . ومن المؤكد أنه يؤول استمرار الاتجاهات السابقة في الانتاج إلى حدوث مزيد من الهبوط في نسبة الاكتفاء الذاتي . ولهذا السبب لا بد من التعجيل بزيادة الانتاج الزراعي .

يدرس التصور المعياري مدى استجابة القطاع الزراعي للطلب المتزايد الناجم عن ارتفاع مستوى الدخول بفضل الثروة النفطية . ولقد تبين أن تحقيق أهداف الانتاج سيؤدي إلى تباطؤ في معدل هبوط نسبة الاكتفاء الذاتي في الحبوب مقارنة بالاتجاهات السابقة وإلى ارتفاع في نسبة الاكتفاء الذاتي من الأغذية الأخرى . وقد يطرأ تحسن على مستويات التغذية . وبحلول عام ٢٠٠٠ قد تزيد حصة الفرد من السعرات الحرارية بنسبة ١٦٪ عن الاحتياجات الفعلية . ولتحقيق هذه التحسينات لا بد من مضاعفة الاستثمارات في ١٩٩٠ ، وزيادتها إلى ضعفين ونصف في عام ٢٠٠٠ بالقياس إلى مستواها في ١٩٧٥ . ولا بد من إيجاد نظام أقوى لتوفير الحوافز للمزارعين والحد من الفوارق بين دخل العامل في القطاع الزراعي ودخل الفرد العامل في القطاع غير الزراعي ، ولا بد كذلك من تحقيق نمو سريع وواسع في قطاع الزراعة بغية التخفيف من حدة الفقر في الريف . ولتشجيع التجارة ما بين الاقاليم لا بد من زيادة مدى التخصص في الانتاج بين الاقاليم الفرعية . وقد أتاحت الزيادات السريعة في عائدات النفط امكانيات هائلة للتعاون في مجال الاستثمار وتمويل التنمية الزراعية مما قد يترك أثراً كبيراً على النمو الزراعي في البلدان ذات الموارد الزراعية الكبيرة .

توصيات اللجنة

وأثنت اللجنة على منظمة الأغذية والزراعة لما اتسمت به دراسة الزراعة عام ٢٠٠٠ من جودة وشمول . ورأت اللجنة أن هذه الدراسة توفر اطاراً عالمياً واقليمياً سيساعد البلدان في جهود التخطيط الانمائي الزراعي .

في التكثيف الزراعي وزيادة الغلة

ودون تجاهل اختلاف ظروف وخصائص البلدان المنفردة فقد وافقت على البدائل الاستراتيجية للتصور المعياري بالنسبة للأقاليم الفرعية وللأقليم ككل . ولاحظت اللجنة أن القدرة

لابد من ترجمة دراسات الأمن الغذائي إلى مشروعات للتنفيذ

الانتاجية الزراعية للأقليم ضعيفة وان من الواجب بذل كل ما يمكن من جهود لتحسين الكثافة المحصولية والغلات في الأراضي البعلية والمروية .

في الاستثمار

وفيما يتعلق بالاستثمار فقد أوصت اللجنة بزيادة مخصصات القطاع الزراعي من الموارد ضمن الخطط الانمائية القطرية تمشياً مع الأولوية المتقدمة الممنوحة للقطاعين الزراعي والغذائي . وأكدت اللجنة على الحاجة إلى أن تضمن البلدان قيام توازن بين المشروعات ذات الغلة السريعة من جهة والمشروعات ذات النتائج البطيئة ضمن برامجها الاستثمارية .

والميكنة الزراعية

ولاحظت اللجنة أن المكننة الزراعية تعتبر ذات أهمية حاسمة بالنسبة لبرامج تكثيف استخدام الأراضي . غير أنها أوصت بإجراء تحليلات فنية واجتماعية ـ اقتصادية دقيقة لتحديد نوعية الآلات المناسبة للاستخدام في كل قطر والمستويات المطلوبة للمكننة .

التخطيط طويل الأمد

ولاحظت اللجنة بارتياح أن العديد من البلدان قد اعتمدت أسلوب التخطيط طويل الأمد في جهودها الانمائية الزراعية وأوصت بتعزيز هذا الأسلوب وبأن تواصل المنظمة تقديم المساعدة الى البلدان بناء على طلبها .

الأمن الغذائي

في مجال الأمن الغذائي ، أكدت اللجنة على النقاط التالية :

- رفع توصية إلى الحكومات الأعضاء لترجمة الدراسات الموضوعية حول الأمن الغذائي إلى مشروعات وبرامج عملية محددة قابلة للتنفيذ مع تأمين مصادر التمويل لهذه المشروعات .
- الاستفادة من البرامج التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة لتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في رسم سياسة الأمن الغذائي والتعرف على المشاريع المناسبة .
- دعوة الحكومات الأعضاء إلى تعبئة طاقاتها لاعداد الاحصاءات والمعلومات الخاصة بوضعها الغذائي وتقديم

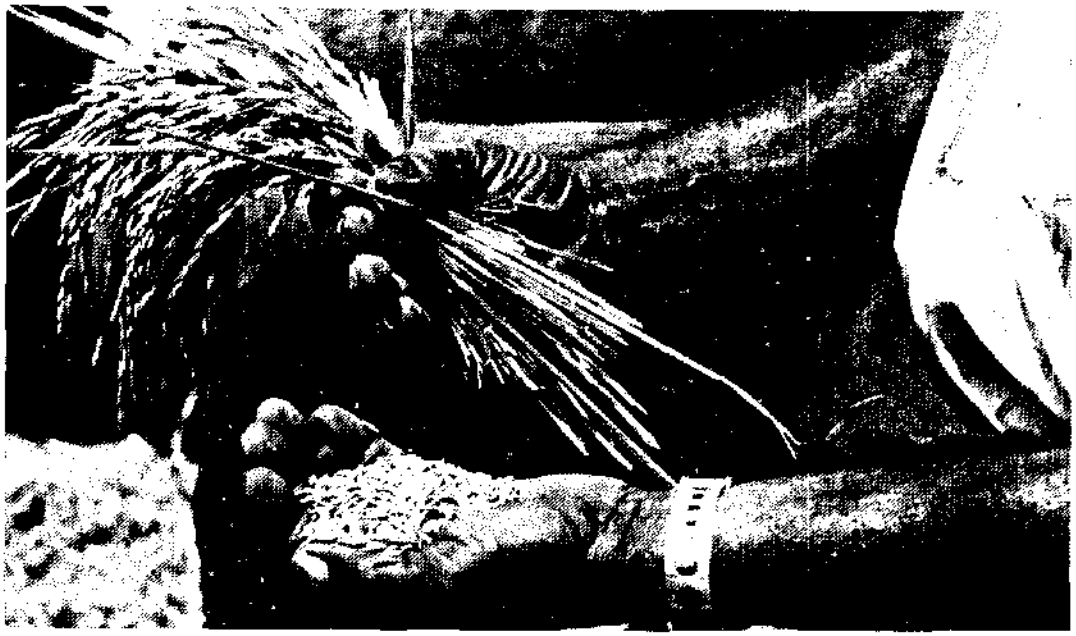

جميع التسهيلات والترتيبات الممكنة لكي يتم التعاون بصورة فعالة بين هذه الحكومات من جهة والمنظمات الاقليمية الدولية والعربية من جهة أخرى في حل مشكلة الأمن الغذائي بالاقليم .

- دعوة منظمة الأغذية والزراعة إلى التعاون مع كافة المنظمات الدولية والاقليمية وجميع الجهات المهتمة في توحيد الجهود لمساعدة دول الاقليم في اعداد وتمويل وتنفيذ مشاريع الأمن الغذائي .
- متابعة وتعزيز التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في ميدان الأمن الغذائي وفيما يتعلق بالبرنامج الاقليمي لانشاء مخزونات احتياطية .
- وتدرك اللجنة تمام الادراك أن النشاطات الهادفة لدعم الأمن الغذائي لا يمكن أن تشمر دون أن تستند إلى سياسات مستقرة مناسبة يتعين تبنيها من قبل الدول الأعضاء في اقليم الشرق الأدنى .

الاستخدام والعمالة

دعت اللجنة إلى بذل المزيد من الجهود لتضييق الفوارق الحضارية بين القطاعين الريفي والحضري ، وإلى إدخال الصناعات الزراعية والحرفية في الريف للحد ما أمكن من مشكلة النزوح من الأرياف إلى المدن .

صيانة الموارد الطبيعية

استعرضت اللجنة موضوع صيانة الموارد الطبيعية من أخطار الانجراف والاندثار والتصحر ، وأشارت اللجنة إلى أن عدم صيانة مشروعات الري قد أدى إلى زيادة نسبة الملوحة وانخفاض كبير في الغلة الزراعية والكثافة المحصولية في المناطق المروية . ولذا فمن الضروري تجديد شبكات الري الحالية ، وتحسينها وتوفير الصرف في جميع الشبكات الجديدة ، وإيجاد وسائل للاستخدام الاقتصادي للمياه مع دراسة المقننات حسب الظروف البيئية . كما أبرزت اللجنة الحاجة الماسة للحفاظ على المراعي والغابات وصيانتها .

الحوافز والأسعار

استعرضت اللجنة موضوع تأمين الحوافز الاقتصادية ووضع سياسات تشجيعية للأسعار الزراعية ، ولاحظت أنه بالرغم من اعتماد بعض الدول الأعضاء سياسات سعرية تشجيعية للمنتجين الزراعيين ، فإن هذه السياسات لم تنعكس فائدتها كما هو منتظر على المنتجين ، وعلى حكومات دول الاقليم القيام بدراسات تقييمية لهذه السياسات بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة لتحديد ما أسفرت عنه هذه السياسات من نتائج ايجابية وسلبية على حد سواء .

التعاون التجاري والاقتصادي

لاحظت اللجنة بقلق العجز المتزايد المتوقع في ميزان التجارة الزراعية في الاقليم الذي سينجم أساساً من حالات النقص في السلع الاستراتيجية مثل القمح ، والبذور الزيتية ، والسكر . واشارت اللجنة إلى أن هذا العجز سيعكس مستويات خطيرة من الاعتماد على العالم الخارجي لضمان الامدادات الضرورية من هذه السلع . ولهذا فقد أوصت ببذل جهود مكثفة على المستويين القطري والاقليمي لزيادة الانتاج الغذائي والتعاون الاقليمي بغية خفض حجم العجز المتوقع .

وأعلمت اللجنة بالمستوى المنخفض للتبادل التجاري الزراعي بين بلدان الأقليم ، وأكدت أن على المنظمات الأقليمية المعنية أن تعزز من نشاطاتها في ميادين التعاون الاقتصادي بما يكفل زيادة التبادل التجاري بين دول الاقليم .

في الموارد المالية

ولاحظت اللجنة أن بالامكان تحقيق زيادة ملموسة في الانتاج الغذائي إذا ما توفرت الموارد المالية الضرورية للقطاع الزراعي . ويمتلك العديد من بلدان الاقليم إمكانيات طبيعية وبشرية كبيرة ، إلا أنها تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة للاستفادة من هذه الامكانيات في جهود الانتاج الزراعي . وأوصت اللجنة بمنح القطاع الزراعي نصيباً أكبر من اعتمادات الاستثمار الاجمالية في بلدان الاقليم ، وحثت بلدان الفوائض المالية على مساعدة بلدان الاقليم الأخرى ، ولا سيما ذات الدخل المنخفض ، في مجال تمويل برامج التنمية الزراعية والغذائية .

واستعرضت اللجنة مختلف الاجراءات والبرامج الرامية إلى زيادة تدفق الموارد المالية على القطاع الزراعي داخل الاقليم . ولاحظت أن العديد من الصناديق القطرية والاقليمية تقوم حالياً بتمويل المشروعات الزراعية في بلدان الاقليم . وأعربت اللجنة عن رغبتها في أن تقوم مؤسسات التمويل الاقليمية الحالية بمنح الأولوية للقطاع الزراعي .

المشاريع المشتركة

وأكدت اللجنة أهمية المشاريع المشتركة في زيادة الانتاج الغذائي . وقد أعلمت بالدور الذي يضطلع به مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تنشيط مثل هذه المشروعات . وأوصت اللجنة باقامة المزيد من المشروعات المشتركة في القطاع الزراعي . مع توجيه اهتمام خاص إلى إنشاء مشروعات لانتاج المستلزمات الزراعية الضرورية التي يجري استيرادها حالياً .

مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في دورته الرابعة

عقد مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية دورة اجتماعاته الرابعة في روما في الفترة من ٨ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ .

وفي الكلمات الافتتاحية التي ألقيت في الدورة ، جدد رئيس وزراء ايطاليا طلب حكومته استضافة الصندوق ليكون مقره الدائم في روما ، وأعلن رئيس وزراء النرويج زيادة مساهمة حكومته في رأسمال الصندوق بما يعادل مائة مليون كرونة نرويجية ، وبين رئيس جمهورية سيريالوني أهمية التزام الدول المتقدمة والدول المنتجة للنفط بدعم نشاطات الصندوق مادياً لاستمرار عمل الصندوق في مساهمته لتخفيف مشاكل الفقر في الدول النامية .

وقد قبلت طلبات أربع دول جديدة (من الفئة الثالثة) للصندوق ، وبذلك ارتفع عدد أعضاء الصندوق إلى ١٣٥ دولة ، وأعيد انتخاب السيد عبد المحسن محمد السديري رئيساً للصندوق لفترة ثانية ولمدة ثلاث سنوات تبدأ من ١٩٨٠/١٢/١٣ ، وانتخبت بنغلاديش وتونس والفلبين أعضاءاً رئيسيين في المجلس التنفيذي . وكوريا الجنوبية وتوسكو ومالطا أعضاءاً مناوبين .

كما أقر المجلس مشروع قرار يقضي بأنه ينبغي أن تتاح للصندوق موارد جديدة بالمستوى الكافي لتمكينه من الاضطلاع ببرنامج عمليات الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ مبلغ ١٥٠٠ مليون دولار بعد أخذ الموارد المتاحة للالتزامات في نهاية ١٩٨٠ وقدرها ٢٣٠ مليون دولار في الحسبان ، وأن يقبل الصندوق من أعضائه مساهمات إضافية في التجديد الأول لموارده ، وأن المجلس التنفيذي مفوض في أن يقبل في أي وقت أية زيادة من جانب الأعضاء في مساهمتهم وأية مساهمات خاصة تقدمها مصادر أخرى .

وفي نهاية الدورة أقر برنامج العمل وميزانية عام ١٩٨١ على أساس أن مستوى الالتزامات سيبلغ ٤٥٠ مليون دولار في عام ١٩٨١ . وتقرر عقد الدورة الخامسة لمجلس المحافظين في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ .

الإطار المنهجي

لدراسة «الزراعة عام ٢٠٠٠»

الدراسات المنظورية طويلة الأمد تضطلع بدور رائد في التخطيط على المدى المتوسط

كان من ضمن الوثائق التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة إلى لجنة الشرق الأدنى للتخطيط الزراعي في دورتها التاسعة بدمشق ، وثيقة تحت عنوان «الاطار المنهجي للزراعة عام ٢٠٠٠» . وفيما يلي عرض موجز لتلك الوثيقة مع توصيات اللجنة بشأنها .

موجز الوثيقة

تتناول هذه الوثيقة وصف الاطار المنهجي الذي استخدم في اعداد الدراسة العالمية عن «الزراعة عام٢٠٠٠» . ويهدف المنهج المتبع الى مقابلة الطلب على الزراعة في المستقبل مع الانتاج الزراعي على أساس استمرار الاتجاهات السابقة في كل منهما (التصور الاتجاهي) ، ثم وضع تصور معياري باستخدام مجموعة من الأرقام المستهدفة للاسراع بالنمو العام والنمو الزراعي في البلدان النامية . وقد استخدمت لذلك افتراضات بشأن نمو السكان ونمو الناتج المحلي الاجمالي . كذلك يبحث التصور المعياري الى أي مدى ، وفي أي ظروف ، يمكن زيادة الانتاج ليتمشى مع هذا النمو السريع . وتركز الدراسة القطاعية في الزراعة عام ٢٠٠٠ على ٩٠ بلداً من البلدان النامية ، ومع ذلك لم تهمل دراسة البلدان المتقدمة ، وانما تناولتها بتفصيل أقل . ووضعت الدراسة توقعات للسنوات ١٩٨٠ ، ١٩٩٠ و٢٠٠٠ ، كما وضعت موازين سلعية كاملة وحسابات العرض والاستخدام ، وحسابات المدخلات والاستثمارات لعدد من المنتجات الزراعية يبلغ ٢٧ سلعة في ٩٠ بلداً نامياً . كما تطرقت الى ضوابط التناسق والجدوى من خلال مراجعة التوقعات الأولية ونتائج التجارة السلعية في بقية بلدان العالم .

وقد تضمنت الوثيقة نظرة شاملة حول الموضوع ، وحسابات العرض والاستخدام (الطلب الغذائي والصناعي ، الأعلاف والاستخدامات غير النهائية الأخرى ، الانتاج والتجارة) وحساب الاحتياجات من المدخلات ، والجدوى والاتساق (تعديلات التوقعات الأولية ، الموارد الوطنية المتاحة ، الاتساق مع التجارة الدولية) .

توصيات اللجنة

أعربت اللجنة عن تقديرها لما اتسمت به المنهجية المتبعة في دراسة المنظمة للزراعة عام ٢٠٠٠ من فائدة وفعالية . ورغبة في تعميم الاستفادة من منهجيتها في جهود التخطيط القطري في البلدان النامية ، فقد أوصت بما يلي :

- ينبغي أن تعد المنظمة وثيقة منهجية أكثر تفصيلاً ، وذلك على شكل كتيب يوزع على بلدان الاقليم .
- على المنظمة أن تستخدم هذه المنهجية كجزء من نشاطاتها التدريبية في مجال التخطيط في الاقليم ، وأن تعزز حجم هذه النشاطات .
- وبالنظر إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به المنهجية في اعداد البيانات الصالحة للاستخدام مباشرة والتي تدعو إليها الحاجة في عمليات التخطيط ، فعلى المنظمة أن تساعد بلدان الاقليم على تعزيز وتحسين أنظمة جمع وتحليل المعلومات فيما يتصل بالتخطيط الزراعي .
- وأعرب أعضاء اللجنة عن اهتمامهم العميق بتلقي نتائج الدراسة فيما يتصل ببلدانهم وذلك للتعرف على سير تنفيذ المنهجية من جهة ، ولاستخدام نتائجها من جهة أخرى . واستجابة لذلك وعدت المنظمة باعداد ملاحظات توضيحية مفصلة ترفق بالمجموعات القياسية للجداول القطرية التي

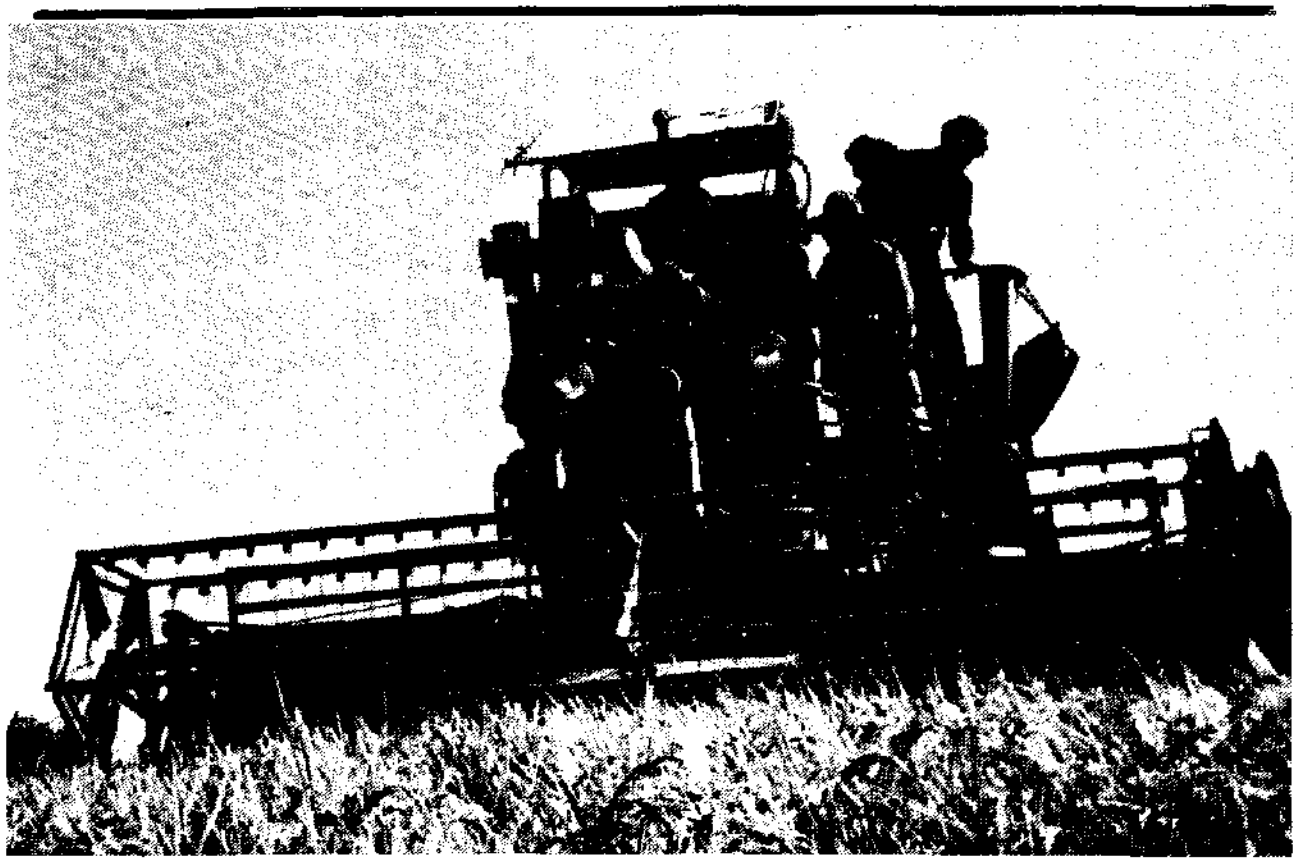

سترسل بعد ذلك إلى الحكومات لاستعراضها . وبالمقابل ، فإن المنظمة ترغب في تلقي تعليقات مفصلة عن مدى سلامة النتائج بحيث تتمكن من تحسين اسلوب تحليلها في المستقبل .

متابعة المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية

● وأعرب المندوبون عن تأييدهم وتقديرهم لخطاب المدير العام للمنظمة الذي أشار فيه إلى اهتمام المنظمة ورغبتها في متابعة المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ودراسة الزراعة عام ٢٠٠٠ من خلال اجراء التحليلات على المستوى القطري بالاشتراك مع البلدان المعنية وبالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى .

الدراسات المنظورية

● وأكدت المناقشات أن الدراسات المنظورية طويلة الأمد ذات الاعداد الجيد يمكن أن تضطلع بدور رائد مهم في نشاطات التخطيط على المدى المتوسط . غير أن هذا يتطلب معالجة دقيقة للتصورات/البدائل ، وإلى تفاصيل كافية دون أن تكون مطولة في الدراسة المنظورية بغية توفير فرص ربط ناجحة للدراسة المفصلة ذات الأمد المتوسط .

المدخلات والمخرجات

● ورأت اللجنة أن أساليب وضع جداول المدخلات والمخرجات مرضية ، إذ أنها تستفيد من معلومات واردة من مصادر متعددة بما في ذلك معلومات إدارة المزارع ونتائج المراكز الاختبارية . وتدعو الحاجة إلى ذلك لتحديد التغيرات التكنولوجية على مر الزمن .

الدراسات المنظورية على المستوى القطري

ولاحظت اللجنة أن المنهجية التي تناسب المستوى القطري يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ترشيد الطلب على الغذاء وبحيث يتناسب الطلب مع التراكيب الموجودة للموارد والانتاج ، وتقليل كافة أنواع الهدر والفاقد ، وان تعتبر الانتاج والتجارة متغيرين مستقلين بهدف تنمية الصادرات وتقليل المستوردات .

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والأمن الغذائي

ندوات ودراسات وخبرات حول الأمن الغذائي

يتزايد الاهتمام ، يوماً بعد يوم ، بموضوع الأمن الغذائي ، وبحيث أصبح أحد أبرز مجالات البحوث الاقتصادية والمحور الرئيسي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم الثالث ، وأضحى يحتل حيزاً كبيراً من اهتمامات المنظمات والهيئات واللجان الدولية والاقليمية ومنها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (ايكوا) .

ويقول السيد الدكتور عمر وهبي مندوب الايكوا إلى اجتماعات الدورة التاسعة لهيئة الشرق الأدنى للتخطيط الزراعي التي عقدت العام الماضي في دمشق : «إن الاهتمام الخاص الذي توليه الأيكوا لموضوع الأمن الغذائي ينسجم مع الاهتمام الدولي والأقليمي بهذا الموضوع ومع المجهودات التي تبذل في سبيل حل قضاياه ومشاكله . فالجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة شددت على أهمية هذا الموضوع باعتمادها ، في دورتها الثانية والثلاثين ، بلاغ «مانيلا» الصادر عن مجلس الاغذية العالمي : «برنامج عمل لاستئصال الجوع وسوء التغذية» ، ودعت جميع الحكومات والوكالات المتخصصة والهيئات وغيرها من المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة وخارجها المعنية بالأغذية والزراعة والتغذية البشرية الى تنفيذ برنامج العمل تنفيذا تاما وعاجلا . ولقد اولى مجلس الاغذية العالمي في دورته الأخيرة في «اتاوا» موضوع الأمن الغذائي جانبا كبيرا من مداولاته وشدد على ضرورة تكثيف الجهود في هذا الحقل والتعجيل بها . كما أن منظمة الأغذية والزراعة الدولية أكدت أيضا على موضوع الأمن الغذائي ، ولقي اقتراح مديرها العام بهذا الشأن ، في كلمته الموجهة الى مؤتمر برنامج الغذاء العالمي ، ترحيبا كبيرا من مختلف دول العالم واعتبرت النقاط الخمس التي أثارها معالم مهمة على طريق الحل اذ ركزت على ضرورة :

١ ـ تبني سياسة احتياط للحبوب من قبل الحكومات التي اشتركت في التعهد الدولي الخاص بالأمن الغذائي العالمي .

٢ ـ الاتفاق على معايير ادارة وتحرير الاحتياطات الوطنية التي تلت التعهد .

٣ ـ وضع اجراآت اجتماعية لمساعدة البلدان ذوات الدخل المنخفض والعجز الغذائي لمواجهة متطلبات الاستيراد والاحتياجات الطارئة .

٤ ـ وضع ترتيبات خاصة لمساعدة الدول النامية بالنسبة للأمن الغذائي .

٥ ـ تشجيع وتحريك الجهود المشتركة التي تساعد الدول النامية في الاعتماد على نفسها في قطاعات الأمن الغذائي الحيوية .

ندوات ودراسات حول الأمن الغذائي

وعن الاجراءات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجال الأمن الغذائي ، يقول الدكتور وهبي : «لقد استجابت اللّجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ونداآت المنظمات والهيئات الأخرى ، فكلفت القسم الزراعي المشترك في اللّجنة ليكون محور هذا النشاط ، فساهم ، بالاشتراك مع بعض المنظمات الأقليمية المختصة ، بتنظيم ندوة «مشكلة الغذاء في الوطن العربي» التي عقدت في الكويت سنة ١٩٧٨ ، كما قام بعدة دراسات في حقل الأمن الغذائي منها :

١ ـ الامكانات القصيرة الأجل لزيادة انتاج الغذاء في بلدان مختارة من منطقة غربي آسيا .

٢ ـ دراسة استرشادية عن التخطيط للأمن الغذائي (دراسة خاصة عن القمح في الأردن) .

٣ ـ دراسة عن تخطيط الأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والأقليمي الجزئي (مثال القمح في الجمهورية العربية السورية) .

٤ ـ جوانب الأمن الغذائي في تجارة السلع الزراعية العربية .

٥ ـ سياسات الأمن الغذائي في شطري اليمن .

٦ ـ الأمن الغذائي في منطقة غربي آسيا ـ تحليل مشاكل الانتاج والاستهلاك .

٧ ـ الأمن الغذائي في الخليج آ ـ سلطنة عمان .

كما ساهم القسم الزراعي المشترك بالدراسة المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة الى الأمانة العامة لمؤتمر وزراء الزراعة العرب في الخليج والجزيرة العربية ، المتعلقة بموضوع الأمن الغذائي . والغاية الأساسية من هذا النشاط هي العمل في سبيل توحيد الجهود المبذولة من مختلف الجهات وجعلها تصب في مشاركة فعلية لتنفيذ مشاريع عملية تحتاجها المنطقة على الصعيدين القطري والأقليمي» .

جهود مركزة في اليمنين في حقل الأمن الغذائي

ويضيف الدكتور وهبي قائلاً : «إن المجهود الأول في هذا الحقل يركز على الأمن الغذائي في شطري اليمن .

وهذا التركيز على اليمن ينطلق من مفهوم ضرورة اعطاء الأولوية في مجالات التنمية للبلدان الأكثر حاجة للمساعدة وخاصة بسبب وضعها الاقتصادي المتدني . واليمن بشطريه مصنف ضمن مجموعتي الدول الأقل نمواً والأكثر تضرراً . والدراسات التي قام بها القسم المشترك للزراعة في اللّجنة أظهرت حقائق عدة أهمها أن المستوى الغذائي في اليمن متدنٍ بالمقارنة مع الدول الأخرى وأن نسب الاكتفاء الذاتي لأكثر السلع الغذائية هي في تدهور مستمر وأن البلدين يبذلان أقصى الجهود لتحسين الوضع الراهن بالرغم من المعوقات الكثيرة والامكانيات الاقتصادية المحدودة» .

ولقد رأت اللّجنة انها تحقق انجازاً ممتازاً لو استطاعت ، بمساعدة المنظمات العربية والدولية ، حل بعض مشاكل الأمن الغذائي في اليمن عن طريق انجازمشاريع محددة خصوصاً في الحقول التالية :

١ ـ الاحتياط اللازم من القمح ، حجمه ، مصدره ووسائل حفظه .

٢ ـ معاملة الانتاج بعد الحصاد للتقليل من الفاقد .

٣ ـ نقل وتفريغ وخزن الحبوب .

٤ ـ تحسين المطاحن الحالية وزيادة انتاجيتها لتغطية حاجات البلد من الدقيق .

٥ ـ ادخال محسنات غذائية على انتاج الرغيف .

٦ ـ التدريب في حقلي التغذية والصناعات الغذائية المنزلية وحفظها .

٧ ـ حفظ الأسماك واللحوم وتسويقها .

ان التركيز على ايجاد السبل الملائمة للانجاز الفعلي لمشاريع تساعد على حل المشاكل المبينة أعلاه والتي أصبحت معروفة لدى المعنيين ، أصبح مطلبا ملحا بالنسبة لشطري اليمن . ومن هذا المنطلق قامت في شهر اكتوبر (تشرين أول) من هذا العام بعثة مشتركة من الأيكوا والفاو بزيارة شطري اليمن لمدة شهر درست فيه مع الجهات المختصة والفعاليات المتواجدة هناك مشاكل الأمن الغذائي بالنسبة لانتاج وتسويق وحفظ الحبوب ولقد تم اعداد تقرير بهذا الموضوع يتضمن اقتراحات بعدة مشاريع تساعد على تقوية الأمن الغذائي كما كلفت اللجنة مستشاراً في التغذية والأطعمة بدراسة موضوع تحسين الخبز وامكانية ووسائل ادخال نسبة من الحبوب المحلية كالذرة والدخن في صناعته وكذلك طرق تحسين استعمالات وحفظ المأكولات والمنتوجات الغذائية اليمنية . ولقد اعد تقرير بهذا الشأن فيه اقتراحات ببعض المشاريع العملية . وبما أن المشاريع المقترحة بهذين التقريرين تحتاج الى التمويل وخاصة من مصادر خارجية ، لذلك رأت اللجنة ضرورة عقد اجتماع في صنعاء في سنة ١٩٨١ للمنظمات والصناديق والدول التي ترغب في مساعدة اليمن عن طريق تمويل هذه المشاريع وذلك للتباحث والتنسيق .

نشاطات أخرى للايكوا في مجال الزراعة والتنمية الريفية

وتقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا أيضاً ـ يضيف السيد الدكتور وهبي ـ بمساعدة دول منطقة الايكوا في مجال التخطيط الزراعي الاقليمي وتحليل الخطط القطرية والمشاريع والتدريب في هذا المجال ، وبادارة وصيانة وتطوير الموارد الزراعية والتعاون بين دول المنطقة في تخطيط وتنفيذ مشاريع في هذا المجال ، وبدعم المؤسسات والخدمات الريفية والزراعية في نطاق التنمية الريفية المتكاملة ومتابعة برنامج العمل الذي أوصى به المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية .

يا جياع العالم.. اتحدوا!

يوم الأغذية العالمي

- منظمة الأغذية والزراعة تعتمد يوم ١٦ اكتوبر يوماً عالمياً للأغذية
- الهدف: التوعية بأبعاد مشكلة الغذاء وبضرورة التضامن الوطني والدولي ضد الجوع
- احتفالات وندوات ومسابقات ومبادرات فردية وحكومية في كافة أنحاء العالم

أعلنت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، واستناداً إلى قرار مؤتمر المنظمة رقم ٧٩/١ المتخذ بالاجماع في دورته العشرين ، يوم ١٦ اكتوبر/تشرين الأول من كل سنة يوماً عالمياً للأغذية يحتفل به اعتباراً من سنة ١٩٨١ ، بهدف زيادة الوعي العام بطبيعة وأبعاد مشكلة الأغذية في العالم على المدى الطويل ، ولزيادة الاحساس بضرورة التضامن الوطني والدولي في الكفاح ضد الجوع وسوء التغذية والفقر . ويوافق يوم ١٦ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٨١ الذكرى السادسة والثلاثين لانشاء منظمة الأغذية والزراعة .

من الذي يهمه يوم الأغذية العالمي ؟

يخص يوم الأغذية العالمي كافة الناس ، ومنهم من ينتج الأغذية ومن يشتريها أو يبيعها ، وانما يخص بالذات هؤلاء الذين لا يستطيعون زراعة ما يحتاجون من أغذية أو شراؤها من أجل رفاهة أسرهم .

وعندما قررت الدول الأعضاء في المنظمة اعلان اليوم العالمي للأغذية ، تحملت المسؤولية الرئيسية لتنظيم النشاط الوطني المتعلق به . وتعتبر المسائل المتصلة بالأغذية موضع اهتمام دائم لغالبية هذه الحكومات بل أنها تحتل مكان الصدارة بالنسبة إلى بعضها في مختلف الأولويات الوطنية . وأوصى القرار أن تتم مختلف أوجه النشاط المتعلق بيوم الأغذية العالمي على المستويات المحلية والجهوية والوطنية والاقليمية والدولية ، وأكد القرار أنه يجب أن يعهد بتنظيم أوجه النشاط هذه أو بالمشاركة فيها إلى المنظمات الريفية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات والوكالات الدولية ، خاصة منظمة الأغذية والزراعة .

وستساعد منظمة الأغذية والزراعة من جانبها الحكومات والمنظمات غير الحكومية كي تجعل من يوم الأغذية العالمي أداة فعالة لزيادة الوعي العام بالمشكلات الغذائية العالمية .

ماذا سيحدث في يوم الأغذية العالمي ؟

سيكون يوم ١٦ اكتوبر/تشرين الأول ، في بعض البلدان ، التاريخ المحدد لتكثيف البرامج الوطنية المعنية بالثقافة الغذائية والتغذوية . وفي بلدان أخرى ، سيكون اليوم المحدد للمبادرة بجهود جديدة تستهدف القضاء على الجوع وسوء الغذية ، وفي غيرها قد يكون هذا اليوم مناسبة لابراز النتائج المترتبة على استمرار ارتفاع تكاليف الأغذية .

مسابقات وندوات ومناقشات

ويمكن أن تجري المدارس مسابقات في الرسم أو في كتابة موضوعات إنشاء عن المسائل الغذائية ، ويمكن أن تعقد الجامعات ندوات عن الأغذية ، ويمكن أن تفتح المعاهد الفنية أبوابها في ذلك

اليوم أمام جمهور لتشرح طبيعة نتائج بحوثها وقيمتها إلى الأفراد العاديين . ويمكن للحكومات ووزاراتها المعنية بالزراعة والأغذية أن تقوم بتنظيم مناقشات وطنية واقليمية حول المشكلات الغذائية الحرجة التي تواجه بلدانهم . ويمكن أن تنظم تنظيمات المزارعين أياما مفتوحة للجمهور في المزارع أو تعقد اجتماعات لاعضائها لتتيح لهم فرصة لمناقشة مشكلاتهم الخاصة . ويمكن للمشروعات الزراعية والمعنية بالتنمية الريفية أن تدعو تلاميذ المدارس المحلية لزيارتها للوقوف على ما يتم من أجل زيادة الانتاج القومي للأغذية أو لتحسين توزيعها .

وطوابع ومقالات وبرامج إذاعية خاصة

ويمكن أيضاً أن تقوم إدارات البريد والبنوك المركزية الوطنية باصدار طوابع بريد وعملات خاصة بمناسبة اليوم العالمي للأغذية ، كما يمكن للصحف والمجلات أن تنشر مقالات خاصة عن الموضوعات الغذائية ، أو أن تصدر اعداداً خاصة بهذه المناسبة . ويمكن أن تذيع محطات الاذاعة المرئية برامج خاصة باليوم العالمي للأغذية ، ويمكن أيضاً أن يركز الكتاب والصحفيون على الموضوعات الغذائية في ذلك اليوم .

ماذا عن دور منظمة الأغذية والزراعة ؟

طلبت منظمة الأغذية والزراعة من كل حكومة أن تعين لجنة وطنية معنية باليوم العالمي للأغذية ، أو تحديد نقطة مركزية لتنظيم اليوم العالمي للأغذية . ويجوز دعوة المنظمات الوطنية غير الحكومية خاصة تلك التي تعمل في مجال الأغذية والزراعة إلى الانضمام إلى عضوية هذه اللجان الوطنية . وستكون مكاتب منظمة الأغذية والزراعة في بلدان كثيرة نقاط الاتصال فيما يختص باليوم العالمي للأغذية . وحيثما لا يوجد مكتب للمنظمة ، ستكون نقطة الاتصال المكتب الاقليمي الملائم أو المقر الرئيسي للمنظمة في روما .

وتقوم المنظمة باعداد المواد المناسبة للاعداد لليوم العالمي للأغذية ، وستتضمن بيانات عن الأغذية وعدداً من المطبوعات الأكثر تفصيلاً حول موضوعات غذائية محددة ، ونشرات وملصقات ، وكذلك برامج خاصة للاذاعة والاذاعة المرئية التي ستتاح لشبكات الأذاعة الوطنية ، وغير ذلك . وستنشر التفاصيل الكاملة الخاصة بهذه المواد المؤازرة وتواريخ توافرها في النشرة الاخبارية الخاصة باليوم العالمي للأغذية في أوائل ١٩٨١ .

معلومات وأموال من المنظمة

وستقدم المنظمة أيضاً أية مساعدات في شكل معلومات إضافية أو مشورة ، استجابة منها لأية طلبات محددة تتلقاها بهذا الشأن . كما ستبذل المنظمة كل جهد لتشجيع أكبر نطاق ممكن من النشاط . وفي بعض الحالات ، يمكن توفير أموال محدودة لمساعدة الوكالات الحكومية أو غير الحكومية في اعداد المواد الخاصة بها أو لتنظيم نشاط معين . ويتبغي توجيه كل الطلبات للحصول على مثل هذه المساعدة إلى نقطة الاتصال المناسبة مع منظمة الأغذية والزراعة .

ونشرة اخبارية عن يوم الأغذية

صدرت أولى النشرات الاخبارية باليوم العالمي للأغذية يوم ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٠ ، أي قبل الاحتفال باليوم العالمي للأغذية لأول مرة بسنة واحدة . وهي تحتوي على ملخصات للخطط

التي يجري اعدادها أو للأفكار التي تقدمت بها البلدان أو المنظمات الدولية بشأن الاحتفال بهذا اليوم . وتوزع النشرة الاخبارية بواسطة مكاتب المنظمة على أجهزة التنسيق الوطنية وعلى المنظمات المهتمة بناء على طلبها . وتدعو المنظمة كافة الحكومات وجميع المنظمات التي تقوم باعداد خطط للاحتفال باليوم العالمي للأغذية إلى إرسال ما لديها من مواد بقصد نشرها في النشرة الاخبارية .

الأعمال التي قامت بها منظمة الأغذية والزراعة

أصدر المدير العام خطة عمل بشأن اليوم العالمي للأغذية ، وتتضمن هذه الوثيقة ملخصاً لها . وقد تم إرسال خطة العمل هذه إلى حكومات الدول الأعضاء على الخطاب الدوري للمدير العام المؤرخ ١١/أغطس/آب ١٩٨٠ .

وسيقدم ممثلو منظمة الأغذية والزراعة المعتمدون لدى حكومات الدول الأعضاء ما يلزم لها من مشورة ومساعدة في اعداد النشاط الملائم للاحتفال باليوم العالمي للأغذية . وسيقدم ممثلو المنظمة الاقليميون مثل ذلك من مشورة ومساعدة لتلك البلدان التي لا يوجد بها ممثل للمنظمة .

اجتماع استشاري

ومن أجل تنسيق الخطط التي تضعها مختلف مكاتب المنظمة ولضمان أكبر قدر ممكن من اشراك موظفيها ، تم عقد اجتماع استشاري في روما يومي ٣و٤ يوليو/تموز ١٩٨٠ ، حضره أعضاء اللجنة الاستشارية وممثلو مكاتب المنظمة الاقليمية ومكاتب الاتصال التابعة لها .

ودعت المنظمة عدداً من حكومات الدول الأعضاء والمنظمات الاقليمية إلى بحث رعاية تصميم وانتاج ملصقات خاصة باليوم العالمي للأغذية ، تمثل الدلالة الاجتماعية والثقافية للأغذية في كل من أقاليم العالم الرئيسية ، على أن يقوم مصممون محليون باعدادها .

واحتفال في روما

وسيتم الاحتفال باليوم العالمي للأغذية في مقر المنظمة في روما ، في مقار مكاتبها الاقليمية ومكاتب الاتصال التابعة لها في كل من أكرا وبانكوك وسانتياغو وجنيف ونيويورك (الأمم المتحدة) وواشنطن . ويجري وضع الترتيبات الخاصة بذلك وستبلّغ بها حكومات الدول الأعضاء في حينه .

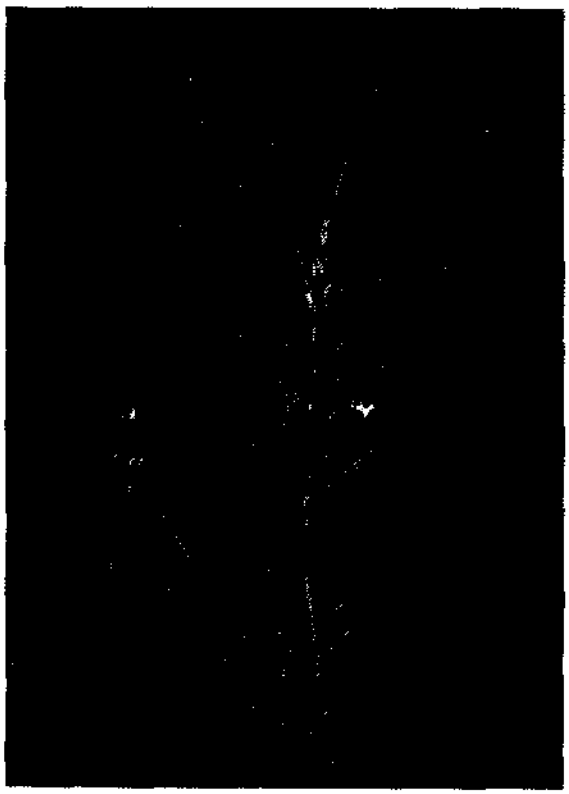

وستغتنم المنظمة كل فرصة لادخال موضوع اليوم العالمي للأغذية في جداول الأعمال أو في المناقشات في الاجتماعات والمؤتمرات التي تنظمها منظمات أخرى .

وتلقت المنظمة عدداً من الاجابات التي تحتوي على معلومات مفصلة عما تعتزم البلدان الأعضاء أن تقوم به من أعمال احتفالاً باليوم العالمي للأغذية في ١٩٨١ ، وذلك من غالبية الاقاليم . وأبلغت بعض البلدان بالفعل المدير العام بأنها قد عينت جهازاً لتنسيق أوجه النشاط المتعلقة بالاحتفال باليوم العالمي للأغذية ، بينما تتخذ بعض البلدان الاجراءات اللازمة لانشاء مثل هذه الأجهزة .

وفي بلدان كثيرة يقوم المسؤولون حالياً بتخطيط نشاط ترويجي مثل برامج الاذاعة والاذاعة المرئية والبرامج الصحفية ، كما يجري تخطيط أفلام ومواد سمعية بصرية وندوات علمية وحلقات دراسية عملية . ويضع عدد من الأجهزة خططاً لاصدار مواد اعلامية ولتشجيع مسابقات كتابة موضوعات الانشاء في المدارس .

وتحث المنظمة حكومات الدول الأعضاء أن تبادر بالاستعدادات

اللازمة لضمان نجاح اليوم العالمي للأغذية الأول في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨١ .

ووثيقة إلى المؤتمر الاقليمي للشرق الأوسط

المنظمة إلى المؤتمر الاقليمي الخامس عشر للشرق الأدنى الذي سينعقد في نيسان القادم وثيقة عن يوم الأغذية العالمي لاحاطة المؤتمر بطبيعة مختلف أوجه النشاط المقرر لهذا اليوم والترتيبات التحضيرية الواجب اتخاذها على مختلف المستويات لضمان نجاحه .

أنشطة بعض الدول

بدأت أمانة يوم الغذاء العالمي في منظمة الأغذية والزراعة ، وحتى في هذه المرحلة المبكرة ، في تلقي أنباء عن مجموعة متنوعة من الأنشطة ستقام بهذه المناسبة .

في اليابان

ففي اليابان ، تشمل المقترحات الخاصة بيوم الأغذية العالمي

انتاج فيلم تلفزيوني مدته تتراوح بين ٦٠ و ٩٠ دقيقة وتنتجه شركة الاذاعة والتلفزيون اليابانية فضلاً عن انتاج ملصق أو أكثر بهذه المناسبة .

وفي موريشس

أبلغ وزير زراعة موريشس أمانة يوم الأغذية العالمي بأنه سيجري تنظيم ندوات ومناقشات على الصعيدين الوطني والمحلي عام ١٩٨١ حول مشاكل الأغذية .

وفي غيانا

يتوافق يوم الأغذية العالمي مع بداية حصاد كثير من المحاصيل . وقد أجلت وزارة الزراعة شهر الزراعة السنوي من سبتمبر إلى اكتوبر لتنسيق نشاطات هذه المناسبة مع مناسبة يوم الأغذية العالمي .

جوائز لأحسن المنتجين

تدرس كل من بورما وموريشس امكانية تقديم جوائز لأحسن المنتجين الزراعيين .

واصدار عملات وطوابع بريدية

تدرس بعض البلدان بجدية إصدار عملات أوطوابع بريدية بهذه المناسبة ، ومن تلك البلدان : بهاما ، شيلي ، تشيكوسلوفاكيا ، الكاميرون ، اثيوبيا ، زامبيا ، باكستان ، الكويت ، المكسيك ، العراق وهايتي .

الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية تبدأ مشروعها الثالث في السعودية

■ منح عقد مشروع انشاء «مزرعة الدواجن العربية في المملكة العربية السعودية» الى مجموعة من الشركات الهولندية .

والمشروع منبثق من «الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية» المنبثقة بدورها عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والتي تشارك فيها مجموعة من الدول العربية . وكان من المقرر أصلا إقامة المشروع في بلدة «انشاص» في مصر ولكن دخول مصر في اتفاقية كامب دايفيد ادى الى نقل المشروع منها واعتماد السعودية مقراً له حيث سيقام في منطقة «القاسم» .

ويشمل المشروع بناء مسلخ وإنشاء حظيرة لانتاج البيض بطاقة ٦ ملايين بيضة سنويا ومصنع لغذاء الدواجن . وسيتم إنشاء كل ذلك في مدى عامين ، يتم خلالها التعاقد على إنشاء مساكن للعاملين في المشروع ومحطة لتوليد الكهرباء .

وتقدر كلفة المشروع ب ٣٠ مليون دولار ، تعادل ١٠ بالمئة من موارد الشركة العربية التي انبثق عنها .

وقد تنافست للفوز بعقده عشرون شركة أوروبية ودولية . علماً بأنه المشروع الثالث الذي تقيمه الشركة بعد مشروع تربية الأغنام وإنتاج الدواجن في سوريا ومصنع لغذاء الحيوان في السودان .. وهو المشروع الثاني الذي تفوز به الشركة الهولندية بعد مشروع ادارة مزارع الخضراوات في سلطنة عمان .

الصندوق السعودي للتنمية يمول (٣٩) مشروعاً زراعياً .

يشير التقرير السنوي الخامس للصندوق السعودي للتنمية إلى أن قروض الصندوق إلى الدول النامية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ قد بلغت حوالي (١٢) مليار ريال يضاف إليها قيمة (١١) اتفاقية من اتفاقيات المنح والقروض التي يديرها الصندوق لحساب وزارة المالية ونيابة عنها والتي تبلغ حوالي (٢,٦) مليار ريال ، وقد توزعت تلك القروض على (١٥٢) مشروعاً في (٥١) بلداً من البلدان النامية . وكان نصيب الزراعة منها (١,٩٢) مليار ريال توزعت على (٣٩) مشروعاً في قطاع الزراعة في البلدان النامية .

الزراعة في الوطن العربي والعالم

• مشاريع جديدة تمول في السودان
• ندوة حول الأسماك في الكويت
• العالم يشهد عجزاً في حامض الفوسفوريك

الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي
تمول مشاريع جديدة في السودان

تجري الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي عدة دراسات جدوى فنية واقتصادية لمشاريع زراعية جديدة في السودان لتنفذ في محافظات النيل الأزرق والنيل الأبيض والشمالية وتشمل انتاج المحاصيل التقليدية والبقولية والأرز والأعلاف والانتاج الحيواني .

ومن المقرر أن تعرض هذه الدراسات على مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه خلال شهر مارس/آذار ١٩٨١ في الخرطوم ، وذلك تمهيداً لرفعها إلى مجلس مساهمي الهيئة في اجتماعه الذي يعقده في إبريل/نيسان ١٩٨١ في الكويت لمناقشتها واقرارها للبدء فوراً في إجراءات التنفيذ .

موريتانيا تستكمل
الاقتراض لتمويل
مشروع «القرقول»

■ ٦,٤ ملايين دولار ، هي قيمة القرض الذي وافق صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي على تقديمه الى موريتانيا للاسهام في تمويل مشروع «القرقول الأسود» الزراعي .

وقد تم التوقيع على اتفاقية القرض في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي في أبو ظبي وانضم صندوق أبو ظبي بذلك الى البنك الاسلامي والصندوق السعودي للتنمية والحكومة الليبية التي تسهم في تمويل المشروع بقروض مختلفة الى جانب قروض أخرى حصلت عليها موريتانيا من الصندوق الأوروبي للتنمية ومن صندوق القرض الالماني ومن البنك الدولي ومن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

وتقدر الاكلاف الاجمالية للمشروع بمائة مليون دولار . وهو يقضي باقامة سدود على أحد فروع نهر السنغال ، وبناء خزان بطاقة ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه التي ستتوفر لري ٣٦٠٠ هكتار ، مرشحة لأن تستوعب في المرحلة الاولى ٤٦٠٠ أسرة ، أي حوالي ٣٠,٠٠٠ نسمة سيتم توزيع الاراضي عليها بمعدل نصف هكتار لكل أسرة وتبنى لها مساكن تشجعها على الاستقرار مثلما تشجعها عليه الادوات الزراعية التي ستوزع عليها ضمن أطار المشروع .

ندوة حول الأسماك
في الكويت

عقدت في جمعية الخريجين في الكويت ، وتحت رعاية جمعية المهندسين الزراعيين في الكويت ، ندوة تحت عنوان : انتاج الأسماك في الكويت .. المشاكل والحلول .

وشارك في الندوة كل من السادة نبيل أبو شليب من مراقبة الثروة السمكية بوزارة الاشغال العامة ، ونزار ملا حسين من معهد الكويت للابحاث العلمية ، وصلاح يزبك من شركة الاسماك الكويتية المتحدة ، والمهندس شريف قطب من المركز شبه الاقليمي للتدريب على مصائد الأسماك ، ومجدي ابراهيم من وزارة التجارة والصناعة ، وعبد الغفار خضر من جمعية المهندسين الزراعيين .

وقد اقترحت الندوة عدداً من الحلول لمشكلتي ارتفاع أسعار السمك وتوفيره .. منها حلول عاجلة ، ومنها حلول آجلة .

ومن الحلول العاجلة انشاء جمعية تعاونية لحماية الصيادين ، وتعدد منافذ التوزيع ومحاولة ترشيد الاستهلاك المحلي للسمك ، والرقابة على صيد الأسماك ، كما هو معمول بالنسبة للروبيان ، وتوحيد جهة الاختصاص بالنسبة لعملية إنتاج الأسماك والتخطيط .

ومن الحلول البعيدة المدى تشجيع الاستثمار في مجال الصيد بتدريب الكوادر الوطنية ، وتقديم الحوافز والقروض لها ، وانشاء شركة وطنية شبه حكومية للصيد في أعالي البحار .

ندوة عربية في دمشق
حول المحاصيل الحقلية

نظم المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة التابع لجامعة الدول العربية ندوة المحاصيل الحقلية الرابعة .

وقد عقدت الندوة في مقر اتحاد المهندسين الزراعيين العرب بدمشق في الفترة بين الثاني والرابع من شهر شباط/فبراير الماضي وشارك فيها مختصون في المحاصيل الحقلية من سورية والجزائر وليبيا والعراق والاردن وموريتانيا والمغرب والسودان واليمن الشمالي إضافة الى ممثلين عن المنظمات العربية والدولية المعنية . (التفاصيل في العدد القادم) .

العالم يشهد عجزاً في حامض الفوسفوريك في منتصف الثمانينات

يتوقع أن يشهد العالم عجزاً في حامض الفوسفوريك يبلغ حوالي (١,٥) مليون طن خامس أوكسيد الفوسفور في منتصف الثمانينات ، وذلك إذا استثنينا كميات حامض السوبر فوسفوريك المتفق على تصديرها من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتحاد السوفييتي حسب الاتفاق الموقع مع شركة أوكسيد نتال لتبادل حامض السوبر فوسفوريك بالأمونيا .

وسوف يتركز عجز حامض الفوسفوريك في أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية وآسيا ، بينما سيتركز الفائض في أمريكا الشمالية وأفريقيا وخاصة في الدول العربية الافريقية ونعني بها المغرب وتونس . وسيبلغ الفائض في الدول العربية في عام ١٩٨٥ حوالي (١,٣) مليون طن من خامس أوكسيد الفوسفور . بينما سيبلغ صافي العجز في العالم عام ١٩٨٥ حوالي (١,٤٥) مليون طن خامس أوكسيد الفوسفور .

وقد بلغ انتاج العالم من خامس أوكسيد الفوسفور حوالي (٢٨٤٥) مليون طن في عام ١٩٧٥ ، ومن المقدر أن يبلغ (٢٩٣٣) مليون طن في عام ١٩٨٠ ، ويبلغ حوالي (٢٩٣٣) مليون طن أيضاً في عام ١٩٨٥ .

الزراعة في ميزانية دولة قطر

استناداً إلى ما ورد في بيان سعادة الشيخ عبد العزيز بن خليفه آل ثاني وزير المالية والبترول في دولة قطر حول الميزانية العامة لدولة قطر للسنة المالية ١٤٠١ هجرية ، فقد أدرج مبلغ ٤٩,٧ مليون ريال لانشاء مزارع لاجراء تجارب ودراسات تحسين الانتاج الزراعي علاوة على دراسة إمكانية الاستفادة من بعض المناطق في الزراعة وبناء مراكز للارشاد الزراعي وزراعة الخضر والفاكهة والأشجار في بعض المناطق بغية زيادة مساحة الرقعة الخضراء في البلاد . وخصص مبلغ ١٨,٢ مليون ريال لاستكمال مزرعة الدواجن في أم قرن ومزرعة الأغنام بأبو سمرة ، وكذلك بناء عيادة بيطرية لتنمية وخدمة الثروة الحيوانية في البلاد .

تعديل النظام الأساسي
لشركة الخليج للتنمية الزراعية

ذكرت مصادر شركة الخليج للتنمية الزراعية ان الجمعية العامة غير العادية للشركة انعقدت في الشارقة ، وقررت الموافقة على تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي لتصبح على النحو التالي :

«جميع الاسهم أسمية ويتملكها رعايا دول الخليج العربي» . كما قررت الموافقة على تعديل المادة العاشرة من النظام الأساسي لتصبح على النحو التالي :

«يجوز الاكتتاب في أسهم الشركة لأي مواطن عربي ولا يجوز لاي شخص ان يكتتب في أكثر من عشرة الاف سهم .

أما في ما يتعلق بالاصدارات الجديدة فلا يجوز لغير رعايا دول الخليج العربي الاكتتاب بها» .

وواقف على تعديل الفقرة «س» المعدلة من المادة الثالثة من عقد التأسيس والفقرة «س» من المادة الرابعة من النظام الاساسي لتصبح على النحو التالي ..

«مزاولة أعمال الاستثمار في العقارات الزراعية والأراضي الزراعية» .

واقرت تخويل مجلس الادارة اجراء التعديلات القانونية الضرورية في عقد التأسيس والنظام الاساسي للشركة بعد أخذ موافقة الجهات الحكومية عليها .

وبلغت نسبة الحضور في هذا الاجتماع ٨٧,٢ بالمائة .

ندوة في الخرطوم
حول الميكنة الزراعية

اقام الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا وبالتعاون مع البنك الزراعي السوداني ندوة في الخرطوم لدراسة تعميم الميكنة الزراعية .

وقد اقيمت الندوة في الفترة ١٥ ـ ١٩ فبراير/شباط الماضي وحضرها ممثلون عن الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي ومندوبون عن مؤسسات التمويل الزراعي في الدول الاعضاء في الاتحاد وممثلون عن المنظمات الدولية والاقليمية والسودانية ذات الصلة بأعمال الندوة . (التفاصيل في العدد القادم) .

محطات جديدة لأبحاث القطن
في سورية

أنشأ مكتب القطن في سورية محطتين جديدتين للبحوث الزراعية من موازنة مهرجان القطن تقدر مساحتهما بحوالي ٢٥٠٠ متراً مربعاً . الأولى في قرية تل حدية في محافظة حلب والثانية في قرية المريعية في محافظة دير الزور . والمكتب الآن بصدد إنشاء محطة أبحاث ثالثة في قرية مركده بالحسكة .

أعلن ذلك السيد مدير مكتب القطن في سورية ، وأكد أن الغاية من إقامة محطات البحوث الزراعية المذكورة هي اجراء التجارب والأبحاث العلمية الميدانية على كافة أصناف القطن بغية تحسين سلالته وانتقاء النوع الأفضل من حيث المردود الانتاجي والتبكير في النضج والمقاومة للأمراض والحشرات الزراعية .

٩٠/مليون دولار
قروض جديدة من الصندوق
الدولي للتنمية الزراعية

أعلن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مؤخراً اعتماد سبعة من القروض الجديدة التي تقدم للمشروعات الرامية إلى مساعدة صغار المزارعين في البلدان النامية . ويبلغ مجموع هذه القروض الجديدة التي أقرها المجلس التنفيذي للصندوق أكثر من ٩٠ مليون دولار . وستقدم إلى بنغلاديش (٢٢,٥ مليون دولار للائتمان الزراعي لصغار المزارعين) . والكاميرون (١٢ مليون للتنمية الريفية في الشمال الغربي) ، ودومينيكا (١,٥) مليون لتقديم الائتمان لصغار المزارعين والصيادين) ، وموريتانيا (١٠ مليون لمشروع ري قرقل) ، وتايلاند (١٥ مليون لبحوث المواءمة في مجال المحاصيل الحقلية البعلية) . والجمهورية العربية اليمنية (١٤ مليون للتنمية الريفية في المرتفعات الجنوبية) وزائير (١٥ مليون دولار لمشروع انتاج أصحاب الحيازات الصغيرة للذرة في كاساي الشرقية) .

يصل أجل استحقاق ستة من هذه القروض إلى ٥٠ سنة بما فيها فترة سماح مدتها ١٠ سنوات ، مع تحصيل رسم خدمة بواقع واحد في المائة سنوياً . ويبلغ أجل الاستحقاق لقرض واحد (تايلاند) ٢٠ سنة بما فيها فترة سماح مدتها ٥ سنوات مع تحصيل سعر فائدة سنوي بواقع أربعة في المائة .

ويكون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بذلك قد التزم حتى الآن بما يقرب من ٧٣٠ مليون دولار لتمويل ٤٧ مشروعاً و٣٦ من منح المساعدة التقنية في كل من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وبحلول نهاية ١٩٨٠ سيكون الصندوق قد التزم بحوالي ٩٠٠ مليون دولار لتمويل مشاريع وبرامج زراعية في حوالي ٥٥ بلداً نامياً .

محطة لتصنيف وتنقية البذور
هدية من النمسا إلى السودان

أهدت الحكومة النمساوية للسودان محطة كبرى لتصنيف وتنقية البذور اللازمة للمحاصيل الزراعية بكل ملحقاتها من صوامع للتخزين ومعدات معملية وطاقة كهربائية وفنيين ومشرفين على التدريب .

وأعلن السيد وزير التخطيط القومي السوداني أن المحطة المهداة تعتبر من أكبر وأحدث محطات تصنيف وتنقية البذور في افريقيا وأنها ستكفي السودان ذاتياً وتؤهل المزيد من أبنائه وتساعد على الارتفاع بانتاجية مختلف المشاريع الزراعية بنسبة تزيد عن ٢٥٪ .

الأردن يصدر ٢,٣ مليون طن فوسفات

ازداد انتاج الأردن من صخر الفوسفات بنسبة كبيرة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٨٠ وازداد التصدير بنسبة ٤١٪ في نفس الفترة عن التصدير في الفترة المقابلة في عام ١٩٧٩ ، حيث بلغ التصدير (٢,٣) مليون طن تم تصديرها من ميناء العقبة الأردني .

المؤتمر الفني الأول لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب

بحث في الخرطوم التكامل الزراعي العربي في مجال استصلاح الأراضي واستزراعها

عقد اتحاد المهندسين الزراعيين العرب منذ تأسيسه حتى الآن اربعة مؤتمرات فنية متخصصة لدراسة مشاكل يعاني منها القطاع الزراعي في العالم العربي واقتراح الحلول لها على اساس من التكامل العربي لتحقيق تنمية زراعية عربية متطورة . وكان آخر هذه المؤتمرات هو مؤتمر «الميكنة الزراعية العربية» التي عقد في دمشق خلال الربع الاخير من عام ١٩٨٠ ، والذي قدمنا ملفاً كاملاً عنه في العدد الماضي من المجلة .

ونظراً لاهمية هذه المؤتمرات والمواضيع التي عالجتها وما توصلت اليه من قرارات وتوصيات كان لها الاثر الكبير في اثارة الوعي والرأي العام العربي على المستويين القيادي والجماهيري نحو مقومات التنمية الزراعية العربية ومشكلة الامن الغذائي العربي واهمية العمل العربي المشترك لتحقيقه من خلال منظمات وهيئات عربية للتنمية الزراعية . فإن مجلة «المهندس الزراعي العربي» ستعمد إلى نشر قرارات وتوصيات هذه المؤتمرات بدءاً من المؤتمر الأول ! فماذا عن المؤتمر الأول ؟!

ماذا عن المؤتمر الفني الدوري الاول للاتحاد ؟!

لم يكن قد مر عام واحد على تأسيس اتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، حين عقد الاتحاد مؤتمره الفني الاول في شهر كانون الاول «ديسمبر» ١٩٧٠ . وقد حضر هذا المؤتمر الذي عقد في «الخرطوم» عاصمة السودان ممثلين عن جميع نقابات المهندسين والمنظمات الزراعية المنتسبة للاتحاد .

المؤتمر انعقد آنذاك تحت شعار «جهد عربي مشترك لثورة زراعية خضراء» واستمر في انعقاده خلال الفترة من ٧٠/١٢/٢٢ وحتى ١٩٧٠/١٢/٢٧ .

التكامل العربي في مجال استصلاح الاراضي واستزراعها

وقد ناقش المؤتمر الاول «٤٣» دراسة وبحثاً قدمت اليه في مجال «التكامل العربي في مجال استصلاح الاراضي واستزراعها» تركزت في المواضيع التالية :

- التوجيه الامثل للموارد الارضية في الوطن العربي
- كفاءة الموارد المائية في اعمال التوسع الافقي
- مقومات ووسائل اختيار وتخطيط مشروعات استصلاح الاراضي
- مشاكل التطبيق في عمليات استصلاح الاراضي
- وسائل تحقيق التكامل على ضوء الامكانيات المادية والبشرية المتاحة في الوطن العربي .

القرارات والتوصيات :

وبعد مناقشة مستفيضة واسئلة كثيرة عن كل موضوع او بحث من البحوث الـ «٤٣» التي القيت في المؤتمر التي كانت ذات فائدة

كبيرة . انتهى المؤتمر إلى اتخاذ مجموعة القرارات والتوصيات التالية :

قرارات وتوصيات على المستوى القومي

١ ـ ناشد المؤتمر القادة والرؤساء العرب توحيد قواهم الفكرية والنضالية وتكريس كل طاقات الامة العربية وامكاناتها من أجل القضاء على العدوان ، كما ناشد رفع القدرات القتالية للجيوش العربية لتكون قادرة على مواجهة الحرب الحديثة التي تفرضها الامبريالية والصهيونية وان تكون هذه الجيوش في مواقع العمل المثمر في جبهات القتال شرقية وشمالية وغربية .

٢ ـ اهاب المؤتمر بالجماهير العربية والحكومات للعمل على تصفية كل اثر للاستعمار ونفوذه والمحافظة على ثروات الامة العربية واستثمارها استثماراً اقتصادياً عربياً خالصاً بدعم التقدم والصمود .

٣ ـ اكد المؤتمر على ضرورة دعم المقاومة العربية في فلسطين وقواتها المسلحة مادياً ومعنوياً وعسكرياً ، وشجب المؤتمر محاولات التصفية وتوجه الى المقاومة لكي تكون على مستوى المسؤولية النضالية ولتوحيد صفوفها واكد المؤتمر بان معيار العمل الفدائي هو حجم العمليات التي تتم داخل الارض المحتلة .

٤ ـ قرر المؤتمر بان الوحدة الوطنية داخل كل قطر عربي هي اساس صلب على طريق التطوير نحو الوحدة العربية الشاملة القائمة على ارادة الجماهير ، وايد المؤتمر الاتفاق الرباعي لدول ميثاق طرابلس كاطار للعمل العربي المشترك نحو هدف الوحدة .

٥ ـ اعلن المؤتمر عن اهمية دور المنظمات الشعبية في المعركة وتوفير متطلباتها ومدى قوى اعضائها لزيادة الانتاج وتنمية الصادرات والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي بين الدول العربية .

٦ ـ شجب المؤتمر التحرك الاستعماري الامبريالي ضد حركات التحرر العالمي والشعوب المتطلعة الى الحرية وأدانت العدوان على الشعب العربي والقضية الفلسطينية وكذلك ادان التحركات المشبوهة ضد جنوب السودان وغينيا وأكد المؤتمر الارتباط الوثيق بين هذه الاستفزازات الاستعمارية وحرب الابادة الموجهة ضد الشعب العربي .

ثانياً : في التنسيق والتكامل الزراعي العربي :

١ ـ الاسراع بقيام المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

٢ ـ انشاء مؤسسة عربية متخصصة في اعمال استصلاح الاراضي وتحسينها وتعميرها تعمل في إطار المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

٣ ـ الاسراع بقيام الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي مع العمل على زيادة رأسماله تمكينا من قيامه بدوره في وضع التنمية . واوصى المؤتمر بأن تكون من اولويات استثمار اموال

الصندوق في مشروعات استصلاح واستزراع الاراضي باعتبارها مضمونة العائد مستمرة الانتاج وتسهم الى حد كبير في توفير حاجات الامة العربية على المدى الطويل .

٤ ـ حذر المؤتمر من أخطار الاعتماد على مصدر واحد من مصادر الدخل فذلك مخطط رسمه الاستعمار ويجب ان تتحرر من آثاره . ونادى المؤتمر بضرورة التنمية الزراعية الشاملة ونادى بضرورة قيام نوع من التعاون والتنسيق بين منظمة التنمية الزراعية ومنظمة التنمية الصناعية في اطار جامعة الدول العربية بما يحقق التكامل والتوازن في مشروعاتها .

٥ ـ اوضح المؤتمر بان التكامل الزراعي لا يتم منفرداً بغير ان يصحبه تكامل في باقي النشاطات الاقتصادية الاخرى المرتبطة به . وهو من هذا المنطلق يشير الى ضرورة دعم الوسائل التكاملية الاخرى وخاصة :

آ ـ تحقيق فعلي للسوق العربية المشتركة واسقاط الحواجز الجمركية التي تحد انتقال السلع والحاصلات العربية بين انحاء الوطن العربي وتمكيناً للدول العربية من الاستفادة بامكانيات بعضها البعض في مجالات التكامل الزراعي .

ب ـ مناشدة الحكومات العربية الاهتمام بإنشاء الطرق التي تربط بين البلاد العربية وربط الريف بالمدن ودعم الاتجاهات والمنظمات التي قامت في اطار الدول العربية او منظمة الوحدة الاقتصادية لاقامة شبكات نقل جوية وبحرية وبرية تسهيلا لتبادل الحاصلات وسرعة انتقالها لتلبية حاجات السكان في مختلف انحاء الوطن العربي .

٦ ـ رأى المؤتمر بأن هناك بعض القطاعات الزراعية التي تتكامل في مجال استصلاح الاراضي وهو بذلك يرى :

آ ـ اتباع سياسة التخصيص الانتاجي بمراعاة الميزة النسبية .

ب ـ ادخال الثروة الحيوانية في البنيان الزراعي وخاصة في مناطق الاستصلاح الزراعي .

ثالثاً : توصيات متخصصة في مجالات استصلاح الاراضي واستزراعها :

آ ـ التوجيه الامثل للموارد الارضية :

١ ـ حصر وتصنيف الأراضي :

أوصى المؤتمر بضرورة الدعوة لعقد اجتماع لجنة تضم المختصين في الدول العربية تدعو لها الامانة العامة بالتعاون مع جامعة الدول العربية لدراسة الموضوعات التالية :

آ ـ التوصل الى طريقة موحدة لحصر وتصنيف وتقسيم التربة والاراضي في الدول العربي .

ب ـ وضع الاسس لاعداد خريطتين لانواع التربة وتصنيف الأراضي في الوطن العربي .

٢ ـ تكثيف الزراعة :

يجب اعطاء اولوية متقدمة لتكثيف الزراعة في مشروعات التنمية كلما امكن ذلك مع الاهتمام بأخذ الاحتياطات الضرورية للمحافظة على التربة تحت نظام الزراعة الكثيفة .

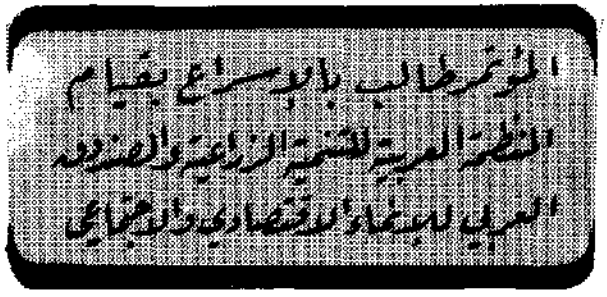

٣ ـ التسميد لتنمية استخدام الاراضي :

آ ـ تشجيع استعمال الاسمدة العضوية والمعدنية والبكتيرية سواء في الأراضي المستصلحة أو في الأراضي المزروعة وذلك في ضوء دراسة وتحديد الاحتياجات الفصلية للمحاصيل المختلفة .

ب ـ زيادة الاهتمام بانتاج الاسمدة العضوية من مصادرها المختلفة .

ج ـ اقامة وتدعيم الصناعات الخاصة بانتاج الاسمدة المعدنية .

د ـ انشاء مركز اقليمي عربي للبحوث وتحضير اللقاحات البكترية

٤ ـ أهمية المراعي في حفظ التربة :

آ ـ تحديد مناطق الرعي واتخاذه الاجراءات اللازمة لتفادي سوء استغلالها

ب ـ ضرورة تنظيم الرعي واتباع دورة رعوية مناسبة مع ابطال نظام الرعي المطلق .

جـ ـ اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة بذر المراعي التي زرعت او تدهورت ومقاومة زحف الصحراء .

د ـ تأمين احتياجات سكان البادية ومواشيهم واغنامهم من الماء والغذاء والرعاية الصحية وغيرها .

٥ ـ أثر الغابات في حفظ التربة :

آ ـ المحافظة على الغابات القائمة واعادة تشجير المناطق المتدهورة التي بحاجة الى تشجير مع اختيار انواع الاشجار المناسبة لكل منطقة .

ب ـ منع القطع الكلي للغابات وتطبيق القطع الانتخابي وفق مخطط مرسوم .

جـ ـ قيام الحكومات الاعضاء بالعناية بسكان الغابات واشراكهم في المحافظة عليها وتخصيص نسبة من عائداتها لهم وتنمية الوعي بينهم للحفاظ على الثروة الخشبية

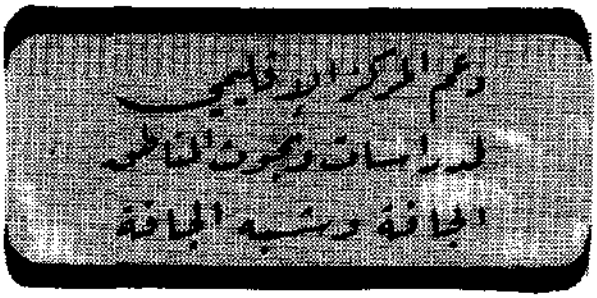

ب ـ الاستخدام الامثل للموارد المائية :

١ ـ المياه السطحية :

آ ـ تطوير طرق الري الحالية للاستفادة المثلى من مصادر المياه المتاحة .

ب ـ دراسة المقننات المائية للمحاصيل المختلفة في اطار الدورات الزراعية القائمة او المستهدفة كأساس محدد لامكانيات التوسع الأفقي في اطار الموارد المائية المتاحة مع اختيار انسب طرق الري الملائمة لتوفير كميات المياه المهدورة .

جـ ـ الاهتمام بالدراسات الخاصة بالري بالرش وتبادل الابحاث في هذا المجال نظراً لاستخدامه في استصلاح الاراضي الرملية التي تشكل اغلب المساحات القابلة للاستصلاح في الوطن العربي وكذلك في الاراضي متموجة التضاريس .

٢ ـ المياه الجوفية :

آ ـ ضرورة الاستفادة من المياه الجوفية في اعمال التوسع الافقي واجراء الدراسات اللازمة في كل بلد عربي لتحديد حجم ومصادر الخزانات الجوفية وتحديد قدراتها والمساحات التي يمكن استصلاحها على اساسها مع العمل على تدعيم الدراسات التي تجري في المجال وتجمع الدراسات بعد استكمالها في خرائط شاملة للوطن العربي .

ب ـ ان تتعاون الدول العربية ذات التراكيب الهيدرولوجية المتشابهة وان تتبادل الخبرات فيما بينها وتنسق خطط التوسع الافقي فيها على اساس من الدراسة العلمية المستفيضة .

٣ ـ المياه المطرية :

آ ـ دعم محطات الرصد الجوي والمناخي القائمة والتوسع في اقامتها لتغطية جميع انحاء البلدان العربية للاستفادة منها في رسم السياسات الزراعية وفي التنبوء الجوي لتخفيف التأثيرات الضارة

ب ـ دعم البحوث الموجهة للاستفادة من المطر الصناعي .

جـ ـ زيادة الاستفادة من مياه الامطار والسيول والفيضانات بإقامة السدود الصغيرة والمتوسطة في مجاري الوديان والسيول للاستفادة منها في توسيع الرقعة المزروعة وتغذية الخزان الجوفي .

جـ ـ في مقومات اختيار وتخطيط مشروعات استصلاح الاراضي واستخدام الطاقات المعطلة .

١ ـ اعطاء اولويات للاراضي ذات القابلية السريعة للاستصلاح منخفضة التكاليف والتي تعطي مردوداً سريعاً وعالياً .

٢ ـ ونظراً لان عمليات استصلاح الاراضي تتضمن العديد من العمليات الانشائية والميكانيكية والهيدرولوجية والزراعية والاجتماعية وللوصول الى اقصى معدلات الإنتاج وتحقيق النجاح ، يجب احداث اطار مشترك يجمع كل هذه الخبرات والتخصصات وفي هذا المجال يمكن ان يوصى :

آ ـ بضرورة قيام اجهزة متخصصة بمشروعات استصلاح الاراضي يتحقق فيها وبينها التكامل المنشود .

ب ـ بالتنسيق بين قطاعي الانتاج النباتي والانتاج الحيواني في الاراضي المستصلحة نظراً للتأثير المتبادل بينهما في رفع معدلات الانتاج بوجه عام . .

٣ ـ ولما كان العنصر البشري من أهم العناصر في مشروعات استصلاح واستزراع الاراضي وعليه يقع استغلال الاراضي والنهضة بانتاجيتها وزيادة كفاءتها فإن المؤتمر يوصي بـ .

الاهتمام بتهيئة مقومات المجتمعات الجديدة بحيث تكون مراكز حضارية يتوفر فيها المسكن الصحي الملائم ومباني الخدمات

التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية وتوصيل المياه والكهرباء مع توفير متطلبات المعيشة في هذه المجتمعات ارتقاء بالريف ولتحقيق استقرار العاملين والمستوطنين للمناطق الجديدة .

ب ـ دعم اجهزة البحوث العلمية بتخصيص نسبة مئوية معينة من الدخل القومي لتنفيذ برامجها مع توجيه البحوث لحل مشاكل التطبيق وتحقيق ارتباطها بمراكز الانتاج وتبادل الأبحاث بين الدول العربية وإصدار دليل بمراكز البحث الزراعي وتخصصاتها ، ويشجع المؤتمر اقامة وحدات بحثية تعمد على نتائجها في التوسع في هذه المشاريع .

جـ ـ العناية بتدريب القائمين بأعمال الاستصلاح والاستزراع وتبادل الخبرات العربية وانشاء مراكز تدريب في مختلف الدول العربية .

د ـ الدعوة لعقد لجنة على المستوى العربي تضم المتخصصين في مجالات التعليم والتدريب الزراعي لدراسة سؤون التعليم الزراعي وربط اهدافه بالتنمية الزراعية ، وامكانية انشاء مركز اقليمي عربي للتدريب .

و ـ في مشاكل التطبيق في عمليات استصلاح واستزراع الاراضي

١ ـ دعم وتطوير المركز الاقليمي لدراسات وبحوث المناطق الجافة وشبه الجافة التابع لجامعة الدول العربية .

٢ ـ الاتصال بمنظمة الاغذية والزراعة العالمية للاسراع في تنفيذ مشروعها للبحوث التطبيقية في مجالات مشكلات الاراضي الملحية والغرق .

٣ ـ الاستفادة من الخبرات العربية التي تمرست بالعمل في هذه المجالات باعتبارها اقدر على فهم الظروف والالمام بالمشكلات السائدة فيها .

٤ ـ ضرورة الاهتمام بواكبة مشروعات تحسين وصيانة الأراضي لمشروعات الاستصلاح وفقاً للتنمية ومنعاً من تدهور الاراضي المستصلحة او ارتدادها .

٥ ـ التشخيص المستمر لحالات الاراضي الموجهة للاستصلاح قبل واثناء استصلاحها واستزراعها باستمرار المتابعة الحقلية والتحليلات العلمية .

٦ ـ الحرص على تنمية بناء العقد العضوي والمدني للاتربة الرملية والملحية والقلوية والجيرية (الكلسية) المستصلحة بالامداد المستمر لها بالمغذيات الكبرى والصغرى وفقاً لحالة كل تربة على حدة .

٧ ـ العمل على تعميم الآلات الزراعية التي تثبت كفاءتها وانتاجيتها العالية في اعمال استصلاح الاراضي وانشاء مراكز لاختبارها وفقاً لمعايير ومقاييس كفاءتها تمشياً مع الظروف المحلية مع الاهتمام المستمر باعمال التدريب على استخدامها وصيانتها .

واعرب المؤتمر عن امله في اهتمام الحكومات العربية والمنظمات الزراعية في تنفيذ هذه التوصيات وتحقيق كل غاية وهدف من اقرارها ورأى المؤتمر ضرورة المتابعة المستمرة لهذه القرارات والتوصيات ولقد عاهد المهندسون الزراعيون امتهم على ان يكونوا في الموضع الصحيح الذي تطلبه منهم امتهم عملاً على تنمية قدراتها وتحقيق تقدمها ودعم صمودها جنوداً مخلصين لها اوفياء لعهدها وفي ختام هذا العرض اود ان اثبت بأن هذا المؤتمر كان بداية ناجحة ومفيدة للوطن العربي وفتح مجالات واسعة امام طموح المهندسين الزراعيين في خدمة امتهم وتقدمها واعطى المهندسين الزراعيين المزيد من الثقة بالنفس واكد وجود الخبرات العربية الزراعية التي تستطيع ان تخدم كل نهضة زراعية وتكامل عربي زراعي .

المؤتمر الفني الثاني في مجال الاصلاح الزراعي والتعاون الزراعي

هذه هي قرارات المؤتمر الفني الاول ، نرجو ان تكون قد تمكنا من تقديم صورة عن هذا المؤتمر من خلالها ، مشيرين الى اننا سنتعرض في العدد القادم الى المؤتمر الفني الدوري الثاني للاتحاد الذي عقد في القاهرة عام ١٩٧٤ وبحث في : «الاصلاح الزراعي والتعاون الزراعي واثرها في التنمية الزراعية الرعبية .

إحصائيات عن تمويل الزراعة

القروض المعتمدة من البنك الدولي والوكالة الدولية للتنمية للزراعة والتنمية الريفية في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨

(قيمة القروض بملايين الدولارات)

	١٩٤٨ ـ ١٩٦٠		١٩٦١ ـ ١٩٦٥		١٩٦٦ ـ ١٩٧٠		١٩٧١ ـ ١٩٧٢		١٩٧٣ ـ ١٩٧٤	
أغراض القروض	قيمة القروض	التركيب الهيكلي	قيمة القروض	التركيب الهيكلي	قيمة القروض	التركيب الهيكلي	قيمة القروض	التركيب الهيكلي	قيمة القروض	التركيب الهيكلي
قرض زراعي عام	٤٣,٩	٪٢٥	—	—	١٥,٠	٪١	١٣,٥	٪١	٢٤,٠	٪١
ائتمان زراعي	٢٠,٢	٪١١	٤٥,٠	٪٩	١٨٣,٢	٪١٥	٢٥٥,٨	٪٣٠	٢٤٠,٣	٪١٣
تطوير المناطق	١٠,٠	٪٦	٩,٧	٪٢	١٠٠,٤	٪٨	٥١,٦	٪٦	٢٧٢,٦	٪١٤
الري	٨٥,١	٪٤٨	٣٨٣,٨	٪٧٩	٥١٣,٢	٪٤٣	٢٠١,٣	٪٢٤	٦٢١,٩	٪٣٣
الانتاج الحيواني	٧,٠	٪٤	٣٥,٣	٪٧	٢٥٢,٤	٪٢١	١٧٦,٧	٪٢١	٣١٤,٩	٪١٧
الصناعات الريفية	٤,٧	٪٣	—	—	١٩,٢	٪٢	٣٩,٦	٪٥	٢٠٤,٠	٪١١
الزراعات غير الغذائية	—	—	٢,٨	٪١	٨٦,٨	٪٧	٩٥,٤	٪١١	١٦٧,٣	٪٩
البحوث	—	—	—	—	—	—	١٢,٧	٪١	—	—
الأسماك	—	—	٧,٨	٪٢	٢١,٢	٪٢	٨,٩	٪١	٢٨,٦	٪١
الغابات	٥,٠	٪٣	—	—	١٦,٤	٪١	—	—	٢٠,٠	٪١
المجموع	١٧٥,٩	٪١٠٠	٤٨٤,٤	٪١٠٠	١٢٠٧,٦	٪١٠٠	٨٥٥,٥	٪١٠٠	١٨٩٣,٦	٪١٠٠

المصدر : البنك الدولي ـ التنمية الريفية ـ ١٩٧٥ ـ ص٩٩

التزامات المعونة الرسمية للزراعة للبلدان النامية ، من جميع المصادر ، والمدفوعات الفعلية ، ونسبة المدفوعات الى الالتزامات ، والتركيب الهيكلي للمدفوعات ، خلال سنوات الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨(١)

	١٩٧٥		١٩٧٦				١٩٧٧				١٩٧٨(٢)			
	الالتزامات	المدفوعات	النسبة ٪	الالتزامات	المدفوعات	النسبة ٪	الالتزامات	المدفوعات	النسبة ٪	الالتزامات	المدفوعات	النسبة ٪
ـ من بلدان لجنة العون الانمائي (اتفاقيات ثنائية)	١٢,٧	٩,٨	٧٧,٢	١٤,١	٩,٥	٦٧,٤	١٥,١	١٠,١	٦٦,٩	١٨,٨	١٣,١	٦٩,٧
ـ من الوكالات متعددة الاطراف	٤,٧	٣,٨	٨٠,٩	٦,١	٣,٩	٦٣,٩	٧,٥	٤,٩	٦٥,٣	٧,٣	٥,٩	٨٠,٨
تشمل: ● المصرف العالمي(٣)	١,٦	١,١	٦٨,٨	٢,٣	١,٣	٥٦,٦	١,٩	١,٤	٧٣,٧	٢,٩	٢,٠	٦٨,٩
● مصارف التنمية الاقليمية (٤)	٠,٩	٠,٥	٥٥,٦	١,٠	٠,٤	٤٠,٠	١,٠	٠,٤	٤٠,٠	١,٣	٠,٥	٣٨,٥
● المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومصرف الاستثمار الأوروبي وصندوق التنمية الأوروبي	٠,٥	٠,٧	١٤٠,٠	٠,٨	٠,٥	٦٢,٥	١,١	٠,٥	٤٥,٥	١,١	٠,٨	٧٢,٧
● الاوبيك وصناديق التنمية العربية	٠,٣	٠,١	٣٣,٣	٠,٨	٠,٤	٥٠,٠	٢,١	١,٢	٥٧,١	٠,٤	١,٠	٢٥٠,٠
● الجهاز الانمائي للأمم المتحدة	١,٤	١,٤	١٠٠,٠	١,٢	١,٣	١٠٨,٣	١,٤	١,٤	١٠٠,٠	١,٦	١,٦	١٠٠,٠
ـ من أعضاء الاوبيك (اتفاقيات ثنائية)	٧,١	٤,٩	٦٩,٠	٤,٦	٤,٥	٩٧,٨	٥,٢	٣,٩	٧٥,٠	٠,٦,٦	٢,٥	٣٧,٩
المجموع	٢٤,٥	١٨,٥	٧٥,٦	٢٤,٨	١٧,٩	٧٢,٢	٢٧,٨	١٨,٩	٦٧,٩	٣٢,٧	٢١,٥	٦٥,٧

الالتزامات والمدفوعات ببلايين الدولارات وبالاسعار الجارية

النسبة ٪ هي التركيب الهيكلي للمدفوعات = المدفوعات ÷ الالتزامات × ١٠٠

(١) باستثناء بلدان التخطيط المركزي .

(٢) بيانات موقتة

(٣) تضمنت بيانات المدفوعات عن عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ حسابات أمانة صندوق النقد الدولي .

(٤) مصرف التنمية الافريقي وصندوق التنمية الافريقي ، ومصرف التنمية الآسيوي ، ومصرف التنمية الكاريبي .

المصدر : تقرير مقدم الى الدورة الثامنة والسبعين لمجلس منظمة الاغذية والزراعة الدولية تحت عنوان «المعونات الانمائية من أجل انتاج الاغذية والتنمية الريفية ـ ص٥ ـ وتم حساب النسب والتركيب الهيكلي من قبل المجلة .

القروض المعتمدة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

من نيسان (ابريل) ١٩٧٨ حتى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩

(القيمة بملايين الدولارات)

الدولة المستفيدة	قيمة القروض	الدولة المستفيدة	قيمة القروض
سري لانكا	١٢	بوليفيا	٤,٠٧
تنزانيا	١٢	المغرب	٢٥,٣٠
غيانا	١٠	باكستان	٦,٦٥
هايتي	٣,٥	باراغواي	٧,٦٢
أكوادور	٥,٨	السودان	١٥,١٠
كاب فيردي	٣,٨	سيريالونى	١٢,٤٦
تايلاند	١٧,٥	لاو	٦,١
بنغلادش	٥٥,٠	الهند	١٠٤,٩٨
نيبال	١٣,٠	بوروندي	١٤,٥
الفيلبين	١٠,٠	كينيا	١٧,٠
مدغشقر	٦,٥	السنغال	١٣,٦
جمهورية افريقيا الوسطى	٢,٥	الدومنيكان	١٢,٠
الصومال	١٧,١	هنهوراس	١٠,٠
اليمن الشمالي	١٢,٠	نيكاراغوا	١٢,٠
افغانستان	١٢,٦٥	مجموع القروض	٤٩٤,٧٣

المصدر : الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ـ التنمية الزراعية ـ ملف اعلامي رقم (١) ـ ١٩٨٠

قروض الزراعة والتنمية الريفية المعتمدة من البنك الدولي والوكالة الدولية للتنمية ، للدول العربية ، للسنة المالية ١٩٧٩
موزعة حسب اغراض القروض والدول المستفيدة

(القيم بملايين الدولارات)

أغراض القروض	قيمة القروض	التركيب الهيكلي لقيمة القروض	الدول المستفيدة
الائتمان الزراعي	١١٢	٤٤,٨٪	الجزائر والمغرب
ري ، مقاومة الفيضان	٤٥	١٨,٠٪	اليمن الشمالي وسوريا
أسماك	٣٨,٥	١٥,٤٪	اليمن الجنوبي وتونس
تخزين ، معاملة المحاصيل	٢١	٨,٤٪	سوريا
تطوير منطقة	١٥	٦,٠٪	السودان
بحوث وارشاد زراعي	١٠,٥	٤,٢٪	الصومال
انتاج حيواني	٨,٠	٣,٢٪	الصومال
المجموع	٢٥٠,٠	١٠٠,٠٪	

المصدر : محسوب من التقرير السنوى للبنك الدولي عن عام ١٩٧٩ ـ ص ٩٧ ، ٩٨

القروض المعتمدة من البنك الدولي للانشاء والتعمير والوكالة الدولية للتنمية ، للزراعة والتنمية الريفية للسنة المالية ١٩٧٩ ، موزعة حسب اغراض القروض ، والتركيب الهيكلي ، ومتوسط قيمة القرض

(القيم بملايين الدولارات)

أغراض القروض	قيمة القروض	التركيب الهيكلي لقيمة القروض	عدد القروض	التركيب الهيكلي لعدد القروض	متوسط قيمة القروض
ري ، مقاومة الفيضان	٩٨٤,٥	٣٩,٠٪	٢١	٢٥,٠٪	٤٦,٩
تطوير منطقة	٧٠٢,٧	٢٧,٩٪	٢٢	٢٦,٢٪	٣١,٩
ائتمان زراعي	١٧٨,٥	٧,١٪	٥	٥,٩٪	٣٥,٧
غابات	١٣٣,٨	٥,٣٪	٩	١٠,٧٪	١٤,٩
تخزين ، معاملة محاصيل	١٣٣,٠	٥,٣٪	٣	٣,٦٪	٤٤,٣
انتاج حيواني	١٢٢,٥	٤,٨٪	٥	٥,٩٪	٢٤,٥
بحوث وارشاد زراعي	١٢٢,٠	٤,٨٪	٦	٧,٢٪	٢٠,٣
محاصيل معمرة	٧٠,٦	٢,٨٪	٦	٧,٢٪	١١,٨
أسماك	٤٧,٧	١,٩٪	٤	٤,٧٪	١١,٩
قرض لقطاع الزراعة	٢٦,٥	١,١٪	٣	٣,٦٪	٨,٨
المجموع	٢٥٢١,٨	١٠٠٪	٨٤	١٠٠٪	٣٠,٠

المصدر : محسوب من التقرير السنوي للبنك الدولي عام ١٩٧٩ ـ ص٩٧ و٩٨ .

القروض المعتمدة من البنك الدولي للانشاء والتعمير والوكالة الدولية للتنمية ، للسنة المالية ١٩٧٩

(بملايين الدولارات)

	البنك	الوكالة	المجموع
● مجموع القروض	٦٩٨٩,٠	٣٠٢١,٥	١٠٠١٠,٥
● منها للزراعة والتنمية الريفية	١٥٦٨,١	٩٥٣,٧	٢٥٢١,٨
● قروض الزراعة والتنمية الريفية إلى المجموع (٪)	٢٢,٤	٣١,٦	٢٥,٨
● قروض الزراعة والتنمية الريفية للبلاد العربي	١٩١,٥	١٠٣,٥	٢٩٥,٠
● قروض الزراعة والتنمية الريفية للبلاد العربية إلى مجموع قروض الزراعة والتنمية الريفية (٪)	١٢,٢	١٠,٩	١١,٧

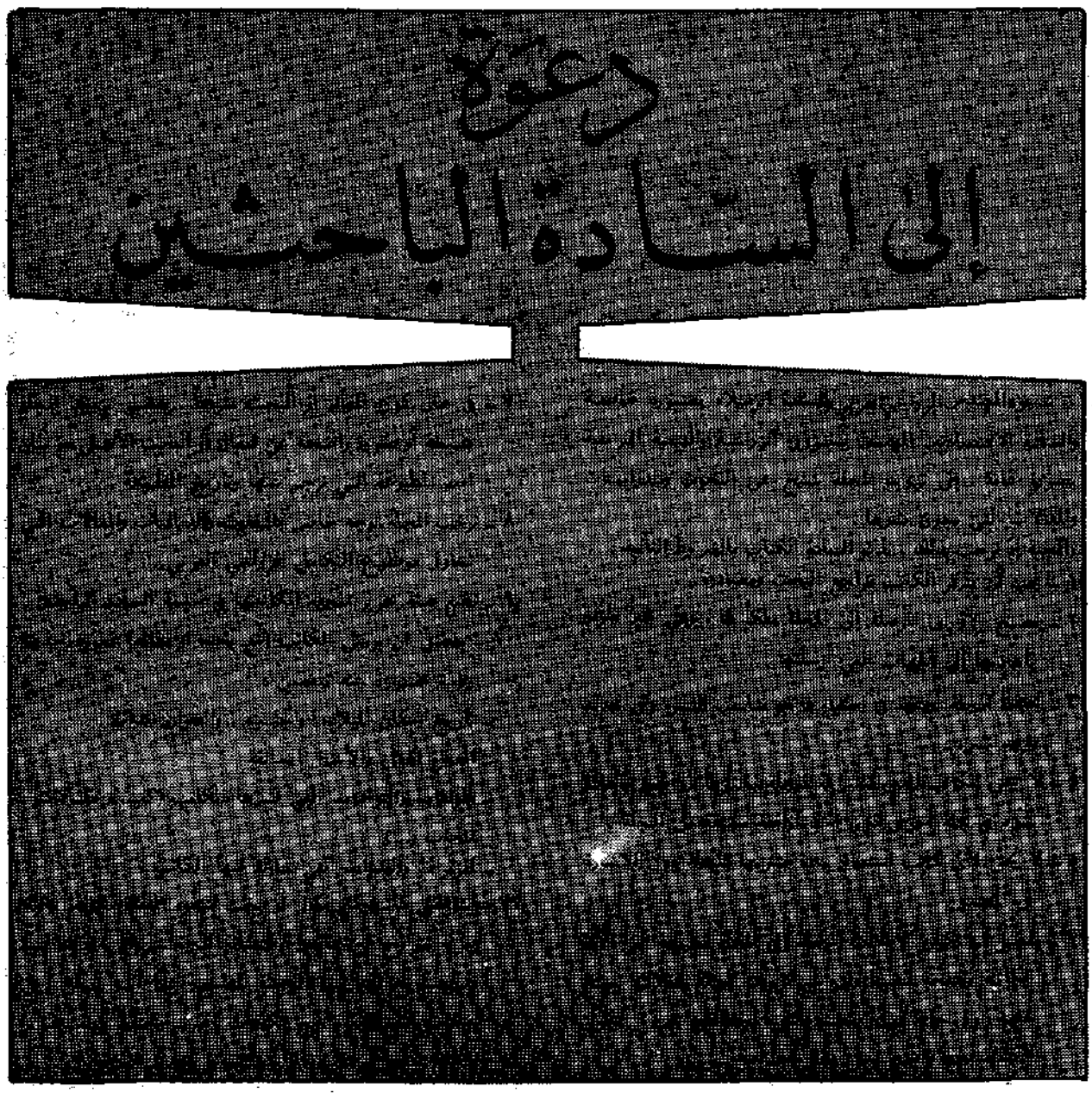

الكلمة الأخيرة

التنمية ..

بين نزيف الأدمغة وهز البطن !

طلبت مرة احدى الصحف الغربية الكبرى من بعض كبار المفكرين والعلماء والأدباء ، أن يكتب كل منهم دعاء إلى الله ، ففعلوا . وكان الدعاء الذي نال أعظم استحسان ، هو الدعاء الذي يقول : «اللهم امنحني الصحة والحب .. فبهما أشتري المال والسعادة» .

ورغم ذلك ، فإني ـ وأنا بكامل قواي العقلية والنفسية والجسدية ـ أفضل ، وعن سابق اصرار وتعمد وتصميم ، أن أدعو بالدعاء التالي : «اللهم إني أسألك العفو والعافية .. وأسألك البعد عن الأدب والأدباء ، والعلم والعلماء .. إنك سميع قريب مجيب الدعاء» .

ذلك ، إن الأدب عندنا نحن العرب «ليس له خبز» . وقديماً كان يقال عمن يصيح أديباً يكتب النثر أو يقرض الشعر : «مسكين ! لقد أدركته حرفة الأدب» . وكلنا يعرف أن الأديب كان يكسب قوته من مديح الخلفاء والأمراء ، وأنه لم يكن في أعين الناس أكثر من «متسول فصيح» . أما الآن ، فان الأمر لم يتغير كثيراً . فنحن لم نسمع مثلاً عن أديب عربي عاش ، بكرامة ، من كتاباته .

هذا عن الأدب والأدباء . أما عن العلم والعلماء ، فحدث ولا حرج . ففي وجود تقزيم لقيمة العلم في الحياة بصورة عامة وفي إحداث التنمية بصورة خاصة ، وحجب للامكانات عن العاملين في المجالات العلمية ، وتجاهل لحقوق العلماء والباحثين ، يصح أيضاً أن يقال عمن يشتغل بالعلوم أو يعمل في المجالات العلمية : «مسكين ! لقد أدركته حرفة العلم» .

ومن المضحك المبكي حقاً ، بل من المؤلم أيضاً ، ما جاء في المقارنة التي عقدتها احدى المجلات في بلد عربي ، بين راقصة وعالم عربي هو مدير المركز القومي للبحوث في ذلك البلد .. إذ تبين أن دخل الراقصة يساوي عشرة أمثال دخل مدير المركز القومي للبحوث !!!

ولقد صرف العرب الكثير على أفلام عن سير الراقصات من ماركة «شفيقة القبطية» و«بمبة كشر» ، ولكننا لم نسمع أو نقرأ أو نشاهد أي فيلم عن «ابن النفيس» أو عن «الخوارزمي» أو عن العلماء العرب المعاصرين الذين يشهتون وجودهم ـ غالباً في الخارج ويا للأسف لـ كل يوم في ميادين الذرة والصواريخ والطب والزراعة وغير ذلك من الميادين .

ولا شك أننا قرأنا وسمعنا الكثير عن «هجرة الكفاءات العلمية» أو «نزيف الأدمغة» من الوطن العربي إلى الغرب . فقد أظهرت الدراسات أن العرب يخسرون ـ بهذه الطريقة ـ سنوياً حوالي ٥٠٪ من علمائهم المتدربين . فإذا علمنا أن تعليم العالم العربي الواحد وتدريبه يكلف أكثر من ٢٥ ألف دولار ، أدركنا مدى الخسارة التي تلحق بالاقتصاد العربي وحركة التنمية العربية .

صحيح أن بعض الدول العربية قد تنبهت إلى خطورة هذه المشكلة واتخذت بعض الاجراءات لمواجهتها ، ولكن الصحيح أيضاً أن تلك الاجراءات ليست كافية .

إن عنق قمقم التخلف يزداد ضيقاً علينا يوماً بعد يوم . ولا سبيل إلى الخلاص من هذا الموقف ، إلا بتفضيل «العلم» على «هز البطن» !

عبد الوهاب المصري